علم المنطق الحديث والقديم
على النظام الصحيح والنظم القويم

تأليف

صاحب الفضيلة العلّامة الكبير المصري . النابغة اللغوي الشهير الأزهري

الأستاذ الشيخ عيد الوصيف محمد عبد الرحمٰن مدير الجمعية

العلمية الأزهرية المصرية الملايوية مؤلف : العربي في

قاموس المربوي . وقاموس الجمعية العلمية الذي

يصدر قريباً إن شاء اللَّه تعالى

(وضع هذا الكتاب الذي هو في المنطق لب اللباب)

لتلاميذ المدارس . وطلبة المعاهد حرصاً على أوقاتهم . وتقريباً لأذهانهم

وتسهيلاً لجمعه في بنات أفكارهم ، وهو وإن ترى قليل المبنى لكنه غزير المعنى

فإليكم يا أهل هذا العصر نهدي كتاباً في رياض الفكر

يزهو ويثمر صافي الأفكار حلواً تخلص مثل صافي الدر

نهج الحكيم إذا حفظت رسومه كنت المهذب بل حكيم العصر

قدّم له وخرّج آياته : جمال أحمد حسن

صحّحه : محمد العرب

مقدمة

الحمد لِلَّهِ نسْتعينُهُ ونسْتغفِرهُ ونسترشده، ونَعُوذُ باللَّهِ منْ شرُورِ أنفسِنا وسيئات أعمالنا، والصلاة والسلام على فصيح اللسان، المنزل عليه القرآن نبينا محمد ﷺ وعلى رسل اللَّه المنتجبين الطاهرين والصحابة والتابعين.

أما بعد...

يسرُّ «المكتبة العصرية» للطباعة والنشر والتوزيع بأن تقدم لقرائها الكرام هذا الكتاب «**علم المنطق الحديث والقديم على النظام الصحيح والنظم القويم**» لفضيلة الشيخ عيد الوصيف محمد أحد علماء السادة الشافعية بالأزهر الشريف.

فلما كان هذا الكتاب من الكتب المهمة جداً، أخذت المكتبة العصرية على نفسها طباعة هذا الكتاب بحلّة جديدة، لكي يكون سهلاً على طلَّابنا وقرّائنا في عالمنا العربي.

عزيزي القارئ:

لهذا لقي الكتاب إقبالاً ملحوظاً من المهتمين في الدار، فعمدت إلى مراجعته من الناحية اللغوية، ثم تخريج آياته من القرآن الكريم، ثم أعدنا صفه وطبعه، وأمنيتنا في ذلك تحقيق العمل الجيد لقرائنا.

وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وصحبه وآله أجمعين، راجياً من المولى عزّ وجلّ أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً لعباده المخلصين.

والحمد للَّه أولاً وآخراً

الناشر

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه :

صاحب الفضيلة العلّامة الكبير المصري النابغة اللغوي الأزهري الأستاذ الشيخ / عيد الوصيف محمد عبد الرحمٰن.

من علماء الشافعية وأستاذ الشريعة الإسلامية وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف.

ولادته ونشأته ووفاته :

ولد في قرية الكردى ـ مركز دكرنس ـ محافظة الدقهلية في ١٠/ ٤/ ١٨٩٣م. توفي في ١٧/ ٢/ ١٩٧٤م عن عمر يناهز ٨١ عاماً.

الدراسة والوظائف :

حاصل على الشهادة العالمية (الدكتوراه) عام ١٣٤١هـ في الفقه (مذهب شافعي) من كلية الشريعة الإسلامية جامعة الأزهر.

انتسب لرواق المناصرة نمرة ٢١٩ مذهب شافعي وتخرج منه عام ١٣٤٢هـ.

أمضى دراسة عليا بقسم الوعظ والإرشاد سنة ١٣٤٣هـ في وقف المرحوم المنشاوي باشا بالرواق العباسي بالأزهر الشريف.

قيد كمحامي شرعي بالمحاكم العليا المصرية بداية من عام ١٩٣٥م.

أستاذ الشريعة الإسلامية وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف.

إمام وخطيب ومدرّس بوزارة الأوقاف.

أُجيز له حق تدريس وإجازة العلوم الشرعية والعربية من مشايخ وعلماء

الأزهر الشريف العظماء الذين تتلمذ على أيديهم وأصبح أهلاً لذلك رسمياً ومن هذه العلوم:

١ ـ التحديث.

٢ ـ تفسير القرآن الكريم.

٣ ـ علم اللغة والأدب والإنشاء.

٤ ـ علوم المعاني والبيان والبديع.

٥ ـ علمي أصول الفقه، والفقه على المذهب الشافعي.

٦ ـ علمي التوحيد والمنطق وما يتبعهما من الفلسفة الشرعية الحكمية.

تتلمذ على يده الكثير من العلماء داخل وخارج مصر وخاصة أمراء الملايو (بأندونسيا)، كما لجأ إليه الكثير من العلماء لتصحيح وتنقيح وتوضيح بعض مؤلفاتهم القيمة.

تقلد منصب مدير الجمعية المصرية العلمية الأزهرية (الملايوية) لسنوات كثيرة حرص من خلالها على نشر وطباعة العديد من المؤلفات في العلوم الشرعية والعربية والأدبية والتي تُدرس في بعض الدول العربية والإسلامية حتى الآن.

بعض مؤلفاته:

١ ـ مصباح السالك.

٢ ـ علم المنطق القديم والحديث على النظام الصحيح والنظم القويم.

٣ ـ إيضاح سلم الوصول إلى علم الأصول.

٤ ـ التحفة السنية: شرح الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية.

٥ ـ شرح مقصورة ابن دريد.

٦ ـ العربي في قاموس المربوي.

٧ ـ قاموس الجمعية العلمية الملايوية.

٨ ـ حكم الشريعة المحمدية في ذبائح الحجاج بمكة المكرمة.

بعض ما قام بتصحيحه من الكتب:

١ ـ منتهى السول في علم الأصول للعلامة الإمام الآمدي من ٣ أجزاء.

٢ ـ تفسير القرآن للعلّامة أبي السعود العمادي من ٤ أجزاء.

٣ ـ نور اليقين في مبحث التلقين للشيخ مصطفى بن إبراهيم الكريمي السيامي.

٤ ـ رسالة السنيين في الرد على المبتدعين الوهابيين للشيخ مصطفى بن إبراهيم الكريمي السيامي.

٥ ـ الصواعق الإلٰهية في الرد على الوهابية للشيخ سليمان بن عبد الوهاب.

٦ ـ رسالة في حكم التوسل بالأنبياء والأولياء للشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي.

بسم الله الرحمن الرحيم

بحمد اللَّه نفتتح مقالنا خير ما به اللسان ينطق، ونثني على المنعم جل وعلا ميز الإنسان بأفصح منطق[١]، ونصلي ونسلم على نبي لجنس[٢] الفضائل وأنواع الكمالات محقق، أخرج العالمين من الظلمات إلى النور العلمي. بالبرهان العقلي. والحجج الدامغات[٣]، والأقيسة المنتجات. فكان للحق الناصر. وللباطل المزهق، صلوات اللَّه عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين الخيرة، وعلى آله وصحابته الكرام البَرَرَة، الذين تصوروا حقيقة هديه فتمسكوا به وحفظوه، وما لبثوا أن تدارسوه وعلموه الناس ونشروه، عرفوا قوله الحق فصدقوه، وتصوروا فضله فعظموه وأيدوا دعوته وظاهروه، وعزّروه ونصروه.

أما بعد: فقد قال السابقون: المنطق علم[٤] العلوم. والعلم قوة القوى. نعم إذ به تُعصَم الأفكار عن غي[٥] الخطأ، وعن دقيق الفهم ينكشف به الغطا، فهو تبصرة العقلاء، ومقياس الأذكياء، وميزان[٦] الفضلاء، يربي المدارك[٧]، ويبيد ظلام الجهل الحالك، مهيع الرشاد لمن هو سالك، بيد أنه السبيل السديد لإثبات عقائد التوحيد، يهدي القاصدين إلى التي هي أقوم، بل إلى المعتقد الحق الجدير بأن يُفهَم ويعلم، ولذا كان تعلمه على بني الإنسان

---

(١) المنطق هنا النطق والإفصاح عن المراد وفي لفظه براعة الاستهلال وهي الإشارة التي تدل على اسم الفن المشروع فيه.

(٢) جنس الفضائل أصلها وجملتها وأنواع الكمالات أقسامها وأفرادها وفي لفظهما براعة الاستهلال.

(٣) الحجج: الأدلة، والدامغات: القاطعات لحجج خصومه. والمزهق: المبيد المهلك.

(٤) فهمها على وجهها والعلم فائدة القوة العاقلة وثمرتها الناضجة.

(٥) الغي ضد الرشد، والغِطا: بالكسر الستر والحجاب.

(٦) به يعرفون ويعرفون ولذا سمي علم الميزان.

(٧) يقوي العقول وينميها. والحالك: شديد الظلمة والمهيع: الطريق.

الواجب المحتم، والفرض الكفائي الملتزم، عَلَّهم ينبعثون من مراقد خيالاتهم، ويَهُبُّون[١] من ثُباتهم وخُرافاتهم إلى التفكير الصحيح في عوارفهم ومعارفهم، وإذاً يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان، ويحيا حياة أولي العرفان، كما قيل: «فأنت بالروح لا بالجسم إنسان».

(١) ينتبهون من غفلتهم وخمولهم.

الباعث على تأليف الكتاب

طالما اشتاق المتعلمون إلى مؤلف في المنطق عصري جديد، يَقرِن هذا الطريف بذاك التليد، حاوياً صياغة الحكماء السالفين الأولين الأكابر وما حَاكَهُ أهل هذا العصر الحاضر، ليتحلوا بتالد الخرائد في عقود المتقدمين، ويرفعوا في ذرى تيجانهم طريف الفرائد من لآلىء الحاضرين، فصادف اشتياقهم وازع نفسي من قبل الدين، من حيث إن المنطق أساس اليقين للمستبين. ولما تفضل اللَّه عليَّ بتدريسه عدة مرات لتلاميذ نجباء، تخرجوا وللَّه الحمد فيما بعد علماء، إن لم يكونوا كلهم فجُلُّهم شدوا في تأليفه أزري وقوّوا في تنسيقه عضدي، فكنت ألقيه على السبورة (التختة) قطعاً قطعاً، واتخذت بعد اعتمادي على الفتاح العليم كتاب الصبان علي الملوي وغيره من الكتب القديمات والحديثات مرجعاً، ناهجاً المنهج السهل الحديث، في الأوضاع والشواهد والتحديث، حتى إذا تم من الأشهر ثلاثة، خرج كتاباً نافعاً إن شاء اللَّه تعالى للناس، وكان في جملة المتلقين الفذ النشيط النجيب واليقظ اللبيب، أحد نوابغ الملايوين تلميذنا المبارك الشيخ يوسف راجحين، فترجم إلى لغته ما رسمناه يوماً بيوم، رغبة في طبعه ونشره بين القوم وقد جد معه في الابتداء، أحد تلاميذنا الأذكياء، الحاج حسين سعيد الفيراقي إلا أنه تأخر عن الإكمال، وتضافر الإخوان على نقله وأسرعوا في ترجمته، فزادني همة تسابقهم في تلقيه وكثرة طالبيه، فأبدعت نظمه ونَمَّقْتُ رياضه، وشرحت تعاريفه في مجال التحقيق والإجادة، وأتبعت كل فقرة من فقراته بتمرينات، هي لكل ما سبقتها من المعاني حاويات، وتطبيقات لمن نسج على منوالها إن شاء اللَّه تعالى مُثْمِرات، فما اطّلعت عليه هيئة الجمعية العلمية الأزهرية المصرية

الملايوية التي مهمتها نشر الكتب النافعة الدينية، ووسائلها في الأقطار الإسلامية حتى طلبت مني بصفتي مديرها، أن أجعل طبع الكتاب من حقوقها يطبع وينشر على حسابها، فلبيت نداءها، وأجبتها إلى طلبها. وفقنا اللَّه جميعاً لصالح الأعمال وحقق لنا الآمال، ووهب جمعيتنا ومحبّيها ومعضَّدِيها مراقي الكمال؛ وحسن المآل آمين آمين.

خادم الشريعة والعلم الشريف
عيد ابن الحاج وصيف ابن
الحاج محمد عبد الرحمٰن

مقدمة في نشأة فن المنطق وتاريخ تدوينه

علم المنطق: من الفنون القيّمة القديمة يرجع عهده إلى زمن فلاسفة اليونان الذين تكلموا فيه على هذا النظام المعروف قبل ميلاد السيد عيسى المسيح صلوات اللَّه عليه بنحو ٤٠٠ أربعمائة سنة تقريباً وإن شئت قلت: إن علم المنطق خلق حينما خلق الناطق، غير سابق ولا لاحق، فإن المنطق قوة الإنسان، التي لا تفارقه ما دام كامل الوجدان، بل كثيراً ما نجده في استعمالات البُلْه والصبيان مما دل على أن اليونان في غابر الأزمان، لم ينفردوا إلا بتنظيمه، وحسن وضعه وترتيبه، ولقد كانت العرب قبل الإسلام تستعمله في محاوراتها لا بنُظُمِه الآتية وإن كان في الحقيقة لا يخرج عنها، كما أنا نجد ذلك مع التأمل الصادق في القرآن الكريم قبل ظهور ترجمة هذا الفن بين المسلمين بطريق الإشارة إلى نسفه، وأوضاع نمطه الحالية، فمن ذلك قوله تعالى:

١ ـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبيا: ٢٢].

٢ ـ ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾ [الأنفال: ٢٣].

٣ ـ ﴿هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦].

٤ ـ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

الأولى: إشارة إلى قياس استثنائي مفرد.

والثانية: إلى استثنائي مركب.

والثالثة: إلى الشكل الثاني من القياس الاقتراني.

والرابعة: إلى الأول والرابع منه كما يعلم تفصيله جلياً في مطلب التكلم على الأشكال الأربعة، بل تجد من ضروب الشكل الأول قول سيدنا

علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه وكرم اللَّه وجهه: مَن سكر هَذَى ومن هذى افترى، فأرى عليه حد المفتري. يريد: حد القذف ثمانين جلدة وأمثال ذلك مما لا يحصى كثرة.

مبدأ ظهوره في الإسلام: أول من أظهره في الإسلام بنظامه المعروف الخليفة العباسي عبد اللَّه المأمون ابن أمير المؤمنين هارون الرشيد، وقد تولى الإمارة بعد أبيه في سنة ١٩٥ هجرية فلما تمهد له عرش الخلافة وتوطد الأمن في أنحاء المملكة وجَّه همته لتربية أبناء الإسلام وترقية مداركهم العقلية، وقد كان غزير المادة العلمية منهلاً عذباً في الفنون والمعارف، محباً لتوسيع نطاقها، لعلمه أن رقي الأمم موقوف على انتشار العلم بين طبقاتها سيما ما كان مُحْكِماً لرابطتها، مُكمِّلاً لآدابها كالعلوم الدينية والمربي لعقليتها كالعلوم المنطقية الحكمية والفنون الرياضية، فطلب ذلك الخليفة النشط من كهنة اليونان إرسال ما اكْتَنَزُوه في مكتبتهم العلمية، وما ورثوه عن فلاسفتهم الأقدمين فارتبكوا في أمر هذا الطلب!! هل يجيبونه إلى ما طلب أم يضنون، فأشار عليهم كبير منهم قائلاً: إن الدين الإسلامي لا يقبل النزاع وأهله بمراحل عن التَّهْويش فإذا دخلت العلوم الفلسفية عندهم هوشتهم وجعلتهم في نزاع عقلي مستديم. فسمعوا لهذا المشير السيئ النية، وأنفذوا كتب المنطق والعلوم الحكمية، بنية التهويش على عقائد المسلمين لاختلاطها يومئذٍ بفلسفتهم الكاذبة. ولكنهم خابوا في ظنهم، وما كانوا يقصدونه بإرساله بعد ضَنِّهم، ومن حينئذٍ اشتغلت به علماء المسلمين وفلاسفتهم، فنقحوه وهذبوه، وحذفوا منه من خرافات اليونان ما زيفوه، وزادوا فيه عناية واهتماماً حتى صاروا فيه أعلم من أهله الواضعينِ المنظمين بفتح اللَّه عليهم. (**أول من أسس نظامه قبل ظهور الإسلام**): أسسه ثلاثة حكماء: سقراط، وأفلاطون، وأرسطو.

١ ـ **سقراط:** تكلم فيه بالأبحاث العامة على طريقة سؤال وجواب اخترعها فكان يسير في الطرقات ويحادث الناس ويسائلهم. فإذا أجابوه برهن لهم على أن إجابتهم ظنية أو وهمية أو خيالية. ثم يقنعهم بالانتقال من نقطة إلى أخرى حتى يتبين لهم الحق واضحاً وجلياً، وقد سميت طريقته باسم طريقة (توليد المعاني) حتى سئل مرة عن حرفته فقال: قِبَالة الذراري

العقلية: يريد مساعدة العقل في فهم ما يصل إليه من طريق الحواس كمساعدة قَبَل القابلة (المولدة) للمولود حيث تنقله من رحم أمه الضيق إلى السعة، ومن الظلمات إلى النور، ومن الخفاء إلى الظهور.

٢ ـ **أفلاطون**: كان تلميذاً لسقراط المتقدم، إلا أنه تفوق عليه وشرح أبحاثه العلمية. كما شرح قُوَى النفس وحلل أعمالها. بَيْدَ أنه سار في المنطق كسيرة معلمه على طريقة السؤال والجواب.

٣ ـ **أرسطو**: أو أرسطاطاليس: هو المعلم الثالث وكان تلميذاً لأفلاطون إلا أنه نبغ جداً ففاقهما. واشتغل بتهذيب أقوالهما، وتمحيص آرائهما. ثم نظر في الإنسان نظرة الحكيم الحاذق فتكلم على فضائل النفس ورذائلها، باحثاً فيما ظهر كماله وإتمامه فيما بعدُ على يد المصطفى ﷺ المسمى بفن الأخلاق الذي يقول فيه الصادق المصدوق: «**بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**» ولم يزل يواصل بحثه الدقيق. حتى اكتشف عناصر أخرى تتكون منها الحركات الفكرية، والإدراكات العقلية، واخترع لتلك العناصر أسماء كالإحساس، والإدراك الحسي، والإرادة، إلى غير ذلك مما يتعلق بعلم النفس، ثم تدرج في أبحاثه إلى وضع المنطق على نظام يشمل أقساماً سبعة: المقولات (الكليات الخمس) وتطلق على الأجناس العالية للموجودات. والقياس. والبرهان. والجدل. والمغالطة، والخطابة. والشعر. وفي مقدمة ابن خلدون ما نصه: وكتاب أرسطو المخصوص بالمنطق يسمى (النص) وهو يشتمل على ثمانية كتب أربعة منها في صورة القياس وأربعة في مادته اهـ.

ثم هلك أرسطو هذا في سنة ٣٢٢ قبل ميلاد المسيح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام. ولشهرته وبُعد صِيْتِه سمي بالمعلم الأول ولكونه تفرد بتنظيمه وتقسيمه أطلق عليه أيضاً أنه واضع هذا الفن.

ثم ظهر بعده من يُدْعَى بُوْرْفيري في سنة ٢٣٢ بعد ميلاد السيد عيسى المسيح فألف مقدمة للمقولات وهي المعروفة الآن بالكليات الخمس وسماها إيساغوجي.

ثم تتابع فلاسفة المسلمين على إكماله. وَقَتَلوهُ بحثاً وتنميقاً لما رأوه

من عظيم فوائده، وجليل عوائده، فلذا رغبوا في تعلمه. وصيد شوارده حيث كان عماد المحاججة، والمِعْوَل العامل في فض المخاصمة، وَالفَيْصَلَ الحق في مجانبة الزلل، والسيف القاطع للمغالطة، والمصباح الهادي إلى فهم الأشياء على وجهها، وإحلالها في محلها. ولذا قال حجة الإسلام الإمام الغزالي الشهير: (من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه).

وأما من منع تعلمه من أكابر العلماء كالإمامين الجليلين: النووي الفقيه. وابن الصلاح المحدث فلم يرد صافيه ومهذبه. بل ما خلط منه يشبه بعض الفلاسفة وضلالاتهم، الذين زاغت عن الحق أبصارهم وطاشت عن إصابة الغرض سهامهم، وذلت قبل ثبوتها أقدامهم، فحرموا تعلمه مخلوطاً بتخليطاتهم، خشية العثور في مهواتهم، والاقتباس من لهيب نارهم، وقد يحرم الحلال إذا خالط المحرم كالبيع مع الربا.

أما كاملو القرائح والفهم الصائب، فتعلمهم له بحق واجب، كي يبلغوا به المآرب، على حد ما يقول العلّامة الأخضري في سلّمه.

والقولة المشهورة الصحيحه جوازه لكامل القريحه
ممارس السُّنة والكتاب ليهتدي به إلى الصواب

التربية الفكرية
وآلاتُهَا والغاية منها

التربية الفكرية من مظاهر الإنسانية الحقة، وإلا فكم من أجسام هي والجماد سواء. لعدم تفكيرها وخمولها، وما كان الإنسان إنساناً إلا بالتفكير، وبه تميز عن سائر الحيوانات والجمادات. **والوسيلة** الوحيدة في تنمية القوة الفكرية، هي دراسة العلوم العقلية كالمنطق. وعلم المقولات (فن الحكمة) وعلم المواليد الثلاثة (النبات. والحيوان. والجماد) وفني الهيئة والفلك. وعلم طبقات الأرض (الجُولوجِيا) وعلم التوحيد. وتاريخ الأمم ماضيها وحاضرها. وفني الأخلاق والحكم الصوفية الروحية وما إلى ذلك من كل ما يَبْحث في ما وراء المادة مستدلاً بها عليه. **والغاية** المقصودة من هذه التربية والثمرة المترتبة عليها. إدراك الحقائق على ما هي عليه وتحقيق الحق ونفي الخرافات وتزييف الباطل بواسطة إرْشَادِ السادة الأنبياء. ومعونة قوى العقل الثلاث (الإرادة. والفكر. والوجدان) ولهذه القوى الثلاث آلات لا تدرك إلا بها. وتلك الآلات معروفة بالحواس الخمس الظاهرة وعليها تستند ومنها تستمد الأربع قوى الباطنية الآتي بيانها:

أما الظاهرة: فالبصر. والسمع. واللمس. والشم. والذوق. ولكل منها مدركات خاصة كما يأتي:

١ ـ **البصر:** حاسة في الحدقتين مهيأة لإدراك الأجسام والأعراض الوجودية وأشكالها وما تكون عليه من حركة وسكون.

٢ ـ **السمع:** حاسة في صماخي الأذنين من الحيوان مهيأة لإدراك الأصوات بأنواعها ساذجة أو منطقية.

٣ ـ **اللمس:** حاسة منبثة في ظاهر الجسم على اختلافها قوة وضعفاً

مهيأة لإدراك الملموسات . كاللين واليبوسة والبرودة والحرارة .

٤ ـ **الشم**: حاسة في الخيشوم مهيأة لإدراك الروائح على اختلافها .

٥ ـ **الذوق**: حاسة في ظاهر اللسان تدرك بها الحلاوة والمرارة والملوحة إلخ ومن هذه يتأثر المخ فتنبعث القوى العقلية المسماة بالقوى الباطنية .

رأي الحاضرين في القوى الباطنية

القوى العقلية (الباطنية) أربع: الحافظة. والذاكرة. والمدركة. والخيال أو التخيل. ولكل منها وظيفة خاصة كما يأتي:

١ ـ **الحافظة:** هي القوة التي تَعِي ما أخذته بطريق الحواس الظاهرة بحيث تُبْقِيه في مركزها الذهني بعد زوال المؤثر الخارجي.

٢ ـ **الذاكرة:** هي القوة التي بها استحضار المحفوظ عند الحاجة إليه بصورَته الذهنية التي تحكي الخارجية في هيئتها.

٣ ـ **المدركة:** هي القوة التي بها التفكير في المعاني الكلية بعد انتزاعها من الجزئية والحكم عَلَيْهَا بالجنسية أو النوعية على جهة عامة.

٤ ـ **الخيال:** هو القوة التي بها التصرف في المدركات الحِسية والعقلية بقياس المجهول منها على المعلوم. وتركيب صُوَرٍ ليس يلزم صدقها في الواقع.

فمن تلك الظاهرة تنبعث هذه العاقلة (الباطنية) التي عليها مدار إنماء العلوم والمعارف، والتي بها يمتاز الإنسان، ويصير كامل الوجدان.

رأي الحكماء المتقدمين في القوى الباطنية

زعم الحكماء الأقدمون أن القوى الباطنية المدركة. أربع: العاقلة. والوهمية. والحس المشترك. والمفكرة.

١ ـ **العاقلة**: قوة قائمة بالنفس أو قلب الإنسان تدرك بذاتها الكليات والجزئيات المجردة عن المادة التي تعرض عليها الصور والأبعاد كالطول والعرض والعمق. **ولها خزانة** هي العقل الفياض (فلك القمر).

٢ ـ **الوهمية**: قوة قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ تدرك بذاتها المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات لكن لا بطريق الحواس. **ولها خزانة** هي الذاكرة، وتقوم قوة أخرى تسمى بالحافظة في مؤخر تجويف الوهمية.

٣ ـ **الحس المشترك**: قوة قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ. ووظيفته الحكم بين الصور المأخوذة من الحس الظاهر وله خزانة: هي الخيال وهو قوة قائمة بمؤخر تجويف الحس المشترك.

٤ ـ **المفكرة**: هي قوة تتصرف في الصور الخيالية. وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائماً لا تسكن يقظة ولا مناماً. ويكون حكمها صواباً إن كان بواسطة العقل، وتسمى حينئذٍ بالمفكرة، وكاذباً في الغالب إن كان بواسطة الوهم أو الخيال. وحينئذٍ يكون في الباطن على رأسهم سبعة أمور: العاقلة وخزانتها. والوهمية وخزانتها. والحس المشترك وخزانته. والمفكرة، ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها سائر خزانات القوى السابقة. وبهذه السبعة، ينتظم أمرُ الإدراك والمحققون على أن النفس هي المدركة بواسطة تلك القوى. (رأينا): أن كلا الرأيين مستنده التخيل والظن بلا برهان، واللَّه أعلم بما هنالك.

استنتاج: يفهم مما سبق لك أن هناك قوى تختص بإدراك المادة وأعراضها وهي الحواس الخمس الظاهرة. وأَن المخ إذا وصلت إليه المدركات بواسطتها صح أَن يسمى فهمه لها (الإدراك الحسي) فإذا تكرر عليه هذا نشأ عنه الإدراك العقلي المكون لقوة الفكر. وحينئذٍ تستطيع أن تحكم بأن المحسوسات أصل للمعقولات، والمعقولات فرعها. إلا أن العلم الباحث عن نشأة تلك القوى الذي يشرح الإدراك الحسي والعقلي. ويبين حقيقة الإحساس هو علم النفس من غير تعرض لكون المدركات مطابقة أم غير مطابقة، كما أن العلم الباحث عن المدركات الحسية والعقلية الذي يبين طرق اكتسابها (المعقولات من المحسوسات والكليات من الجزئيات) على وجه صحيح مستكمل للشروط المنتجة للمطلوب هو علم المنطق. ومن أجل ذلك سمي معيار العلوم. وعلم الميزان. وعلم العلوم.

المقدمة
في مبادئ الشروع في الفن على بصيرة

ينبغي لكل أريب عاقل أن يقدر عمله، فيعلم حقيقته ومغبته ما دام مختاراً فيه. كما يعلم موضوعه (مَحلَّ بَحْثِهِ) وحينئذٍ يؤمن زلله ويَبْعُد خلله فلذا وجب التكلم على مبادئ المنطق الثلاثة بادئ ذي بدء، ومن اللَّه الكريم نلتمس المعونة والتوفيق وحسن البصيرة في النهاية والمبدأ.

تعريف فن المنطق: لقد خاض غمار ذلك الأقدمون، وتسابق في ميدانه المتأخرون، وإليك نسوق أيها القارئ النبيه بعضاً من كلٍّ مِنْهُما لتستطلع آراءهما، فلأبي علي بن سينا من المتقدمين:

١ ـ **علم المنطق:** هو الصناعة النظرية التي تعرفنا أنه من أي الصُّوَرِ والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حَدًّا (يريد أن يكون جامعاً لكل أفراد المعرَّفِ مانعاً من دخول غيرها فيه مُطَّرداً بمعنى أنه كلما وجد الحد وجد المحدود منعكساً بمعنى أنه كلما وجد المحدود وجد الحد). والقياسُ الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهاناً (يريد أن يكون صحيح المادة والصورة) وخلاصة مراده أنه الفن الذي به نُدرك تعريف الأشياء المجهولة لنا من التصورات والقياسَ المثبت لما خفي علينا من التصديقات.

ولبعض المتأخرين:

١ ـ هو علم قوانين الفكر (يريد هو العلم الذي هو ميزان لقواعد الفكر العقلية).

٢ ـ هو علم الاستدلال والاستنباط (يريد أنه العلم الباحث عن دلائل الإثبات العقلية. وعن الاستقراء المبني على التتبعات والملاحظات. والتجريبات. والفرضيات الصادقات. الموصل بواسطتها إلى الحكم على الكليات بحكم الجزئيات).

صفوة التعاريف[١]: أن يذهب فيه على النظام المنطقي، والتحقيق العلمي الأصولي فَيُقَال: هُو يُحَدُّ ويرسم.

حدّه: هو قواعد كلية تبحث عن أحوال المعلومات التصورية. والتصديقية، من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أَو تصديقي. أو ما يتوقف عليه الموصل[٢] للمجهول منهما توقفاً قريباً[٣] أَو بعيداً[٤].

شَرْحُ حَدّه: القواعد أَو القوانين جمع قاعدة وقانون. وهي القضية الكلية التي يتعرف منها أَحكام جزئيات موضوعها. نحو: كلما اجتمعت الأفراد على التمسك بدين قويم يجمع رابطتها. ويقوي وحدتها. وينظم أحوالها تقدمت مادياً وأدبياً وحارَ عدوّها في ثَلم صفوفها. وكل إدراك تعلق بما لا حكم عليه فهو تصور. ومع الحكم عليه تصديق (التطبيق) يعلم بالأولى أن خالداً المتمسك بدينه العامل على نظامه متقدم مادياً وأَدبياً. وبالثانية أن إدراك حقيقة خالد تصور.

المعلوم التصوري: المدرك الذي لم يحكم عليه بشيء. **وحاله**: كونه جنساً كالحيوان. وفصلاً كالنطق للإنسان بمعنى التفكر وخاصة كالتحرك بالإرادة للحيوان. والتعجب للإنسان. ونوعاً كالجمل والطاووس. وعرضاً عاماً كالمشي للفرس والجمل والزرافة إلخ. بل وكلياً كهذه المذكورات وجزئياً كخالد.

المعلوم التصديقي: المدرك الذي معه الحكم كما تقول: كل مجتهد في النافع محمود العاقبة؛ والصدق رائد الفلاح وعنوان النجاح والظلم مرتعه وخيم. **وحاله**: كونه قضية كلية كالمثال الأول المسوَّر بكل: أو مهملة كالثاني موجبة أو سالبة إلخ.

---

(١) جمع تعريف وهو ما يذكر لبيان المعرف بالفتح ويسمى مبيناً ومعرفاً وتعريفاً وقولاً شارحاً. ثم التعريف يكون بوحدة تكون جامعة للفن فإن كانت من جهة موضوعه كان التعريف بها حدًّا. وإن كان من جهة غايته وثمرته كان التعريف بها رسماً. ويحصل الحد بالجنس مع الفصل أو الفصل فقط. والرسم بالجنس مع الخاصة أو الخاصة فقط.

(٢) الموصل للمجهولات التصورية القول الشارح وإلى التصديقات القياس.

(٣) كتوقف قول الشارح على الكليات الخمس والقياس على القضايا وأحكامها.

(٤) كتوقفهما على مباحث الألفاظ ككون اللفظ كلياً أو جزئياً إلخ.

كيفية التوصل بالمعلوم إلى المجهول

أما في التصورات فبأن ترتب الأجزاء المعلومة بحيث يقدم فيها الجنس على الفصل مثلاً ثم يُحْمَلَا على المجهول فتحصل نسبة وحكم صوري يفيد أن هذه الأجزاء المحمولة عليه عين ذلك الذي كان مجهول الحقيقة كما يقال في بيان حقيقة المصباح لمن يجهلها تفصيلاً. المصباح: آلة مجوفة تحبس فيها مادة موقَدَةٌ للإضاءة. وكما يقال: الإنسان حيوان ناطق (مفكر) فما بعد المَعرَّف أجزاء له هي عينه.

وأما في التصديقات: فبأَن يُرَكّب معلومين تصديقيين فأكثر على هيئة القياس المنطقي الآتي مع ملاحظة الشروط المعتبرة في الإنتاج والكيفية الآتية في استخراج النتيجة (المطلوب) فإذا كان الغرض الوصول إلى أن الصالح لا يظلم الناس وكان يعلم القضيتين الآتيتين رتبهما هكذا:

صغرى		كبرى	
الصالح	تقي يخاف ربه	وكل تقي يخاف ربه	لا يظلم الناس ينتج:
حد أصغر	مكرر إذا حذف بقيت النتيجة		حد أكبر
الصالح لا يظلم الناس			
المطلوب الذي كان مجهولاً			

رَسْمُه: هو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في التفكير.

الآلة: هي الواسطة بين الفاعل ومُنْفَعَلِهِ كقدوم النجار في الحِسّيَّات وقواعد المنطق للمفكر في العقليات. **والقانونية:** المنسوبة إلى القانون الذي هو القاعدة الكلية، والمنطق وإن كان مجموع قوانين (قواعد) كلية فهو للمبالغة في وحدته أطلق عليه أنه قانون كلي. **الذهن:** هو القوة الباطنية

المعَدّة لاكتساب العلوم والمعارف. **والتفكير**: حركة النفس في المعقولات بمعنى أن المفكر ينتقل أولاً من المطالب المشعور بها بوجه (إجمالاً) إلى المبادئ التي بها الاكتساب ثم من المبادئ إلى المطالب (المقاصد) ثانياً، ومن أجل هذا عرفوا الفكر في فن الحكمة بأنه مجموع الحركتين يريدون هذين. والخلاصة: أن علم المنطق واسطة قَيّمَة بين المفكر وفكره.

موضوعه: المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصّل بعد تنظيمها على النمط المنطقي بالكيفية الآتية إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليهما الموصل إلى ذلك توقفاً قريباً أو بعيداً.

الموضوع[1]: لكل فن ما يبحث في الفن عن عوارض ذلك الموضوع الذاتية، بمعنى أنه موضع البحث فيه بحيث يحمل عليه عارضه الذي يلحقه لذاته أو لجزئه أو لمساويه وبذلك تتكون مسائله على وجه خاص ممتاز وإنما تتمايز العلوم بتمايز موضوعاتها، لكن تارة بذواتها وتارة بتمايز حيثياتها.

(١) موضوع كل فن: ما يبحث في الفن عن عوارضه الذاتية الثلاثة ١ ـ ما يلحق الشيء بواسطة ذاته كالتعجب اللاحق للإنسان بواسطة أنه إنسان. ٢ ـ ما يلحق الشيء لجزئه كتحرك الإنسان بواسطة أنه حيوان. ٣ ـ ما يلحق الشيء بواسطة مساويه كالضحك للإنسان بواسطة أنه متعجب.

التطبيق على ذلك

مثلاً موضوع فن المنطق: هو المعلوم (المدرَك) التصوري الذي لا حكم معه والتصديقي الذي معه الحكم من حيث الإيصال إلخ. وموضوع هذه الفنون (اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع إلخ) اللفظ العربي ولا شك في أنه مباين للمعلومين التصوري والتصديقي، فالمنطق إذاً مباينٌ لهَا لمباينة موضوعه لموضوعها مباينةً ذاتيَّة. والنحو مباينٌ لفنّ اللغة لكن بالحيثية باعتبار أن اللفظ العربي موضوع اللغة من حيث الدّلالة على معناه الإفرادي والتركيبي. وموضوع النحو من حيث الإعراب والبناء إلخ فمباينتها باعتبار تباين حيثية موضوعهما لما توضح جلياً أن ذات موضوعهما واحدة، وبتقييد الأعراض بالذاتية تخرج الأعراض الغريبة وهي التي تلحق الشيء بواسطة أمرٍ أعم[١] منهُ أو أخص[٢] منه أو مباين[٣] له ولا يبحث عنها في العلوم لبعدها كما يظهر من تعريفها.

ثمرته (فائدته): إن للمنطق من الثمرات القَيِّمَة ما يجعله رائد المفكرين، وميزان المستطلعين والأساس المتين والركن الركين للمعلمين والمتعلمين، تلك الثمرات هي تكوين العقول، وتربية الملكات. وتهذيب الأخلاق، وعصمة الأذهان عن الخطأ في الأفكار، وغرس قوة النَّقْد التي بها يتمكن المنطقي من تزييف مغالطات المضللين وسَحْق خرافات الجاهلين، بل يقتدر به فيما بعد على مواصلة البحث عن كل نافع وضار، مستطلعاً أسباب الخلل ومواطن الذلل في جميع الشؤون المادية والأدبية العلمية والعملية ما دام صحيح الأنظار، دقيق الاعتبار، فيرجع إليه في تمحيص الآراء. ويعد في

(١) كتحيز الإنسان بواسطة أنه جسم.
(٢) كالتكلم للجسم بواسطة أنه إنسان.
(٣) كتسخن الماء بواسطة النار.

عداد الحكماء، وهذه مع تعددها هي ثمرته التهذيبية. وله أيضاً ثمرة عملية لا تستغني التهذيبية عنها ولا اعتبار لها بدونها. ترتبط بها ارتباط الروح بالجسم الحيواني. فكما لا تظهر آثار للروح بلا جسم ولا للجسم بلا روح كذلك التهذيب بلا عمل يعد عاطلاً والعمل بلا تهذيب يعتبر باطلاً، وهذه العملية هي سيرة المنطقي في أَعماله الاختيارية طبق ما يقرره المنطق الصحيح والفكر الثاقب. والنظر الصائب، وإلا فكيف يكون في التفكير حكيماً وفي الأعمال مجنوناً طفلاً. نعم لا يجتمع سفه وحلم ولا حمق وعلم. في منطقي على الحقيقة. بل لا يصدر منه ما يُخِلُّ ما دام منطقياً من حيث إن المنطق روح التشريع السماوي والعقلي، وَرسل اللَّه صلوات اللَّه عليهم منطقيون قبل كل شيء بهذا المعنى التهذيبي والعملي. بل منهم ومن خطتهم الحكيمة استنتج الفلسفيُّون واقتَبَسَ الباحثون. وتعلم الموفقون. واستظل بظل راية كمالهم المقْتَدون. وبمثل ما كانوا ولما رسموا فليعمل العاملون.

استلفات: قد سبق أن كيفية التوصل إلى المجهول عبارة عن حمل الأجزاء المعلومة أو معناها على المجهول تفصيله كما يحصل بحمل مرادفه عليه في التصورات، وبترتيب القضايا المعلومة على هيئة القياس المنطقي في التصديقات وحينئذٍ تصل إلى فهم المجهول من كل.

طريق كسب المجهول منهما. يؤخذ من بيان هذه الكيفية أن المجهولات التصورية لا يفهم تفصيلها ولا تكسب إلا من التصورات أعني القول الشارح. كما أن المجهولات التصديقية لا يكتسب التسليم بها والإذعان إليها إلا من التصديقات أعني القياس المنطقي.

مطلب التكلم على الدلالة وأنواعها وحاجة المنطقي إليها

المنطقي من حيث هو منطقي مهمته البحث عن المعقولات لا بحث له عن الألفاظ ودلالتها.

الحاجة إليها **لما كانت** الإفادة والاستفادة موقوفتين على الألفاظ الدالة على ما استكن في الضمائر. إذ هي الترجمان في تفاهم بني الإنسان بحثوا عنها وعن دلالتها على سبيل العرض لهذه المهمة. وكم لها من فوائد في هذا الفن.

الدلالة: عرفوها باعتبار **أنها حالة** الفاهم بقولهم. فهم أمر من أمر الأمر الأول المدلول والثاني الدال. ولما ورد عليهم أنها حينئذٍ وصف للفاهم لا للفظ قالوا: المراد بالفهم الانفهام فتصير بهذا التأويل من أحوال اللفظ. **وباعتبار أنها حالة الدال** بقولهم: كون الشيء (أي لفظ أو غير لفظٍ) بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. فالمفْهِمُ دال والمفهوم منه مدلول.

أقسامها: تنقسم إجمالاً إلى قسمين. لفظية وغير لفظية وتفصيلاً إلى ستة لأن كلًّا منهما إما عقلية أو عادية أو وضعية (أي بواسطة العقل أو العادة أو الوضع).

الأولى الدلالة اللفظية الوضعية: وهي ما كانت بحسب وضع اللفظ لمعناه لغة وتُعَرّفُ بكون اللفظ متى أطلق فهم منه المعنى. وَيُعَرَّفُ الوضع بجعل اللفظ دليلاً على المعنى. وهذه هي التي يبحث عنها المنطقيون بأقسامها:

أَقسامها: ثلاثة مطابقية، وتضمنية، والتزامية، كما يأتي:

١ ـ المطابقية: دلالة اللفظ على كل المعنى الموضوع له لغة كدلالة الإنسان

على الحيوان الناطق. ومنها دلالة المشترك على أحد معانيه التي وضع لها وضعاً مطلقاً كدلالة عين على الباصرة أو الجارية أو الذهب أو الفضة أو الجميع.

٢ ـ **التضمنية**: هي دلالة اللفظ الموضوع لمعنى مركب من أجزاء على بعض أجزائه من حيث هي أجزاء له كدلالة الشمس على الضوء فقط أو جرم الكوكب فقط.

٣ ـ **الالتزامية**: هي دلالة اللفظ على لازم معناه الذهني البيّن بالمعنى الأخص (وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصوره) كدلالة لفظ الأربعة على أنها زوج (تنقسم بمتساويين).

الثانية الدلالة اللفظية العقلية: هي دلالة اللفظ بواسطة العقل كدلالة الكلام من وراء جدار على حياة المتكلم.

الثالثة الدلالة اللفظية العادية: هي دلالة اللفظ بحسب العادة (العرف الجاري) كدلالة لفظ أخ على التألم وأهلاً وسهلاً على الترحيب وحسن الاستقبال ويا ليلي يا عيني على السرور.

الرابعة الدلالة الغير اللفظية الوضعية: هي دلالةُ أفعالٍ وإشارات اصطلاحية يتخاطب بها المصطلحون عليها كدلالة الإشارة بالرأس إلى أَسفل على معنى نعم، وإلى أعلى على معنى لا.

الخامسة الدلالة الغير اللفظية العقلية: هي دلالة المعلولات على علتها وسببها الموجد لها بواسطة العقل كدلالة وجود هذا العالم المتغير دائماً على المتصرف في شؤونه المدبر لأمره.

السادسة الدلالة الغير اللفظية العادية: وهي دلالة الآثار واللوازم على ملزوماتها بحسب العادة كدلالة الزينة أمام البيوت على الأفراح. والضحك والتبسم على السرور، واللّه أعلم.

هذا تعبير الأقدمين في بيان الدلالات وأنواعها.

تعبير الحديثين عنها

تعبير الحديثين عنها يتلخص فيما يأتي:

الدلالة: أوضاع ووسائل لكسب العلم تصوراً كان أو تصديقاً. ولا تخرج تلك الأوضاع وهاتيك الوسائل عما يأتي:

١ ـ **ذوات الأشياء:** وهي المحسوسات المادية كالمبصرات والمسموعات إلخ. فإن المدرك لها يستفيد منها علماً ببعض خواصها ومزاياها ضرورة أنه يميزها عما عداها.

٢ ـ **نماذج الأشياء:** وهي صور المحسوسات المُجَسّمة، حيث يستفيد الناظر إليها علماً ينتقل بواسطته من المحسوس إلى المعقول. وكثيراً ما تنفع تلك النماذج في تربية الناشئة (تلاميذ المدارس المبتدئين) وتوفر كثيراً من الزمن على المعلمين والمتعلمين.

٣ ـ **صور الأشياء:** وهي هيئتها الغير المجسَّمة كالصُّوَر الفوتوغرافية والخرائط الجغرافية، ولها نفع كبير في تكييف شبحها الغائب سيما إذا كانت متحركة كما في دُور تعليم الممالك الراقية، والأمم المتمدنة.

٤ ـ **الرموز والإشارات الوضعية:** كالرايات (الأعلام) التي تُعلَّق في الحفلات للزينة حيث تدل على الفرح، وعند تقاطع خطوط القطار أو الترام حيث تدل على فتح الطريق أو غلقه. بل لكل دولة عَلَمٌ خاص يرشد إليها ويميزها عن غيرها.

٥ ـ **الآثار والحوادث:** وهي العلامات والأعراض الخاصة التي تظهر على المريض فيستدل الطبيب بها على نوع مرضه. وكوُقوع قتال بين متخاصمين، وحدوث حرب بين دولتين فإنا نستدل بهذا الحادث والواقع

على أن بينهما تنافساً وتسابقاً في التقدم والحصول على المنافع والمصالح التي تضمن رفاهيتها وعزها. وكحدوث استقلال أمة كانت تحت نير الاستعباد والذل خاملة الذكر مهضومة الحقوق. فإن نيلها له يرشدنا إلى أنها نظمت أمرها واختطت لنفسها خطة حكيمة منتجة أوصلتها إلى التمتع بحياتها الحقيقية.

٦ ـ **اللغة المنطقية والكتابية**: وهي الألفاظ الموضوعة للدلالة على معناها بالاصطلاح الخاص بالمستعْمِلين بحيث إذا أطلق اللفظ انصَرف إلى معناه عند العالم بوضعه. وكذا كتابة تلك الألفاظ فإنها النائبة عن المنطق للعارف بأوضاعها أيضاً، وسواء أكانت الألفاظ كلية كالنكرات وأسماء الأجناس. أم جزئية كسائر المعارف بل قل: إنّ اللُّغَة المنطقية الوضعية من الوسائلِ الفعالة في حسن التفاهم وقرب التواصل بين الأمم المتنائية. وما تقاطعت الشعوب في الغالب إلا للجهل بلغات مشاركيها في الإنسانية. فصَعُبَ التفاهم بينها وشَقّ التوادد، فاللغة نطقاً وكتابةً كالدين القويم من أقوى الروابط التي لا يُسْتَهانُ بها إلا أن للكتابية من ذلك النصيب الأوفر، والفضل الذي لا يقدر، حيث كانت السجلّ الحافظ، لمتفرق الآراء، وكل ما نضج من أفكار العلماء، والحكماء وسرّ الاطِّلَاع على ما حدث في الماضي والحاضر، وصوناً لأعمال الأصاغر والأكابر، وكاشفة للقناع عن مأثور حكم الأدباء والظرفاء والفصحاء في ذلك الزمان الغابر، بَيْدَ أنها عُرْضَةٌ للخطأ في فهم المراد منها، والاعتراض على كاتبها إذا كان القارئ غير حكيم، قاصراً غير قادر على استنباط ما عَنَاه الكاتب، أَو خفي عليه فهْم وضعها الذي هو شرط أساسيٌ في إفادتها على الحقيقة.

هذا تعبير الحاضرين أيضاً في بيان الدلالة.

رأينا: أن تعبير الحاضرين من المستحدثين لم يحصر أنواع الدلالة كما وَفَّتْ به عبارة المحققين المتقدمين، ولم تخرج أقسامهم الستة عن كونها أمثلة لبعض ما رسموه؟؟ وإليك التطبيق حتى تكون شاهد عدل. **أما دلالة** ذوات الأشياء. ونماذجها. وصورها فثلاثتها من قسم الدلالة العادية الغير اللفظية.

(القسم السادس) في بيان المتقدمين. **وأما الرموز** والإشارة الوضعيين فمن قسم الدلالة الوضعية الغير اللفظية. (القسم الرابع في كلام المتقدمين). **وأما الآثار** والحوادث فمن قسم الدلالة العقلية الغير اللفظية (القسم الخامس في كلام المتقدمين). **وأما دلالة اللغة** المنطقية الوضعية والكتابية التي تقوم مقامها فهي القسم الأول. ولا يخلو اختلاف التعبيرين عن فائدة يستفيد منها المطّلِع.

حقيقة الشيء وأعراضها

الحقيقة، والماهية: شيء واحد وتعرف عند الأقدمين هكذا: ما به الشيء هو هو. يريدون هي الأمر الذي به الشيء هو حال كونه متصوراً في الذهن. هو حال كونه في الواقع بمعنى أنه لا يتغير في الحَالَيْن.

أقسامها: تنقسم الحقيقة (الماهية) إلى حقيقة نوعية، وحقيقة شخصية.

الحقيقة النوعية: ذات قسمين مركبة وبسيطة. **فالمركبة**: ما كانت ذات أَجزاء كحقيقة الإنسان المركبة من الحيوانية والنطق. والحيوان المركب من الجسمية والنمو والحساسية والتحرك بالإرادة وهذه تحد.

والبسيطة: ما ليس لها أجزاء وهذه إنما ترسم فقط. كالنقطة التي هي نهاية الخط الوهمي، والوحدة التي هي عدم التعدد. وكلا القسمين ذاتي لم يجعل العرض جزءاً منه داخلاً في قوامه.

الحقيقة الشخصية: ما اقترنت بعوارض جُعِلت قِوَاماً لها وبها تميزها عما يشاركها في حقيقتها النوعية. كحقيقة سيدنا خالد بن الوليد قائد الإسلام وأبي بكر أمير المؤمنين. وعمر الفاروق رضي اللَّه عنهم فإن كلاً منهم بمميزاته الشخصية يمتاز عن كل أفراد الإنسان.

ذاتيات الماهية وأعراضها: لكل ماهية سواء أكانت مركبة أم بسيطة ذاتيات وأعراض.

أما ذاتياتها: فأجزاؤها التي تتركب هي منها كالجنس والفصل. أو مجموعهما المسمى بالنوع أو الحقيقة النوعية كالإنسان. والشجر، والجمل والظرافة. فهذه الثلاثة تنتظم كل ذاتيات الماهية.

لكن هذه الذاتيات المنطقية إنما تتركب منها ماهية عقلية فتكون هي عقلية أيضاً وهناك ذاتيات مادية حسّية لا يبحث عنها المنطقي كلحم الإنسان

وعظمه. **وذاتيات اصطلاحية**: قد لا تكون بالاصطلاح المنطقي جنساً ولا فصلاً ولا نوعاً، لكنها باعتبار الاصطلاح الموضوع تكتسب الذاتية وتخرج عن دائرة العرضية، كقول النحاة: **الفاعل** هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو ما أشبهه. فإن كون الاسم جنساً بالمعنى المخصوص بالجنس المنطقي ليس على الحقيقة إذ تجد الاسمية تعرض للكلمة التي كانت حرفاً أو فعلاً إذا سميت بها شيئاً كما فَعَل المتنبي في زمن المأمون حيث سمى نفسه (لَا) ليقرأ الحديث بطريق الإخبار هكذا لا نَبِيٌّ بعدي. وكقول النحاة: عَلَى: حرف جَرٍّ. وفي للظرفية وَضَرَبَ فِعْلٌ مَاضٍ من كل ما قُصد لفظه. فتطرأ عليه الاسمية بدل الحرفية أو الفعلية. والذاتيات لا تتبدل ولا تتخلف كما تقول الحكماء: (ما بالذات لا يتخلف) وكذا القول في كونه مرفوعاً إلخ ولهذا قالوا: لا حقيقة للأمر الاصطلاحي إلا ما اصطلح عليه أهل الاصطلاح.

أما أعراضها: فما يكون خارجاً عن أجزائها قائماً بها إما على سبيل الخصوص **النوعي** وتسمى خاصة النوع كالضحك والتعجب للإنسان الذي هو انفعال النفس عند رؤية ما يتعجب منه. **أو الشخصي** وتسمى خاصة الشخص ككون سيدنا محمد ﷺ نبياً ورسولاً للناس كافة وخاتماً. **أو العموم** ويسمى العرض العام كالسرور. والتحيز والاستقامة والأنحاء والطول واليقظة والاجتهاد إلى غير ذلك مما لا يختص قيامه بفريق دون فريق، وسيأتي تفصيله قريباً إن شاء اللَّه تعالى في التكلم على الخامس من الكليات الخمس. فالخاصة والعرض العام ينتظمان كل الأعراض لازمة أو مفارقة. وقد يطلقون على الذاتي اسم الجوهر وعلى العرضي اسم العرض ويعرفونهما هكذا.

الجوهر: ما قام لا في موضوع يريدون ما قام بنفسه. **والعرض**: ما قام بغيره. فالجوهر كالجسم والعرض كالبياض.

هذا تعبير المتقدمين عن الذاتي والعرضي العقليين.

تعبير الحديثين عن الذاتي والعرضي ننقله بتصرف واختصار

إن من أهم قوانين الفكر العقلية التي يسلكها العقل في كسب العلم الصحيح: قانون الذاتية، والغيرية، والامتناع، والتعليل.

١ ـ قانون الذاتية: يُراد به أن يكون للأشياء حقائق ثابتة لا تقبل التغيير ما دامت موجودة. وصفات خاصة بها لازمة أو مفارقة. أو عامة تشترك فيها مع غيرها. وبالخاصة تتميز عن ذلك الغير. ولْنُطبّق ذلك في المواليد الثلاثة (الجماد. والنبات. والحيوان).

فالجماد: كالماء. والهواء. والنار. والجبال. له حقيقة ثابتة لا تتغير ما دامت في عالَمِها وذاتية هي الجمادية التي هي عدم التغذي والنمو وهي التي نفصلها عن عالم النبات والحيوان، ولكل نوع من أنواع الجماد كالماء والهواء إلخ صفة خاصة تميزه عن النوع الآخر كالسيلان في الماء والشفوف في الهواء. والإحراق في النار. لازمة لها ما دام كذلك كما له صفة عامة.

والنبات: كأشجار النخل، والقطن. والكاوتش (المطّاط). والتوت له حقيقة كذلك وذاتيَة تشترك فيها تلك الأنواع هي الْنُّمُوُّ من غير حِسٍّ ولا حركة، ولكل نوع صفةٌ خاصةٌ لازمة في شكله وورقه وثمره، بها يمتاز عما شاركه في ذاتيته من الأنواع. كما له صفة عامة.

والحيوان: كالخيل، والبقر، والغنم. والطير. والسمك. له حقيقة كذلك وذاتية هي الحس والحركة الإرادية تفصله عن عالم الجماد والنبات. ولأنواعه كالمذكورات صفة خاصة بها يمتاز كل عن الآخر. كالصهيل للخيل. والخُوار للبقر. والثُّغاء للغنم. والنطق للإنسان. (وهي أصوات كل نوع) وعلى هذا القياس.

فينبغي لكسب العلم الصحيح أن يُحكَم على كل نوع بما له. وعلى كل جزئي دخل تحت النوع بما لذلك الجزئي وما يناسبه من أوصاف نوعه فيقال في الحكم على النوع: الجماد لا ينمو والنبات ينمو بلا حس والحيوان ينمو مع الحس ولا يصح العكس. وفي الحكم على الجزئي: الأهرام أو جبل المقطم بمصر لا ينمو. وشجرة التوت التي بالمدرسة تنمو بلا حس. وفرس بكر تنمو مع الحس والحركة الإرادية ولا يصح أن يقال هي نوع أو كلي كما يصح في النوع هذا.

ولا ينكر قانون الذاتية أن الأشياء تتغير على الدوام. ولكن التغيير الواقع لا يزيل مميزاتها الذاتية ما دامت موجودة.

٢ ـ **قانون الغيرية**: يُرادُ به حكم العقل السليم بعدم صحة سلب حقائق الأشياء ومميّزاتها وصفاتها عنها. وباستحالة نسبة ما يخالفها إليها فإذا ثبت أن الماء والهواء والجبال من الجماد، لم يصح أن يقال هي نبات أو حيوان. أو تنمو وتحس إلخ. قال أرسطاليس في بيان هذا القانون: إنه من المستحيل أن يحكم على شيء واحد بآخر وينفي عنه في الوقت نفسه وبالمعنى عينه اهـ. يريد أنه إذا قيل: محمد أمين فيما بلّغ عن ربه لم يصح أن يقال: هو غير أمين وإلا كان تناقضاً وخلفاً.

٣ ـ **قانون الامتناع**: يُراد به حكم العقل السليم باستحالة رفع النقيضين أو صدقهما وباستحالة سلب حقيقة من الحقائق عن مميزاتها. فيلزم إذا ثبت أحدهما أن يكون نقيضه منفيًّا وإذا كان الحكم خطأ وجب أن يكون مقابله صواباً.

٤ ـ **قانون التعليل**: هو إدراك العقل ما بين الأشياء من الصلات والروابط من جهة كون بعضها مؤثراً في غيره أو متأثراً به، والأول يطلق عليه اسم العلة. والثاني المعلول. ومعلوم أن العلة يجب أن تسبق معلولها في الوجود والزمن، ويطلق عليه اسم التعليل والترتيب الزماني فالحرارة التي هي العلة في غليان الماء سابقة عليه وهكذا. وللعلة أقسام مادِّية. وفاعلية. وغائية.

١ ـ **العلة المادية**: هي ما لا يتحقق المعلول بدونها خارجاً كالحرارة لغليان الماء والماء للنبات.

٢ ـ **العلة الفاعلية**: هي المؤثرة في المعلول إما في الحقيقة والواقع كالخالق جل شأنه في مخلوقاته، وإما في الظاهر والعادة كالبناء للبيت. والطبيب لشفاء المريض.

٣ ـ **العلة الغائية**: هي الباعث على المعلول ولأجلها يوجد. كالحصول على الماء في حفر البئر. والتعلم في الدراسة. والكتابة للقلم. وصفاء القلب ورقته في الصلاة. ولا يقتصر هذا على عالم الحيوان بل غاية نحو النبات بلوغه حَدَّ كماله وغاية صلابة الجماد مدافعة الطوارئ. وربما خفيت الغاية وإن كانت لا بد منها. هذا كلامهم. أنقله بالاختصار مع التصرف في بعضه.

رأينا: أن الذين عنوا بنقل المنطق الحديث عن ألفاظ الأوروبيين من حديثي المؤلفين لم يُعْنُوا بدراسة المنطق القديم عنايتهم بما يسمونه حديثاً. ولهذا اعتقدوا أن المنطق قسمان: حديث وقديم فغلطوا في تطبيق النظرية وتسرعوا في الحكم بأن معشوقهم الحديث خارج عن الجنس القديم. وما خرج جديدهم عن أمثلة انطوت تحت قواعد القديم وتعبيرات مخالفة في ألفاظها دون جوهر معناها. ولكنهم معذورون فإنها عبارات ولِتُون وكريتون. وَدَرْوِون. الأساتذة الفلسفيون في اعتقاد أُسَرَاء التقليد أو الشهرة ولو نطقوا خطأ وقالوا كفراً. وكم لأساتذتهم من خرافات وهمية كاذبة كمبدأ النشوء والترقي للأولين في عالم المواليد الثلاثة. وأن أصل الإنسان قرد للأخير. المنطق الصحيح نقيض للتقليد الأعمى ولسنا كالطغام يتبع كل ناعق. على أن هذه الآراء السخيفة قديمة أيضاً وليس للأوروبيين إلا نشرها.

التكلم على لازم الماهية

لازم الماهية: هو العرض الخارج عن ذاتياتها (أجزائها) العقلية وله أقسام:

أقسامه: ينقسم إلى قسمين من حيث وجوده فيها. وإلى قسمين آخرين من حيث فهمه معها.

فمن حيث الوجود إلى ١ ـ لازم لها وهو الذي إذا عرض لم ينفك عنها. كالضحك بالفعل للإنسان.

ومن حيث فهمه معها إلى ١ ـ **بَيّن اللزوم:** وهو ما لا يتوقف في الجزم بلزومه للماهية على وسط (دليل) بعد تصور الملزوم فقط، كفردية الثلاثة وزوجية الأربعة: أو بعد تصور الملزوم واللازم. كقابلية الإنسان لفن الكتابة، ومغايرة الإنسان للفرس والجمل مثلاً.

أقسام البيّن: ينقسم اللازم البين إلى قسمين: بيّن بالمعنى الأخص وبيّن بالمعنى الأعم.

البين بالمعنى الأخص: ما يلزم من تصور الملزوم فقط تصوره وهو شرط الدلالة الالتزامية عند المنطقيين كزوجية الأربعة.

البين بالمعنى الأعم: ما يلزم من تصور الملزوم واللازم تصوره. كمغايرة الإنسان للفرس. وقابلية الإنسان لفن الكتابة. وتسميتهما ظاهرة الحكمة، إذ الأخص أقل من الأعم. لكونه من جانب الملزوم فقط. والأعم من جانبي الملزوم واللازم.

وإلى ٢ ـ غير بين اللزوم: وهو ما يتوقف في الجزم بلزومه للماهية على وجود وسط (دليل) كالحدوث للعالم حيث يفتقر الجزم بلزومه إلى قياس يثبته وكذا تساوي زوايا المثلث لزاويتين قائمتين

ملحوظة: المطابقية: يمكن أن توجد بدون التضمنية والالتزامية كما في المهايا (الحقائق) البسيطة كالنقطة والوحدة، والتضمنية والالتزامية لا يمكن أن يوجدا بدونها لأن الجزء من حيث هو جزء لا يوجد بدون الكل. واللازم من حيث هو لازم عرض لا يوجد بدون معروضه ضرورة أنه لا يقوم بنفسه.

التكلم على العلم الحادث وأقسامه

تعريفه: العلم الحادث: إدراك الشيء مطلقاً حكماً أو غير حكم. **والإدراك:** حصول صورة الشيء في النفس أو تحصيلها فيها، على الخلاف في أن الإدراك انفعال[١] أو فعل في علم الحكمة، والتقييد بالحادث لإخراج علم اللَّه القديم. وهو الصفة الأزلية المحيطة بأنواع المعلوم (الواجب، والجائز، والمستحيل) فلا ينقسم[٢] أَقسام العلم الحادث.

أَقسام العلم الحادث: أربعة: تصور. وتصديق. وكل إما ضروري أو نظري.

التصور: إدراك الشيء بلا حكم عليه: كإدراك معنى الإنسان أو زيد بلا نسبة. أو معها بلا حكم يذعنُ إليه.

التصديق: إدراك الشيء مع الحكم عليه، كإدراك أن الإلٰه قديم وأن العالم حادث مع الإذعان له.

المذاهب في التصديق: اختلف المنطقيون في حقيقته على مذهبين:

١ ـ للإمام الرازي. وله فيه رأيان.

الأول: أنه مركب من أربعة إدراكات.

١ ـ إدراك الموضوع[٣].

---

(١) الانفعال التأثر بالشيء ما دام مؤثراً. كالتسخن في الماء بواسطة الحرارة. والفعل التأثير في الشيء ما دام متأثراً. كتسخين الحرارة للماء.

(٢) لأن جنس هذه الأقسام الإدراك الذي هو حصول الصورة في الذهن أو تحصيلها ولا يقال له ذهن حتى تحصل فيه الصورة أو يحصلها فيه.

(٣) هو المحكوم عليه وهو ثلاثة المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل وبها هكذا يسمى عند النحاة، وعند أهل البلاغة يعرف بالمسند إليه. والمحمول: هو المحكوم به وهو اثنان الفعل والخبر عند النحاة ويسمى المسند عند أهل البلاغة.

٢ ـ إدراك المحمول.

٣ ـ إدراك الحكم وهو كون النسبة حاصلة أو غير حاصلة.

٤ ـ إدراك النسبة وهو ربط المحمول بالموضوع إيجاباً أو سلباً.

الثاني: أنه مركب من ثلاثة إدراكات وحكم بناء على أن الحكم فعل (هو إيقاع) والإدراك انفعال.

٢ ـ للحكماء: هو بسيط غير مركب: حقيقته الحكم فقط والإدراكات قبلها شروط.

٣ ـ الضروري منهما: (أي من القسمين التصور والتصديق): ما لا يحتاج في إدراكه لدليل: كتصور الشمس والتصديق بإشراقها.

٤ ـ النظري منهما: ما يتوقف إدراكه على الدليل. كتصور العنقاء[١] والتصديق بإمكانها.

(١) هي طائر كبير الجسم كالصخرة العظيمة تبتلع الإنسان. كاللقمة. قيل: كانت في زمن سيدنا سليمان عليه السلام فدعا عليها فانقرضت.

انقسام موضوع المنطق إلى مبادئ ومقاصد

ينحصر المقصود من فن المنطق في البحث عن الأحوال التصورية والتصديقية ككون المعلوم التصوري جنساً أو فصلاً إلخ كلياً أو جزئياً، وككون القضية جملية أو شرطية قولاً شارحاً أو حجة لكن من حيث إن ذلك المعلوم موصل إلى المجهولات التصورية والتصديقية بالقوة في حالة الإفراد. وبالفعل بعد تركيب المعلوم من كليهما تركيباً صحيحاً موصلاً للمطلوب.

أقسام الموصّل: ينقسم المعلوم منهما إلى ما يعتبر مبدأ وما يعتبر مقصداً.

١ ـ **مبادئ التصورات:** قسمان: قريبة وبعيدة. فالقريبة هي الكليات الخمس التي يتركب منها مقصدها (القول الشارح) والبعيدة معرفة كون اللفظ مفرداً أو مركباً كلياً أو جزئياً.

٢ ـ **مقصدها:** هو التعريف بأقسامه المسمى بالقول الشارح كما سيأتي:

٣ ـ **مبادئ التصديقات:** أما القريبة فالقضايا وأحكامها من التناقض والمعكوس. وأما البعيدة فمباحث الألفاظ.

٤ ـ **مقاصدها:** هو القياس بجميع أَقسامه الموصل إلى المجهول منها.

التكلم على مبادئ التصورات البعيدة

اللفظ المستعمل: هو القول الدال بالوضع على معنى وينقسم إلى مفرد ومركب:

١ ـ **المفرد:** هو الذي لا يدل جزء اللفظ فيه على جزء المعنى الموضوع له. ويصدق هذا بِصُوَرٍ أن لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام. أو له غير دال على ذلك كزيد وعبد اللَّه علمين.

٢ ـ **المركب:** هو الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه المقصود منه عكس المفرد. كدار الرضوان ودار الأمان وحجة الإسلام ورسول السلام غير أعلام، ولكل من المفرد والمركب أقسام كالآتي:

أقسام المفرد: ينقسم المفرد من حيث مادته (لفظه) إلى اسم وفعل وحرف إلخ. وليس من بحث المنطقي. ومن حيث معناه إلى جزئي وكلي:

١ ـ **الجزئي:** ما لا يصلح لصدقه على كثيرين من حيث الوضع. كزيد وعبد اللَّه عَلَمَيْن وبقية المعارف السبعة.

٢ ـ **الكلي:** ما يصلح لصدقه على كثيرين من حيث الوضع ويشمل اسم الجنس[١] نحو أسد. واسم الجمع[٢] كأمة وجيش. واسم الذات[٣] كمعدن وصوت. واسم المعنى[٤] نحو الفضيلة والعدل. واسم الفاعل[٥]

---

(١) ما وضع للماهية من غير شرط حضورها في الذهن عند الاستعمال.

(٢) ما دل على أكثر من اثنين من غير أن يكون له واحد من لفظه كقوم ورهط وعشيرة ولا يخبر به عن مفرده.

(٣) ما أدرك معناه بإحدى الحواس الظاهرة.

(٤) ما لا يدرك معناه بإحدى الحواس الظاهرة.

(٥) ما دل على ذات وحدث من غير شرط أن يشتق من اللازم ويفيد الدوام والصفة المشبهة ما شرط فيها ذلك.

والصفة المشبهة نحو: سعيد عالم، أمين، حاكم، أصم أبكم، طاهر القلب.

أقسام الكلي: ينقسم الكلي من حيث وجود أفراده في الخارج وعدم وجودها إلى ستة أقسام:

١ ـ ما وجد منه فرد واستحال غيره كإلٰه العالمين جل شأنه الواحد الصمد.

٢ ـ ما وجد منه فرد وأمكن غيره: كالشمس والقمر.

٣ ـ ما وجدت منه أفراد متناهية: كحيوان. ونبات. وجماد.

٤ ـ ما وجدت منه أفراد غير متناهية: كصفة. وموجود. وحي. ومذكور.

٥ ـ ما لم يوجد منه ولا يصح أن يوجد. كالجمع بين المتنافيين. والشريك للبارئ تعالى اللّٰه عن المنازع.

٦ ـ ما لم يوجد منه فرد ويمكن أن يوجد: كبحر من زئبق. وجبل من ذهب، وأرض من ياقوت.

أقسامه بالنظر إلى معناه: إما إجمالاً فإلى قسمين عرضي. وذاتي. وإما تفصيلاً فإلى خمسة: تُعْرَف بالكليات الخمس. فالذاتي[1] منها. ثلاثة: (الجنس والفصل والنوع) والعرضي منها اثنان (الخاصة. والعرض العام) وسيأتي تفصيله في موضعه إن شاء اللّٰه تعالى.

التمرين الأول

إلى أي زمن يرجع عهد المنطق. وفي أي عصر تُرجم إلى العربية وتهذّب، مَن الذي أسس نظامه ومن نقحه وزاده. هل استعملته العرب قبل نقله إلى لغتهم. وهل في القرآن الكريم إليه إشارة؟ أذكر من كلٍّ مثالاً. ما هي التربية الفكرية وما آلاتها ووسائلها. ما معنى القُوى الحسية والعقلية وكم عددها عند الحكماء الأقدمين؟ ثم رأي الحديثين. هل يصح الشروع في فن قبل العلم بحقيقته. وموضوعه. وثمرته؟ أذكر ذلك لفن المنطق آتياً بقاعدة من قواعده. بيّن كيفية التوصل للمجهول من التصور والتصديق، هل يُكتَسَب

(١) يقال في بيانه ما به قوام الماهية وتحققها سواء أكان جزؤها أو كلها والعرضي بخلافه.

أحدهما من الآخر، عن أي شيء يبحث المنطقي. وكيف بحث عن دلالة الألفاظ؟ ثم ما هي وكم أقسامها والتعبير عنها قديماً وحديثاً ذاكراً مثال كل قسم منها. ما هو شرط الدلالة الالتزامية عند المنطقيين. هل زاد الحديثون نوعاً من الدلالة على أنواع المتقدمين؟ يقول العلماء: حقيقة الشيء كذا فما معنى قولهم وهل لها أقسام؟ بيّن ذلك ومثل لكلّ. ثم يقولون: التفكر للإنسان ذاتي. وكونه مستعبداً للغاصب عرضي فما معنى الذاتي والعرضي في القديم والحديث؟ وهل يكون الشيء ذاتياً بالاصطلاح وما مثاله؟ في أي شيء ينحصر الذاتي والعرضي؟ ما رأيك في تقليد الحديثيين لضلالات الغربيين وأفكارهم؟ وهل تجد برهاناً يقينيًّا منطقياً على ما يدعونه من السخافة وما ينشرونه من الأكاذيب؟ بيِّن لازم الماهية وأقسامه معرفاً كل قسم ممثلاً. هل يمكن انفراد المطابقية عن التضمنية والالتزامية. وهل يمكن أن يوجد أحدهما بدونها. ولماذا؟ بيِّن معنى العلم الحادث وعدّد أقسامه ولِمَ قيد بالحادث ولم ينقسم علم اللَّه إلى أقسامه موضوع فن المنطق المعلومان التصوري والتصديق فما المقاصد من كل والمبادئ؟ عرّف اللفظ وبيّن أقسامه مع تعريفها ثم أقسام المفرد منه والمركب.

التطبيق الأول

١ ـ إذا احترمت نفسك احترمك الناس.

٢ ـ الاتحاد أساس القوة. القوة ضائعة بدون التدبير، يقول الشاعر:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المحل الثاني

٣ ـ المرء الديّنُ وَدودٌ محب لقرابته مخلص لإخوانه. محافظ على مروءته أمين في عمله.

في الأول يقال: المنطق الصحيح الناشئ عن القوة العاقلة إذا احترم المرء نفسه فعرف ما عليه من واجبات فأداها وما له من حقوق فطالب بها وحافظ عليها دل لزوماً على وفرة عقله فيحترم عند الناس بحكم حسهم المشترك ومفكرتهم التي تصرفت في الصور التي أخذتها من الحس ثم خَزَنتها في الخيال من أحواله. فاحترامه لنفسه ملزوم واحترام الغير له لازم.

وفي الثاني يقال: إن من ثمرات التربية الفكرية الحقة فهم الأشياء على

وجهها وإحلالها في محلها فعمل المفكر الحكيم يجب أن يكون مسبوقاً بوسيلة تنتج الغاية المنشودة له فالقوة غاية يصبو إليها الضعفاء ويتباهى بها الأقوياء. والاتحاد وسيلة في تحققها، أو دوامها على أي حال.

وفي الثالث يقال: يدل التدين الصحيح عقلاً وعادة على استقامة الأحوال وحسن الخلال.

والثلاث الجمل من قسم المركب يدل جزء الجملة في كل منها على جزء معناها. كما هي من التصديق لاشتمال كل منها على الحكم المذعن إليه على مذهب الحكماء في أنه التصديق والإدراكات الأربعة على رأي الإمام التي هي إدراك المحكوم عليه (الموضوع) وهو الناس. والاتحاد. والمرء. وإدراك المحكوم به (المحمول) وهو احترام وأساس. وودود إلخ. وإدراك النسبة (الربط بينهما). والحكم وهو إدراك ثبوت احترام الناس له على تقدير احترامه لنفسه.

مطلب التكلم على نسبة الألفاظ إلى معانيها ونسبة[(١)] معنى لفظ لمعنى لفظ آخر

النسبة: تطلق بالاشتراك على معنيين:

١ ـ على التعلق والارتباط الحاصل بين الموضوع والمحمول أَو المقدم والتالي. كالتي بين تكلم محمد، وكلما تكلم أفاد.

٢ ـ على إضافة اللفظ لمعناه أو معنى لفظ لمعنى لفظ آخر. ولها بكلا المعنيين أقسام:

أقسامها بالمعنى الأول: ثلاثة: نسبة كلامية. وحكمية. وخارجية. معرَّفة كما يأتي:

١ ـ **النسبة الكلامية:** هي الارتباط المُفَادُ من الكلام بين المحكوم عليه وبه. كتعلق القيام بزيد في زيد قائم.

٢ ـ **النسبة الحكمية:** هي الارتباط بين الطرفين بحيث تكون محلاً للحكم إثباتاً أو نفياً. كالمثال المذكور.

٣ ـ **النسبة الخارجية:** هي الارتباط بينهما من حيث وجودها في الخارج بقطع النظر عن الكلام كالمثال المذكور أيضاً، فهي في الحقيقة بأقسامها الثلاثة واحدة بذاتها. مختلفة باختلاف اعتباراتها وظروفها.

أقسامها بالمعنى الثاني: خمسة: تواطؤ. وتشاكك. واشتراك.

---

(١) المعنى والمفهوم. والمدلول. والموضوع له اللفظ: معناه ما ليس بذات أو ما يفهم من اللفظ ذاتاً أو غيرها عند المتقدمين. والذاتيات المعقولة للشيء ومميزاتها عند الحديثين كحيوان ناطق للإنسان. والماصدق والجزئي معنى كل منهما الفرد الذي تتحقق فيه الذاتيات ومميزاتها كذاتي خالد وعثمان.

وترادف. وتباين. وفيها يقول الشيخ الأخضري في سلّمه:

ونسبة الألفاظ للمعاني خمسة أقسام بلا نقصان
تواطؤ تشاكك تخالف والاشتراك عكسه الترادف

١ ـ **التواطؤ**: هو اتحاد معنى اللفظ الكلي في أفراده بحيث لا يختلف في ذاتياتها قوة وضعفاً ويسمى مشتركاً معنوياً (وهو ما اتحد لفظه ووضعه ومعناه وتعددت أفراده) كإنسان وشجر.

٢ ـ **التشاكك**: هو اتحاد معنى اللفظ في أفراده مع الاختلاف فيها قوة وضعفاً أو بالأقدمية والأولوية كالبياض فإنه في الثلج أشد منه في العاج مثلاً. والوجود فإنه في الخالق أولى وأقدم منه في المخلوق.

٣ ـ **الاشتراك**: هو اتحاد اللفظ في أفراده مع تعدد وضعه ومعناه وأفراده كعين للباصرة. والجارية. والذهب والفضة. وجون للأحمر والأسود ويسمى مشتركاً لفظياً.

٤ ـ **الترادف**: هو اتحاد المعنى مع تعدد اللفظ. كإنسان وبشر. ومنه التساوي (وهو اتحاد اللفظين ما صدقا لا مفهوما) كناطق وإنسان الأول معناه الفصل والثاني معناه النوع والذات واحدة.

٥ ـ **التباين**: هو تخالف اللفظين في المعنى بحيث لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر من كل وجه ويسمى حينئذٍ تبايناً كلياً. كالإنسان والحجر. وقد يكون جزئياً كما إذا كان بين مدلوليهما العموم والخصوص المطلق[١]. كحيوان وإنسان. أو الوجهي[٢] كالحيوان والأبيض. وبهذه الخمسة يسمى الكلي متواطئاً أو مشككاً أو مشتركاً. أو مترادفاً. أو مبايناً.

إلا أنها تنحصر في أربعة تضبطها وتبين موقعها (محلها) كالآتي:

(١) ضابطه صحة اجتماع الأعم والأخص في مادة كحيوان وإنسان في خالد وانفراد الأعم في مادة أخرى كالفرس.

(٢) أن يجتمعا في مادة (صورة جزئية) وينفرد كل في مادة أخرى كالحيوان والأبيض: يجتمعان في رومي أبيض. وينفرد الحيوان في فرس أسود. والأبيض في ثوب أبيض.

١ ـ نسبة بين معنى اللفظ وأفراده. وتشتمل التواطؤ والتشاكك.

٢ ـ نسبة بين اللفظ ومعناه. وهي الاشتراك اللفظي فحسب.

٣ ـ نسبة بين اللفظ ولفظ آخر. وهي الترادف ومنه التساوي.

٤ ـ نسبة بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر. وهي التباين ومنه العموم والخصوص بقسميه.

مطلب في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

يستعمل المنطقيون في مخاطبتهم ستة ألفاظ ثلاثة منها مبدوءة بالجيم وثلاثة بالكاف. وهي الجزء والجزئية والجزئي. والكل. والكلية. والكلي وتعاريفها عندهم كالآتي:

١ ـ **الجزء**: ما تركب منه ومن غيره الكل. عقلياً كان أم ماديّاً. فالأول كالجسمية والنمو بلا حس للنبات ومعه للحيوان، والثاني كلحم الحيوان وعظمه وظفره، وهو موضع بحث الطبيب دون المنطقي الباحث عن العقلي.

٢ ـ **الجزئية**: بعض أفراد العام المحكوم عليها إيجاباً أو سلباً في قضية سوِّرت بالسور الجزئي. نحو: بعض الحيوان ذكي وليس بعض الحي جماداً.

٣ ـ **الجزئي**: ما لا يصلح للصدق على كثيرين. كخالد. وحلوان. ومصر. وفلفلان: أعلاماً وكذا بقية المعارف.

٤ ـ **الكل**: هو الموضوع المحكوم على أفراده بشرط اجتماعها. وبعبارة أوجز هو المجموع المحكوم عليه إيجاباً أو سلباً. سواء أثبت الحكم لكل فرد منضم إلى الهيئة نحو: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] فإن كل فرد يحمل. وهذه الأعمدة الستة بُنِيَ عليها المنزل. أم ثبت للمعظم من هيئة الإفراد. نحو: أهل مصر يفهمون حِيَلَ أوروبا.

٥ ـ **الكلية**: أفراد الموضوع جميعها المحكوم على كل فرد منها من غير

شرط اجتماعها في قضية سُوِّرت بالسور الكلي. نحو: كل متقن لعمله يُقْبل الناس عليه ما دام أميناً وفِيًّا. وكلما اتخذ الدين السماوي رائده ربح ماديًّا وأدَبيًّا.

٦ ـ **الكلي**: ما صلح للصدق على كثيرين مطلقاً (متفقين في الحقيقة أم مختلفين) ومنه الكليات الخمس.

التكلم على الكليات
الخمس مبادئ[١] التصورات القريبة

هي: الجنس. والفصل. والنوع. والخاصة. والعرض العام. قال العلّامة في سُلَّمِه:

والكليات خمس دون انتقاص جنس وفصل عرض نوع وخاص

١ ـ **الجنس**: (ويسمى تمام المشترك بين أنواعه وجزء الماهية المشترك بينها وبين غيرها. المحكوم به على أفرادها كزيد حيوان) هو الكلي الصادق على كثيرين مختلفين في الحقيقة الواقع في جواب السؤال عن الشيء بما هو[٢] نحو: حيوان. ونام. وجسم. وجوهر. قيل: وموجود. وثابت. ومذكور.

أقسامه: ثلاثة. قال في السلّم:

وأول ثلاثة بلا شطط جنس قريب أو بعيد أو وسط

أ ـ **الجنس القريب**: ويسمى السافل ما لا جنس تحته وفوقه أجناس كالحيوان. والنبات. والجماد.

ب ـ **الجنس المتوسط**: ما فوقه جنس وتحته جنس كالنامي والجسم.

ج ـ **الجنس البعيد**: ويسمى العالي. ما لا جنس فوقه وتحته أجناس نحو: جوهر. أو مذكور. على رأي، وزاد الحكماء رابعاً سموه

(١) جمع مبدأ أو مبدأ الشيء ما يتركب منه الشيء أو يتوقف الوصول إليه عليه.

(٢) تخصيص السؤال بما هو للجنس والنوع وأي شيء هو للفصل والخاصة إنما جاء من اصطلاح المنطقيين. ولعل السر في ذلك أن أي شيء يكثر السؤال بها عن الصفة ويطلب بها التعليل يقال لأي شيء فعلت هذا دون ما هو. وعلى كل ففي التخصيص فائدة أقلها التمييز بينهما، والله أعلم بالصواب.

المنفرد **وعرّفوه** بما لا جنس تحته ولا فوقه. كالأفلاك عندهم.

٢ ـ الفصل: هو الكلي المقول (الصادق) على كثيرين متفقين بالحقيقة الواقع في جواب السؤال بأي شيء هو في ذاته. كالصهيل للفرس. والنعيب للغراب. والحساس للإنسان.

أقسامه[١]:

أ ـ فصل قريب وهو الذي يميز الماهية عما يشاركها في جنسها القريب[٢]. كالناطق لماهية الإنسان فإنه يميزها عن الجمل والطاووس مثلا المشاركة له في الحيوان.

ب ـ فصل بعيد: وهو الذي يميز الماهية عما يشاركها في جنسها البعيد لا القريب. كالحساس أو النامي للإنسان فإنه يميزه عن الجبل والمنزل مثلا المشاركين له في الجسم. ولا يميزه كل منهما عن الجمل وسائر الحيوان ولم تَرِدْ تسميته بالإضافي.

٣ ـ النوع[٣]: وهو الكلي المقول (الصادق) على كثيرين متفقين في الحقيقة الواقع جواباً للسؤال عن الشيء بما هو أو هي. ويسمى تَمَامَ الماهية (كلها) سواء **أتعدد** المسؤول عنه كأن يقال: ما هي الكمثري والموز والتفاح؟ فيقال: شجر. وما هو زيد وعثمان وخالد؟ فيقال: إنسان أم كان **مفرداً** نحو ما هو محمد؟ فيقال: إنسان. وما هو الموز؟ فيقال: شجر.

أقسامه:

أ ـ نوع حقيقي: وهو الكلي المقول على المتفقين في الحقيقة

---

(١) وينقسم الفصل تقسيماً آخر باعتباره مع النوع أو الجنس إلى فصل مقوم وهو الذي يقوم الماهية ويكون جزءاً منها. كصاهل للفرس وناطق للإنسان. وإلى فصل مقسم وهو الذي يقسم الجنس المضاف إليه بمعنى أنه يجعله ذا أقسام كصاهل المضاف إلى الحيوان فإنه يجعله صاهلاً. وغير صاهل. وبالتتبع تجد أن كل مقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس. وكل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس.

(٢) وعن البعيد عن باب أولى.

(٣) وللنوع مراتب أربع: عال. وهو ما فوقه كل واحد وتحته كليات كالجسم فوقه الجوهر وتحته نام وحيوان وإنسان. ومتوسط: كالجسم النامي. وسافل: وهو ما فوقه كليات وليس تحته كإنسان. ومنفرد: لا جنس تحته ولا فوقه كالأفلاك عند الحكماء.

المندرج تحت جنس كإنسان . وشجر وجبل .

ب ـ نوع إضافي وهو الكلي المقول على كثيرين مطلقاً (متفقين) أم مختلفين المندرج تحت جنس أيضاً كإنسان وجسم .

٤ ـ الخاصة : وهي الكلي الخارج عن ذاتيات الماهية المقول على كثيرين متفقين في الحقيقة الواقعة جواباً للسؤال بأي شيء هذا في عرضه . كالضحك والتعجب للإنسان والتحرك بالإرادة للحيوان .

أقسامها :

أ ـ خاصة لنوع اللازمة هي العرض الكلي الذي لا يوجد في غيره ولا ينفك عنه كالضحك بالقوة للإنسان .

ب ـ خاصة لنوع المفارقة هي العرض الكلي الذي لا يوجد في غيره ولكن ينفك عنه كالضحك بالفعل للإنسان .

ج ـ خاصة لجنس اللازمة هي العرض الكلي الذي لا يوجد في غيره ولا ينفك عنه كالتحرك مع الإرادة بالقوة للحيوان .

د ـ خاصة الجنس المفارقة هي العرض الكلي الذي لا يوجد في غيره ولا ينفك عنه كالتحرك مع الإرادة بالفعل للحيوان .

وإيجازه أَن يقال : تنقسم إلى خاصة نوع وجنس وفي كل إما لازمة أو مفارقة فتلك هي الأربعة .

٥ ـ العرض العام : وهي الكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالتحرك اختياراً للإنسان والحيوان والتحيز لكل الأجسام، ولا يصح أَن يقع في جواب السائل لعدم إفادته فإن العام لا يفيد تميزاً خاصاً .

أقسامه :

أ ـ عرض مفارق . وهو الذي إذا طرأ صح أن ينفك . كالمشي بالفعل للإنسان والحيوان .

ب ـ عرض لازم وهو الذي إذا طرأ لم يصح أن ينفك . كالمشي بالقوة للإنسان أو الحيوان .

تعبير الحديثين عن الكليات الخمس

١ ـ **الجنس**: هو كلي يدخل تحته كليات أقل منه في الماصدقات كحيوان.

٢ ـ **النوع**: هو كلي يدخل تحت أكثر منه في الماصدقات ويكون جنساً له.

٣ ـ **الفصل**: هو مميز أو مميزات ذاتية تفصل النوع عن غيره من الأنواع الداخلة تحت جنس.

٤ ـ **الخاصة**: هي صفة أو صفات لازمة للماهية وليست جزءاً منها.

٥ ـ **العرض العام**: هو صفة أو صفات مفارقة تصدق على حقائق مختلفة في الحقيقة.

رأينا مع التطبيق: إن الحديثين لم يشترطوا في الجنس كونه مقولاً على كثيرين مختلفين في الحقيقة كما لم يلاحظوا في النوع كون الكثيرين الصادق عليها متفقين في الحقيقة. فيصدق تعريف الجنس عندهم على الإنسان. والشجر مثلاً إذ كل منهما كلي تحته كليات أقل منه أفراداً: **فالإنسان الشامل** لجميع أَفراد الحيوان الناطق، تحته مصري. وعربي. وتركي. وداغستاني. وكردي. وعراقي. وأفغاني. وهندي. وجاوي. وملايوي. وجماع ذلك كشرقي. وغربي. وترى كل واحد من هذه أقل أفراداً من الإنسان المطلق. **والشجر الشامل** لجميع النبات ذي الساق الغليظ تحته كليات أقل منه أفراداً كالتفاح. والكمثري. والنارجيل. والكاوتش (المطاط) والمنجة. والجوافة. والتوت. والجميز. والموز. والدوم. إلخ.

فالحديثون إذاً يعتبرون الإنسان والشجر من الأجناس لشمولهما كليات أقل منهما ويعتبرون هذه الكليات المشمولة لهما أنواعاً. **والمتقدمون** لَمَّا اشترطوا في الجنس صدقه على مختلفي الحقائق وفي النوع صدقه على المتفقين فيها، اعتبروا أن الإنسان من أنواع الحيوان، والشجر من أنواع

النبات، وما تحتهما من الكليات المذكورات أصنافاً[١] لكلٍّ ضرورة اتحاد الكلي وأصنافه في حقيقة واحدة، وإنما يتميز النوع عن صِنْفِهِ بالكثرة كما يتميز الصنف عنه بالْقِلَّة. **فقل لي بربك** هل تجد وراء هذه المخالفة إلا نزاعاً لفظياً حاصله هكذا: (هل يصح أن نسمي الإنسان والشجر ونحوهما جنساً وما تحتهما من الكليات الأقل منهما نوعاً) فجواب الحديثين: نعم يصح. وجواب المتقدمين: لا يصح.

أما تعريفهم للفصل فهو على قانون الأقدمين من حيث إن التمييز إنما يحصل بالفصول أو الخواص لا بالأجناس. ولذا قال الأقدمون: (الجنس وضع للشمول والعموم، والفصل للتمييز والخصوص، فالجنس يُخْرَجُ عنه لا به؛ والفصل يُخْرَجُ به لا عنه اهـ).

وأما تعريفهم للخاصة والعرض العام فكلاهما قاصر على نوع من كل. **أما في الخاصة**: فلقصرها على اللازمة منها (وهي التي تعرض للماهية بالقوة) دون المفارقة (وهي التي تعرض لها بالفعل) **وأما في العرض العام**: فلقصره على المفارق منه (وهو الذي يعرض على الماهية بالفعل) دون اللازم كالمشي للإنسان بالقوة، واللَّه أعلم.

التمرين الثاني

أقسام العلم الحادث: تصور وتصديق فما معنى كل منهما؟ كم في التصديق من المذاهب والآراء. وأَيُّ وِجْهَةٍ تفرق بينها؟ أذكر أمثلة للتصديق والتصور من أنواع الكلمة بادئاً بالاسم ثم بالفعل ثم بالحرف وهل يمكن التمثيل للتصديق من نوَعي الفعل والحرف؟ كم أقسام الكلي من حيث وجود أفراده في الخارج. ثم من حيث معناه. ما نصيب الذاتي من أقسام الكلي. ثم ما نصيب العرضي أيضاً منها؟ ما معنى النسبة بين الشيئين وعلى كم تصدق، وما أقسام كل نوع تصدق عليه مع التعريف والمثال؟ ما الفرق بين المفهوم

(١) الصنف بكسر الصاد: كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة من أفراد النوع واقع في جواب ما هو صنف كذا. وبالاختصار هو قسم من النوع المنطقي كإفريقي. وآسيوي. وأمريكي. وأسترالي للإنسان.

والماصدق؟ هل للعموم والخصوص المطلق والوجهي ضابط؟ في أي شيء تنحصر النسبة بين الشيئين؟ يقول المنطقيون: الحيوان كلي. وبكر جزئي. وهذه القضية كلية. وتلك جزئية. والبيت كل. والسقف جزء. فما معنى هذه الألفاظ في اصطلاحهم مع التمثيل؟ عرّف الكليات الخمس على رأي المتقدمين. ثم على رأي الحديثين مع ذكر الفرق بينهما، ذاكراً أقسام كل نوع منها مع التمثيل بأمثلة جديدة ما معنى كون الفصل مقوماً ومقسماً. ما رأيك في مخالفة الحديثين للأقدمين في التعبير عن الكليات. وهل الخلاف بينهما جوهرياً؟

التطبيق الثاني

١ ـ ولما بَلَوْت **الناس** أطلب عندهم **أَخا ثقة** عند اعتراض **الشدائد**
تَطَلَّعْت في حالي رخاءٍ وشدة ونـاديت في الأحياء هل من مساعد
فلم أَر فيما ساءني غير شامت ولم أر فيما سرني غير حاسد

٢ ـ الجاسوس الوطني عند الغاصب ساقط الهمة والمروءة ملحق في بلادته بالحمار في عدم التفكير، وفي التفاهة بالذباب أو الفراش يلقي بنفسه في النار فيحترق فيا بئس الخائن لنفسه والغاش لقومه، لا يحترمه إلا غبيّ، ولا يصحبه إلا وضيع ولا يأتمنه إلا مغفل.

٣ ـ ابن الأَمَة ما أَلأَمه لا سيما إذا ابْيضَّ لونه، وقصر قده. يحقد على أسياده، ويربو على إبليس في إفساده.

فلا تَتَّخِذوا العبيدا موالياً أسيادا
بل اسألوهم نسبا إن هم تَعالَوْا حسبا

المثال الأول: الأفعال فيه من قبيل النكرة فهي جميعها من الكلي. والضمائر الفاعلة كلها محصورة معينة فهي من الجزئي. والناس: نوع من الحيوان هي الإنسان. وأخا ثقة صنف من الناس. واعتراض الشدائد نزولها عرض عام بالقوة لازم. وبالفعل مفارق وحالتي الشدة والرخاء: صنفان لمطلق الحال. وإضافة الحال إلى الشدة والرخاء فصل يميزها عن الحال المتوسطة بينهما وغيرهما مما يدخل تحت نوع الحال. ولفظة «ما» في **فيما**

نكرة. وحاسد وشامت. ومساعد. من أسماء الفاعلين والصفة المشبهة فجميعها من قسم الكلي كما هي من المفرد.

المثال الثاني: الجاسوس للعدُوّ أَخسُّ أصناف الإنسان. يكاد يُلْحَقُ بنوعي الخنزير والكلب. بل الكلب منه أشرف. حيث لا يخون صاحبه. **والوطني:** عرض عام في الساكن أرض قومه من الإنسان والحيوان التابع له وغيره. **والمروءة:** اسم معنى كالغباوة. والوضاعة اللازمين لِغَبِيٍّ ووضيع بل وكل معنى مصدري كالاجتهاد والاستقامة. والصدق. والأمانة. والائتمان. والتوجُه. وَالرُّقِيّ. والاستقلال والكمال إلخ إلخ جميعها من الكلي (قسم العرض العام). والاجتهاد وما بعده يدل ثبوتها في أمة بطريق اللزوم على حسن تفكير أكابرها القائمين بأمرها وتنظيمها لخطتها. **والتفكير** بمعنى النطق جزء الإنسان العقلي وهو فصله وبه يتميز. والحديثون يفسرون النطق بصوت الإنسان ويعدونه مميزاً.

المثال الثالث: ابن الأمة ولو بيضاء يدل لزوماً على نقصه في نَفْسِيَّتِه عن ابن الحُرّة بلا انفكاك، وعلى خبثه ولؤمه مع الانفكاك، وهو مع الإضافة من خواص الإنسان. **واللون:** جنس تحته أنواعه كالبياض الصادق على ما في العاج. والثلج. واللبن. والسواد الصادق على لون السَّبُّورة والغراب والفحم مثلاً. **والقوم:** اسم جمع صنف من الإنسان ومعناه الذكور البالغون. **والذباب** والفراش صنفا الطائر. **والحمار:** نوع الحيوان والجميع من الكلي، **وَقِصَرُ الْقَدِّ** (القامة) عرض إذا بلغ غايته لزم. والأسياد والعبيد والموالي. وإبليس كل منها اسم ذات كلي ولا تخف البواقي فَمَرّن عاقلتَك وَقِسْ على ما رأيت تَنل العلاء.

خلاصة
قول الحديثين في القول الشارح

إن تبادل الأفكار وصلة التفاهم في كل العصور لا يمكن حصولها على الحقيقة إلا إذا كان التكلم بين المتفاهمين بلغة معروفة لكليهما محدودة المعنى والماصدق.

فالذي يبحث عن تحديد معنى اللفظ (أَي مفهومه) هو القول الشارح (التعريف) والذي يبحث عن تحديد ماصدقه (أي أفراده) هو التقسيم المنطقي وبيانهما كالآتي:

١ ـ **حقيقة التعريف**: هي الحكم على المعرَّف بذاتيّاته أو عرضياته الشارحة له وإذاً لا بد من العلم بالكليات الخمس. ضرورة أن التعريف يتركب من الصفات الذاتية المشتركة والخاصة التي يتحقق بها المفهوم، وتتميز بها الماهية، فقد ترى الأنواع الداخلة تحت جنس واحد تشترك في بعض المميزات. ولكن بِضَمّ فصل كل نوع إلى جنسه القريب يتحقق مفهومه. وتنجلي ماهيته التي يُرَادُ تعريفها.

أقسام التعريف أربعة:

١ ـ الحد التام: إذا تركب التعريف من المميزات الذاتية المشتركة (الجنس أو الأجناس) والمميزات الخاصة (الفصل أو الفصول) سُميَ حَدًّا تاماً. نحو المربَّع: شكل رباعي. أضلاعه متساوية. وزواياه قائمة. والحد التام: هو الذي به التعريف العلمي على الحقيقة. وبقية الأقسام الثلاثة ذكروها معرَّفة بما عند الأقدمين فلا داعي لنقلها.

٢ ـ التقسيم وهو عند المناطقة: جعل الشيء أقساماً. وهو إما **تقسيم الكلي إلى جزئياته**. وضابطه صحة الأخبار بالمقسم عن كل قسم نحو ما يقال

في أقسام الكلمة: الاسم كلمة. والحرف كلمة. **وإما تقسيم الكل** إلى أَجزائه. وضابطه عدم صحة الإخبار بالمقسم عن كل قسم. فلا يقال السقف بيت. ولا الجدار منزل. ولا الخيط حصير. أو بساط.

ويسمى المنقسم سواء أكان كلياً أم كلاً مقسماً أَو مَوْرِداً. وتسمى الجزئيات أَو الأجزاء أقساماً ويسمى كل قسم بالنسبة إلى القسم الآخر قسيماً (أي مبايناً ومقابلاً له) وتسمى الصفة المميزة لنوع عن آخر في تقسيم الجنس إلى أنواعه بأساس القسمة. ثم القسمة المنطقية تكون ثنائية إذا كانت بين الشيء ونقيضه. نحو: هذه الأمة إما مستقلة تتمتع بخيرات بلادها أَو غير مستقلة وتسمى عقلية. وتكون تفصيلية إذا بنيت على الحصر والاستقراء.

شروط التقسيم الصحيح ثلاثة:

١ ـ كونه جامعاً لكل أقسام المورد (المَقْسِم) مانعاً من دخول غيرها.

٢ ـ كون الأقسام متباينة لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر. وإلا لم يكونا قسيمين.

٣ ـ أن يلاحظ في المقسم اعتبار واحد (حيثية واحدة).

وإليك أيها القارئ الحكيم ننقل بعضاً من تعبيرات الغربيين وما نسبه إليهم الحديثون المتعلقون بأذيالهم. ثم لا نبخل عليك برأينا. تاركين لك حريَّة الرأي بعد الاطلاع.

قال وِلْتُون في كتابه على موضوعي التعريف والتقسيم ما يأتي: (الشرح متوقف على العلم. وعلى هذا فالغرض من طرق كسب العلم التي تكلمنا عليها هو شرح التجارب الإنسانية. ومع إن هذا الغرض لم يتحقق بعد فالإنسان لا يزال يوالي السعي نحو تحققه: والغاية من الشرح بيان محل وفائدة ما يشرح في نظام العالم: وهذا يستلزم العلم بطبيعته الظاهرة المبحوث فيها وعلائقها بغيرها من الحوادث. وعلى ذلك نرى أن مرحلة الشرح الصحيح مسبوقة بمرحلتي تفسير العالم) إلخ.

وقال المعلم ريد: (يدعو الإبهام في اللغة إلى الخطأ في الفهم وارتباك الفكر فيجب حينئذٍ تجنبه، وتحديدُ معنى الكلمة عند استعمالها يستلزم

وضوح المعاني في النفس وتقدماً في العلم وقوة في الفكر).

وقال بعض الحديثين: لم يتوجه فكر الإنسان في قرون مضت إلى تحديد ما هو مشترك من المعاني التي تختلف باختلاف السياق. وكانت نتيجة ذلك عدم الدقة في التفكير. وقد ساعد على ذلك اتساع نطاق الحياة وكثرة موضوعات البحث. ثم قال بكل جرأة:

كان **سقراط** أول من وجه فكره إلى البحث في تحديد المعاني العامة والخاصة للألفاظ عند التكلم بها. ولقد سأل سقراط كما نقله زِنْفُون قائلاً:

من هو المؤمن؟ من هو الكافر؟ من هو الشريف؟ من هو الوضيع؟ ما هو الاعتدال؟ ما هو الإفراط؟ ما هي الشجاعة؟ ما هو الجبن؟ ما هي الحكومة؟ من هو الحاكم؟ كيف يحكم الناس؟ من هو القادر على حكم الناس. اهـ.

رأينا: أن التعريف للشيء ليس عين الحكم عليه بشيء من مميزاته بل هو عبارة عن ذكر ذاتياته أو عرضياته الشارحة له على جهة الحكم بها عليه، فإن كان المحكوم به ذاتياً كان الحكم حينئذٍ صُوْرِيًّا. وإن كان أمراً عرضياً كان الحكم به حقيقيًّا. ضرورة المغايرة بين المحكوم عليه وبه في الحمل الذي يسمى حملاً على الحقيقة. **وما ذكره** الحديثون نقلاً عن الغربيين في موضوعي التعريف والتقسيم لم نجده بعد التمعن فيه إلا عبارة إنشائية تنطوي تحت ما عنون عنه السالفون المفكرون بمبادئ التصورات والتصديقات ومقاصدهما. ولهذا لم يزيدوا شرطاً ولم يخترعوا قسماً. **نعم زادوا في** الافتراء على المتقدمين حينما حكموا بأن الإنسان في القرون الماضية لم يحدّد المعاني المشتركة. وأن أول من وجَّهَ فكره إلى ذلك هو سقراط. وليت شعري من أين جاء لهم هذا، وعلى أي شيء في إثباته يستندون. إن نحن عاملناهم بالمنطق الصحيح الذي لا يقبل الحكم إلا بدليل. الإنسان هو الإنسان منذ بدء الخليقة التي أولها في عالم الدنيا سيدنا آدم عليه السلام. كما أثبت ذلك التاريخ السماوي الذي ثبتت صحته بالبرهان العقلي. **والتفكير** الصحيح في كل ما نراه إن لم يكن بالغاً النهاية فيما مضى سيما في عصور السادة الأنبياء (رسل اللَّه) صلوات اللَّه عليهم فلا يكون أقل منه الآن. بل

كيف نقول: أول من فكر وبحث وحدّدَ من بني الإنسان هو سقراط!! مع أن سؤالَيْه (مَنْ هو المؤمن. من هو الكافر؟) بل بقية أسئلته تدل بلا مرية على سَبْق من دعا الناس إلى الإيمان وترك الكفر، وبيَّن الفضيلة وحث عليها، ولا تجد الداعي إلى ذلك إلا رسل اللَّه الذين يُعَدُّون مؤسِّسيِّ النور والعلم وحسن التفكير في طبقات بني الإنسان في كل زمان. وما تاريخ فراعنة مصر وآثار ملوكها الباقية منذ آلاف السنين حافظة لشكلها المثبتين لتقدمها ورقيها الصحيح في علومها وصنائعها. ما هذا عنا ببعيد حتى نقبل طعناً في تفكير الإنسان القديم، بل كأنهم وقد بقيت أجسامهم وفواكههم محنَطَةً بمسحوق اخترعوه وزروه عليها لمدافعة الطوارئ يخاطبوننا في أجداثهم:

تلك آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار

وقول اللَّه عز وجل حكاية عن فرعون موسى المسمى (أَمِنفْتَاح) ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ * قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٣، ٢٤] مما ينادي ببطلان أن سقراط أول من بحث وحدد إلخ بل من هذه المحاورة التي حفظها تاريخ الرومان استنبط حكماء اليونان ومنهم سقراط فن (آداب البحث والمناظرة) فيا أيها الإنسان الحاضر لا تغتر بمعلوماتك الضئيلة ومخترعاتك القليلة التي كشف الزمان أن في دفين الأرض أرقى وأوسع منها.

التكلم على المعرفات على نظام المتقدمين

المعرف: هو القول الشارح المسمى بالتعريف أيضاً وهو مقصد التصورات (أي العمدة في كشف المجهول منها) ويعرف كالآتي:

معرِّف الشيء: ما يُحْمَلُ عليه لإفادة تصوره. أو ما يلزم من تصوره تصور المعرف، أو الجامع المانع المطرد المنعكس (بمعنى أنه كلما وجد التعريف وجد المعرف. وكلما انعدم انعدم). ويطلق المعرف في اللغة على القائف (العريف الخبير) والمرشد والمعلم وله أقسام أربعة كالآتي: حد تام. وناقص. ورسم تام. وناقص:

١ ـ **الحد التام**: ما كان بالجنس والفصل القريبين نحو: الأزهر بمصر: مكان دراسة العلوم الدينية، والإنسان: حيوان ناطق. سمي حد المنعة دخول الغير فيه. وتاماً لاشتماله على جميع الذاتيات.

٢ ـ **الحد الناقص**: ما كان بالجنس البعيد مع الفصل القريب. أو بالفصل القريب فقط نحو الإنسان: جسم ناطق. أو ناطق. سمي حدًّا لما سبق. وناقصاً لعدم اشتماله على جميع الذاتيات القريبة. **ومنه التعريف بالعرض العام مع الفصل، وبالفصل مع الخاصة**. نحو: الإنسان ماش ناطق. أو ماش ضاحك.

٣ ـ **الرسم التام**: ما كان بالجنس القريب والخاصة، نحو: ما يقال في تعريف الإنسان: هو حيوان ضاحك سُمي رسماً لأن الخاصة أثر الحقيقة، والرسم في اللغة الأثر. وتاماً لمشابهته للحد التام لاشتماله على الجنس القريب مع المميز.

٤ ـ **الرسم الناقص**: وهو ما كان بالجنس البعيد مع الخاصة، أو الخاصة فقط، كالإنسان: جسم ضاحك. أو ضاحك فقط. سمي رسماً لما سبق، وناقصاً لنقصه عن الرسم التام. ويلحق به **تعاريف أربعة**:

١ ـ **بالعرض** العام مع الخاصة، كالإنسان: ماش ضاحك.

٢ ـ **بالمثال**: نحو الإنسان: كخالد وعثمان.

٣ ـ **بالتقسيم**: كالإنسان أفريقي. وآسيوي. وأوروبي. وأمريكي. وأوسترالي.

٤ ـ **وبالمرادف الأشهر** ويسمى تعريفاً لفظياً: نحو الإنسان: هو البشر.

ملحوظتان:

١ ـ لا يمكن تعريف الماهيات البسيطة بالحد. لأنه يكون لما له جنس وفصل (أي أجزاء) ولا أجزاء لها. وإنما تُعَرَّف بالرسم.

٢ ـ كما أن التعريف يحصل بذكر اللفظ الدال على الكلي كحيوان. وناطق في معنى الإنسان يحصل أيضاً بمدلول ذلك الكلي، فيقال: الإنسان جسم نام حساس متحرك بالإرادة (وهذا معنى حيوان) مفكر (وهذا معنى ناطق).

شروط صحة التعريف. لصحته قديماً وحديثاً أربعة:

١ ـ أن يكون أوضح من المعرَّف. وإذاً لا يصح أن يُسَاويه[١] علماً أو جهالة. كما لا يكون أخفى[٢] منه، وإلا ضاع المقصود منه (أي شرحه للمعرَّف).

٢ ـ أن يكون مساوياً للمعرف في عمومه[٣] وخصوصه حتى يكون جامعاً لأفراد المعرَّف مانعاً من دخول غيرها.

٣ ـ ألا يتوقف[٤] على المعرَّف. وإلّا لزم الدور (وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه من جهة واحدة).

٤ ـ ألا يشتمل على ما ينافي المقصود منه (بأن تكون بعض ألفاظه غريبة غير

---

(١) كتعريف الحركة بأنها ضد السكون.

(٢) كتعريف النار بأنها كالنفس أو هي غازات (أي مواد ملتهبة).

(٣) فلا يكون أعم كتعريف الفرس بأنها حيوان والعنقاء بأنها طائر ولا أخص كالفرس حيوان أدهم أو أبلق.

(٤) كتعريف العلم بأنه ما ينكشف به المعلوم حيث تتوقف معرفة المشتق (المعلوم) على معرفة المشتق منه (العلم) وقد فرض أن العلم موقوف على أجزاء التعريف التي منها المعلوم.

ظاهرة الدلالة على شرح المعرف) أو مشتركة[١]، أو مجازية[٢] بلا قرينة فيهما تعين المراد بهما.

ملحوظة: لا يصلح إدخال الحكم على المعرف في تعريفه. لأن الحكم على الشيء فرع تصوره. وهو قبل التعريف غير متصور. كما لا يجوز فيه إدخال أو المفيدة للشك. سواء أكان حداً أم رسماً لأنها تنافي الغرض من التعريف. فلا تجعل السامع يجزم بتصوره. أما أو المفيدة للتقسيم فيجوز دخولها في الرسم دون الحد. قال العلّامة في سُلّمه:

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود
ولا يجوز في الحدود ذكر أو وجائز في الرسم فَادْرِ ما رَوَوْا

(١) كتعريف الذهب بأنه عين براقة.
(٢) كتعريف العالم بأنه شمس العقول. ولقاح الأرواح.

خلاصة ما تقدم مع الإيجاز

إن فن المنطق من الفنون القيمة المربية لمدارك الإنسان، **نظمه ثلاثة** من حكماء اليونان (سقراط. وأفلاطون. وأرسطو) قبل ميلاد السيد عيسى المسيح عليه السلام بـ ٤٠٠ سنة تقريباً. ولقد استعملته العرب قبل ظهوره في محاوراتهم. وفي القرآن الكريم إليه الإشارة، **ثم نقل ترجمته** إلى العربية الخليفة العباسي (عبد اللَّه المأمون) في أواخر القرن الثاني من الهجرة النبوية. ولنفعه يجب تعليمه وتعلُّمه لأنه المرشد الوحيد إلى عقائد التوحيد الحقة كما يولد الفكر الصحيح. **والتربية الفكرية** أهم ما يسعى إليها الإنسان، حيث يمتاز بها عن سائر الحيوان. والوسيلة إليها دراسة العلوم العقلية كالمنطق. والمقولات بمعونة قوى العقل الثلاث (الإرادة. والفكر. والوجدان) التي تستمد معلوماتها من الحواس الخمس الظاهرة (البصر. والسمع. واللمس. والشم. والذوق) تلك القوى العقلية هي المعروفة بالقوى الباطنية، وهي عند الحاضرين أربع (الحافظة، والذاكرة، والمدركة، والخيال) وعند القدماء أربع منها مُدْرِكات (هي العاقلة، والوهمية، والحس المشترك، والمفكرة) وثلاث غير مدركات تسمى بالخزانات (وهي الذاكرة. والحافظة. والخيال) ولا برهان على كليهما بل أساسهما للظن والتخمين.

علم المنطق: يُحَدُّ بأنه قواعد كلية باحثة عن أحوال المعلومين (التصوري والتصديقي) من حيث يتوصل بالمعلوم من كل نوع إلى المجهول منه وعما يتوقف عليه الموصل إلى ذلك توقفاً قريباً (كالكليات الخمس مبادئ القول الشارح الموصل في التصورات) (والقضايا وأحكامها مبادئ القياس الموصل في التصديقات) أو بعيداً كمباحث الألفاظ فيهما وإنما يُوَصلُ كُلٌّ إذا رُتّب على النظام الخاص والشروط المعتبرة. **وَيُرْسَمُ**: بأنه آلة (واسطة) قانونية (كلية) تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الأفكار.

موضوعه: المعلومات التصورية والتصديقية بالحيثية المذكورة.

ثمرته: التهذيبية تربية الملكات، والعملية سيرة المنطقي الحسي.

إن من وسائل التفاهم اللغات ولها دلالات يجب علمها قبل التكلم بها لتنتج المطلوب. **فالدلالة** مطلقاً (نشأت عن لفظ أو غيره) تعرف باعتبار أنها حال الفاهم بفهم أمر من أمر. وباعتبار أنها حالة الدال بكون الشيء بحالة يلزمه من العلم به العلم بشيء آخر. **وأقسامها**: ستة (لفظية. وغير لفظية. وكل منهما وضعية. أو عقلية. أو عادية) وعند الحديثين أوضاع ووسائل لكسب العلم تصوراً أو تصديقاً: وتشمل ستة (ذوات الأشياء. ونماذجها. وصورها. والرموز والإشارات الوضعية. والآثار والحوادث الخارجية. واللغة المنطقية والكتابية) حقيقة **الشيء وأعراضها** الحقيقة للشيء: عين ماهيته (أجزاؤه العقلية التي يتركب منها) فإن كانت ذات أجزاء فهي مركبة وإلا فبسيطة فالمركبة تحد وترسم والبسيطة لا تحد ولكن ترسم، فإن لم تجعل العوارض من مقوماتها سميت نوعية كحيوان ناطق للإنسان وإلا فشخصية كحقيقة سيدنا خالد بن الوليد قائد الإسلام. **أجزاء الماهية**: هي ذاتياتها. **وأعراضها** أوصافها التي ليست بأجزاء مفارقة أم لازمة خاصة أم عامة: **وفي تعبير الحديثين** الذاتيات: حقائق الأشياء الثابتة التي لا تقبل التغيير. وصفاتها الخاصة التي بها تمتاز والعامة التي تشارك فيها غيرها. ولا يزيل مميزات الماهية تغيرها بحسب العوارض ما دامت موجودة، ولكسب العلم الصحيح أربعة قوانين:

١ ـ **قانون الذاتية** (كون حقائق الأشياء ثابتة لا تقبل التغيير) كما في المواليد الثلاثة الجماد والنبات والحيوان.

٢ ـ **قانون الْغَيْرِية** (كون الشيء لا يصح سلب حقيقته عنه ولا نسبة ما يخالفه إليه).

٣ ـ **قانون الامتناع**: (حكم العقل السليم باستحالة رفع النقيضين أو صدقهما). أو سلب حقيقة عن مميزاتها.

٤ ـ **قانون التعليل**: (إدراك العقل ما بين الأشياء من الصلات على جهة أن بعضها مؤثراً ومتأثر). **والعلة ذات** أقسام ثلاثة:

١ ـ مادية (وهي ما لا يتحقق المعلول بدونها).

٢ ـ فاعلية (وهي المؤثرة في المعلول).

٣ ـ غائية (وهي الباعثة على المعلول في الابتداء والثمرة المترتبة عليه في الانتهاء).

لازم الماهية: من العوارض الخارجة عن ذاتياتها (أجزائها العقلية) وأقسامه ثلاثة:

١ ـ غير بيِّن (ما يتوقف في الجزم بلزومه للحقيقة على دليل).

٢ ـ بيِّن بالمعنى الأعم (ما يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم بلزومه للماهية).

٣ ـ بيّن بالمعنى الأخص (ما يلزم من تصور الملزوم فقط تصوره والجزم بلزومه) وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين. ومن حيث إنها دلالة التزامية والتضمنية جزئية فلا توجدان بدون المطابقية. وقد توجد المطابقية بدونهما. كما في المهايا البسيطة نحو النقطة والوحدة.

العلم الحادث: إدراك الشيء حكماً (أي تصديقاً) أم غيره (أي تصوراً) وفيهما ينحصر فن المنطق وينقسمان إلى مبادئ ومقاصد. فالمبادئ القريبة للتصورات هي الكليات الخمس. والمقاصد فيها القول الشارح. والمبادئ القريبة في التصديقات هي القضايا وأحكامها. والمقاصد فيها القياس والمبادئ البعيدة فيهما مباحث الألفاظ ككون اللفظ مفرداً (لا يدل جزؤه على جزء معناه) أو مركباً (يدل جزء اللفظ فيه على جزء المعنى) وتقسيم المفرد إلى جزئي (لا يصلح للصدق على كثيرين) وكلي (يصلح للصدق على كثيرين) ثم تقسيم الكلي من حيث وجود أفراده في الخارج وعدم وجودها إلى ستة: (ما وجد منه فرد واستحال غيره، أو أمكن، ما وجدت منه أفراد متناهية، أو غير متناهية، ما لم يوجد منه فرد ولا يمكن، أو ويمكن) **ومن حيث** معناه إلى الكليات الخمس المعروفة وكذا البحث عن نسبة الألفاظ إلى معانيها ونسبة معنى اللفظ لمعنى لفظ آخر وبيان معنى النسبة. والنسبة بمعنى الارتباط بين الطرفين، أقسامها

ثلاثة: (نسبة كلامية. وحكمية. وخارجية) وبمعنى إضافة اللفظ لمعناه أو معنى لفظين أقسامها خمسة (تسمّى بالتواطؤ والتشاكك. والاشتراك والترادف. والتباين) ثم بيان الفرق بين الكل والكلية والجزء والجزئية والجزئي والكلي. ولا تخفى تعاريفها وأمثلتها كما لا يعزب استحضار الكليات الخمس وتفصيلها على التعبير القديم والحديث.

القسم الثاني
في التصديقات أوله مبادئها القريبة

أقل تصديق هو القضية. وهي في إفرادها مبدأ يتركب منها ومن غيرها القياس.

القضية في اللغة الحكم قال اللَّه تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]. وفي الاصطلاح ترادف الخبر التام، وتُعرف بأنها قول معقول أو ملفوظ محتمل للصدق والكذب بحسب ذاته (من غير نظر إلى دليل يُثبت القطع بأحدهما) سمي هذا القول بالقضية لاشتماله على الحكم.

استنتاج: حينئذٍ لا تسمى الإنشاءات قضية. لعدم احتمال الإنشاء الصدق والكذب بذاته. نعم كل إنشاء يلزمه خبر محتمل لها فقول القائل: اسقني يلزمه أنا طالب السقيا راغب فيها.

أسماؤها الاصطلاحية: تسمى مقدمة. إن كانت جزءاً من قياس ودعوى إن احتاجت إلى دليل. ومطلوباً عن الاستدلال عليها. ونتيجة عند أخذها من الدليل. وقضية إن لم تكن كذلك. نحو: المخلصون أوفياء. والخائنون أغبياء.

أقسامها: تنقسم القضية باعتبار هيئة الحكم فيها إلى قسمين: حملية وشرطية:

١ ـ الحملية: ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه بلا تعليق بالشرط نحو: صِلَةُ الأرحام من كمال الإسلام.

٢ ـ الشرطية: ما حكم فيها بتعليق أحد طرفيها على الآخر أو بالتنافي بينهما إيجاباً أو سلباً. نحو: إن أخلصت في حبك ثبت ودُّك.

أجزاء الحملية: قيل: أجزاؤها ثلاثة (الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية) وقيل: أربعة بزيادة الحكم.

١ ـ **الموضوع:** هو المحكوم عليه تقدم أم تأخر. ويشمل المبتدأ والفاعل ونائبه. وهو المسند إليه عند البلغاء.

٢ ـ **المحمول:** هو المحكوم به تقدم أم تأخر ويشمل الخبر. والفعل. ويسمى المسند عند البلغاء وبالأوَّلَيْن عند النحاة.

٣ ـ **النسبة الحكمية:** هي وقوع الارتباط بين الطرفين على جهة الإيجاب أو السلب فهي محل التصديق (أي مورد الحكم بالإيجاب أو السلب. ولذا سميت حكمية).

٤ ـ **الحكم:** هو إدراك أن النسبة الكلامية واقعة أم ليست بواقعة. والحق عدم عده في أجزائها لأنه صفة الحاكم.

ملحوظة: سبق أن النسبة واحدة بذاتها مختلفة بالاعتبار. فمن حيث فهمها من الكلام كلاميّة. ومن حيث الخارج خارجية. ومن حيث إنها محل الحكم حكمية. وقد وضع اللغويون والنحاة لفظاً يدل على الجزأين (الموضوع. والمحمول) ولم يضعوا للنسبة لفظاً يدل عليها اكتفاء بحركات الإعراب عندهم. ولما لم تكن هذه الحركات الإعرابية في لغة اليونان المنظمين لهذا الفن اضطروا لوضع لفظ يدل عليها سمَّوْهُ بالرابطة أو الأداة.

الرابطة أو الأداة: تارة تكون بصورة الاسم كلفظة هو. وتسمى رابطة غير زمانية. نحو: زيد هو قائم وبصورة الفعل كلفظة كان. وتسمى رابطة زمانية. نحو: الفائز كان مسرورٌ وبذكر دال الرابطة وعدمه. تكون القضية ثلاثية أو ثنائية نحو: العلم هو أو كان نورٌ. أو العلم نورٌ.

أقسام الحملية: ٤٨ محصورة (كلية أو جزئية) وشخصية. ومهملة. وطبيعية وكل من تلك الأربعة إما موجبة أو سالبة. وكل من تلك الثمانية إما معدولة أو محصَّلة. وكل من تلك الأربعة والعشرين إما موجهة أو غير موجهة. بل تزيد إذا قيل وكل من الجميع. إما خارجية أو حقيقية. أو ذهنية. حيث تبلغ ١٤٤ بل أن تضرب الكل أيضاً في ١٩ موجهة تزيد على الألف.

لكن الاشتغال بذلك مفوت للفرض فأولى أن نبني التقسيم على الأربعة الأول والبقية تأتي تباعاً:

١ ـ **المحصورة**: وتسمى المسورة ما كان موضوعها كلياً وحكم فيها على جميع أفراده أو بعضها إيجاباً أو سلباً. وتشمل الكلية، والجزئية، سُمّيَت بذلك لحصر أفرادها كلاً أو بعضاً وتسويرها بما يدل على كلية الأفراد أو بعضها. نحو: كل مخلص لبلاده تُخَلَّدُ ذكراه. وبعض أهل البلاد مخلص.

٢ ـ **الشخصية**: ما كان موضوعها مُعَيَّناً (كالعلم وسائر المعارف السبعة) محكوماً عليه بالإيجاب أو السلب نحو: عليٌّ بليغ وأهل أفريقيا شرقيون.

٣ ـ **المهملة**: ما كان موضوعها كلياً محكوماً على إفراده من غير تعرض لكميتها نحو: الإنسان كاتب. وليست كلية على سبيل القطع. ولهذا قالوا: إن المهملة في قوة الجزئية اعتباراً بالمحقق[١]. ولإهمال السور فيها سميت مهملة.

٤ ـ **الطبيعية**: ما حكم فيها على الماهية من حيث ذاتها (بقطع النظر عن أفرادها) ونقل الشيخ الملوي دخولها في الشخصية لكون الحكم فيها على معين. سميت طبيعية لكون الحكم فيها على الطبيعة (الماهية).

استلفات: يرى المنطقيون أن الشخصية في حكم الكلية (أي بمنزلتها) ولهذا صح أن تكون كبرى في الشكل الأول. كما يرون أن المهملة في قوة الجزئية لما سبق.

---

(١) الحكم في المهملة يحتمل أن يكون على الأفراد كما يحتمل أن يكون على البعض. فالحكم إذاً على البعض ثابت في الحالين في المحقق.

العدول والتحصيل في القضية

العدول: أن تُجعل أداة السلب جزءاً من الموضوع أو المحمول أو منهما بدلاً من تسليطها (توجُّهها) على النسبة الذي هو الأصل فيها. وتسمى القضية حينئذٍ معدولة الموضوع أو المحمول، أو معدولة الطرفين. نحو: غير الحي جماد. والجماد غير حي. وغير الحي غير إنسان.

المعدولة: ما جُعلَت أداة السلب جزءاً من طرفيها أو أحدهما. سميت معدولة لعدولهم بأداة السلب فيها عن محلها (أي النسبة) وتتميز معدولة المحمول عن السالبة بذكر الرابطة فيها قبل النفي، وفي السالبة بالعكس، وبتقدم أدوات السلب على كلا الطرفين في معدولتهما تكون سالبة نحو: ليس غير الحي غير جماد. وكذا معدولة الموضوع نحو: ليس غير الحيوان نباتاً فقط. فإن لم يتسلط النفي على نسبتها فموجبة. نحو: غير الحي جماد.

التحصيل: هو الثبوت للطرفين أو أحدهما بمعنى أن أداة السلب لم تجعل جزءاً من كليهما أو أحدهما. وتسمى القضية حينئذٍ محصلة الطرفين، أو الموضوع، أو المحمول، وتكون موجبة وسالبة.

المحصلة: ما لم تُجعل أداة السلب جزءاً من طرفيها، أو أحدهما. نحو: التقي لا يظلم أحداً.

الخارجية: ما حكم فيها على أفراد موضوعها باعتبار وجودها بالفعل خارجاً على معنى أن كل ما صدق عليه عنوان الموضوع في الخارج يصدق عليه عنوان المحمول فيه أيضاً. فلا تكون خارجية إلا إذا لوحظ حين الحكم وجود أفرادها في الخارج فعلاً وإن كان صدق العنوانين يصح أن يكون في الحال أو المستقبل أو المضي نحو الطاووس طائر، والزرافة حيوان. (العنوان: هو اللفظ الموضوع للدلالة على معناه).

الحقيقية: ما حكم فيها على أفراد موضوعها باعتبار وجودها بحسب

الإمكان العام في الخارج، فالمعتبر فيها الحقيقة دون الوجود الخارجي الفعلي ولهذا سميت بالحقيقة نحو: كل غول حيوان متوحش.

الموجبة والسالبة: تكون القضية موجبة إذا كانت نسبتها ثبوتية (لم يتسلط السلب عليها) وإن تسلط على طرفيها كما سبق والسالبة بعكسها.

الذهنية: ما حكم فيها على أفراد موضوعها الممتنعة الوجود في الخارج المتصورة في الذهن نحو: الشريك للباري معدوم.

ملحوظتان:

١ ـ جرت عادة المنطقيين في التمثيل للقضايا أن يشيروا للموضوع بـ: ج وللمحمول بـ: ب وكذا للمقدم والتالي فيقولون كل ج ب ولو كان ج لكان ب يريدون كل إنسان حيوان مثلاً، ولو كان إنساناً لكان حيواناً. وذلك رغبة في الاختصار وإيهاماً لعدم انحصار التعبير في مادة مخصوصة فلتتنبه لما أرادوا ويكون المراد بـ: ج كل موضوع يصلح للمحمول وبـ: ب كل محمول يناسب الموضوع إلخ.

٢ ـ إذا كان المحمول أو المقدم أمراً خارجياً ثبوتياً استلزم الحكم بثبوته وجود الموضوع خارجاً في الحملية ووجود التالي على تقدير وجود المقدم في الشرطية ضرورة أن الأمر الوجودي الخارجي لا يثبت لغير الخارجي وكذا لا يلزمه، وأما وجود الموضوع أو المقدم ذهناً عند الحكم بالمحمول أو لزوم التالي فشيء لا بد منه سواء أكان المحمول أو التالي ثبوتياً أو عدمياً ضرورة أنه لا يحكم على الشيء إلا بعد تصوره. إذا تَفَهَّمتَ هذا التعبير علمت معنى قول المنطقيين: الموجبة (محصلة أو معدولة) تقتضي وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه فإنهم مع إطلاق قولهم لا يريدون إلا ما قد علمت. واللّه ورسوله أعلم.

الموجهة: ما تكيفت نسبتها في الواقع بإحدى الكيفيات الأربع (الضرورة والإمكان. والدوام والإطلاق) ونطلق بها في اللفظ كما تقول: كل إنسان حيوان بالضرورة وحَيٌّ بالإمكان.

جهة القضية: هي عنصرها ومادتها الثابتة لها في الواقع ونفس الأمر إلا أَنها في القضية المعقولة تسمى عنصراً ومادة، وفي الملفوظة إذا ذكرت معها

جهة وتسمى القضية حينئذٍ موجهة ولا تخرج عن الأربعة المتقدمة.

١ ـ **الضرورة**: حكم العقل بحصول نسبة القضية بحيث لا تقبل الانتفاء في الموجبة والثبوت في السالبة.

٢ ـ **الإمكان**: حكم العقل بحصول نسبة القضية على سبيل الجواز بحيث تقبل الانتفاء أو الثبوت.

٣ ـ **الدوام**: حكم العقل بحصول نسبة القضية على سبيل الاستمرار إيجاباً أو سلباً ويلزمها أن تكون ضرورية.

٤ ـ **الإطلاق**: حكم العقل بحصول نسبة القضية بالفعل ولو في المستقبل (ضرورية أم دائمة أم لا) فتلخص أن الضرورة: هي الوجوب العقلي والإمكان: هو الجواز العقلي. والدوام هو الاستمرار والإطلاق: هو الفعل.

أقسام الموجهة: (أربعة: ضروريات. وممكنات. ودوائم. ومطلقات) منها بسائط. ومنها مركبات.

عددها: عند المتقدمين ثلاث عشرة. وعند المتأخرين تسع عشرة سبع ضروريات وثلاث دائمات وأربع مطلقات وخمس ممكنات.

١ ـ **الضرورية**[١] **المطلقة**: ما حكم فيها بضرورة النسبة ما دامت ذات الموضوع نحو: كل إنسان حيوان أو ليس بحجر بالضرورة.

٢ ـ **المشروطة العامة**[٢]: ما حكم فيها بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع نحو: كل ماش متحرك بالضرورة ما دام ماشياً.

٣ ـ **المشروطة**[٣] **الخاصة**: (المركبة) ما حكم فيها بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع لا دائماً نحو: كل ماش متحرك بالضرورة ما دام ماشياً لا دائماً.

٤ ـ **الوقتية**[٤] **(المركبة)**: ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين لا دائماً

---

(١) سميت بذلك لذكر الضرورة فيها ومطلقة لعدم تقيد ضرورتها بوصف الموضوع.

(٢) سميت بذلك لوجود شرط وصف الموضوع وعامة لعدم تقييدها باللادوام.

(٣) مشروطة لما سبق وخاصة لتقييدها باللادوام.

(٤) وقتية لتقييد ضرورتها بالوقت.

[نحو:]: كل إشراق للعالم وقت طلوع الشمس بالضرورة لا دائماً.

٥ ـ **المنتشرة**[١] **(المركبة)**: ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين لا دائماً نحو: كل حي متنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً. وهذه هي الضروريات عند المتقدمين زاد المتأخرون فيها الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

٦ ـ **الوقتية المطلقة**: ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين من غير تقييد بلا دائماً نحو: كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض للشمس بالضرورة.

٧ ـ **المنتشرة المطلقة**: ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين من غير تقييد بلا دائماً. نحو: كل حي جائع وقتاً ما بالضرورة.

٨ ـ **الدائمة المطلقة**: ما حكم فيها بدوام النسبة ما دامت ذات الموضوع نحو: كل نار حارة دائماً ما دامت ناراً.

٩ ـ **العرفية**[٢] **العامة**: ما حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع نحو: كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً.

١٠ ـ **العرفية الخاصة**: (المركبة) ما حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع لا دائماً نحو: كل آكل متحرك الفم ما دام آكلاً لا دائماً.

١١ ـ **الممكنة العامة**: ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف للمنطوق به مع سلب الامتناع عن المنطوق به أيضاً نحو: كل ثلج بارد بالإمكان العام (أي فبروده ليس بمستحيل وعدمه غير واجب).

١٢ ـ **الممكنة الخاصة** (المركبة): ما حكم فيها بسلب الضرورة والامتناع عن الطرفين فيكون المنطوق والمفهوم جائزين نحو: زيد موجود بالإمكان الخاص وهاتان هما الممكنات عند المتقدمين. زاد المتأخرون: الممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية.

١٣ ـ **الممكنة الدائمة**: ما حكم فيها بالإمكان مع تقييده بالدوام. نحو: كل جسم يأخذ حيزاً بالإمكان دائماً.

---

(١) لانتشار وقت الحكم فيها وعدم تعيينه لاشتمالها على دوام النسبة.

(٢) عرفية لفهم تقييدها بالعرف وعامة لعدم تقييدها بلا دائماً.

١٤ ـ **الممكنة الوقتية**: ما حكم فيها بالإمكان مع تقييده بوقت معين نحو: كل عامل مشتغل متحرك بالإمكان وقت عمله.

١٥ ـ **الممكنة الحينية**: ما حكم فيها بالإمكان مع تقييده بحين وصف الموضوع نحو: كل صائم عابد بالإمكان حين هو صائم.

١٦ ـ **المطلقة العامة**: ما حكم فيها بفعلية نسبتها ولو في المستقبل من غير تقييد بشيء نحو: كل حي متنفس بالإطلاق العام.

١٧ ـ **الوجودية اللادائمة** (المركبة): ما حكم فيها بفعلية نسبتها مع التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو: كل نار حارة بالإطلاق العام لا دائماً.

١٨ ـ **الوجودية اللَّاضرورية**: (المركبة) ما حكم فيها بفعلية نسبتها مع التقييد بنفي الضرورة الذاتية نحو: كل نار حارة بالإطلاق لا بالضرورة.

١٩ ـ **المطلقة الوقتية**: (وزادها المتأخرون) ما حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين نحو: كل آكل بالع بالإطلاق وقت الأكل.

البسائط منها: كل التي لم يذكر فيها لا دائماً أو لا بالضرورة ولم تكن ممكنة خاصة، وهي فيما سبق ١٢ قضية ضبطها كالآتي:

أ ٤ ضروريات (الضرورية المطلقة، والمشروطة العامة، والوقتية المطلقة، والمنتشرة المطلقة) و٢ من الدوائم: (الدائمة المطلقة، والعرفية العامة). **وأ ٤** من الممكنات (الممكنة العامة، والممكنة الدائمة والممكنة الوقتية، والممكنة الحينية) **و٢** من المطلقات (المطلقة العامة، والمطلقة الوقتية).

المركبات منها: كل التي ذكر فيها لا دائماً أو لا بالضرورة. أو كانت ممكنة خاصة. وهي سبع كالآتي:

٣ ـ ضروريات: (المشروطة الخاصة. والوقتية والمنتشرة) و١ من الممكنات (الممكنة الخاصة).

و٢ من المطلقات (الوجودية اللاضرورية[١]. والوجودية اللادائمة). وواحدة من الدوائم (العرفية الخاصة).

---

(١) كلمة اللاضرورية مثلاً بإدخال أل من التعبيرات اليونانية القديمة وإنما حافظنا عليها لأمانة النقل وهي تؤدي معنى لا النافية أو غير فالمعنى التي لا تكون ضرورية أو الغير ضرورية.

تحليل لا دائماً ولا بالضرورة: إذا قيدت القضية بنحو لا دائماً كانت مركبة من قضيتين: إحداهما صريحة هي الصدر والثانية بالإشارة وهي عجزها (كلا دائماً أو لا بالضرورة). فلا دائماً في قوة قضية مطلقة عامة موافقة لأصل القضية (صَدْرِهَا) في الكم (الكلية والجزئية) ومخالفة لها في الكيف (الإيجاب والسلب).

وذلك لأن الدوام بمعنى الاستمرار يقابله الإطلاق بمعنى الفعل. فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر.

التطبيق: إذا قيل كل مفكر يحسن التصرف ما دام مفكراً لا دائماً (بإيجاب الصدر وكليته) كان معنى لا دائماً سالبة كلية هكذا لا شيء من المفكر يحسن التصرف بالإطلاق (الفعل).

وإذا كان أصلها سالباً نحو: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً كان معناها موجبة كلية هكذا: كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل. ويبقى لأصلها اسمه قبل تركبه معها.

ولا بالضرورة: معناها ممكنة عامة موافقة لأصل القضية في الكم ومخالفة له في الكيف. وذلك لأن الضرورة بمعنى الوجود يقابلها الإمكان بمعنى الجواز. فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر.

فإذا قيل: كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق العام لا بالضرورة. كان معناها لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإمكان العام. وتمام التطبيق فيها مثل سابقتها.

ملحوظة: من أصول المنطقيين إهمال المفهوم المخالف لما تنطق به. فإذا قالوا: بعض الإنسان حيوان لم يلزم أن يكون البعض الغير المحكوم عليه حجراً بل يكون مسكوتاً عنه. إلا أنهم قد يعتبرونه كما في الإمكان العام حيث لاحظوا سلب الضرورة عنه.

مطلب التكلم
على أجزاء الشرطية وأقسامها

أجزاء الشرطية: ثلاثة من غير اعتبار الحكم، وباعتباره أربعة:

١ ـ **المقدم:** وهو مدخول أداة الشرط المتقدم في الرُّتبة في المتصلة وإن ذكر آخراً. وفي المنفصلة: ما ذكر أولاً مطلقاً (أي تقدم في الرتبة أم لا).

٢ ـ **التالي:** ما علق ثبوته أو نفيه على مدخول أداة الشرط المؤخر في الرتبة في المتصلة وإن ذكر أولاً. وفي المنفصلة: ما ذكر آخر مطلقاً (كان مقدم الرتبة أم لا).

٣ ـ **اللزوم أو العناد:** ولو بحسب الاتفاق. الأول في المتصلة والثاني في المنفصلة على جهة الإيجاب أو السلب فيهما.

٤ ـ **الحكم: هو عند المنطقيين:** بين الشرط والجزاء (أي المقدم والتالي) بمعنى أن الشرط يجعل محكوماً عليه والجزاء محكوماً به على جهة اللزوم (أي الارتباط بينهما وجوداً وعدماً) أو العناد (عدم صحة اجتماعهما).

وعند أهل العربية: بين أجزاء الجزاء والشرط قيد له بمعنى أن موضوع الجزاء هو المحكوم عليه ومحموله هو المحكوم به مع التقييد بمدخول أداة الشرط ويظهر الفرق بين الرأيين في التطبيق الآتي:

التطبيق: إذا قيل في المتصلة كلما طلعت الشمس كان النهار موجوداً. وفي المنفصلة إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً. يكون الحكم عند المنطقيين هكذا: طلوع الشمس يلزمه وجود النهار. وكون العدد زوجاً يعانده كونه فرداً. ومحصول رأيهم أنهم يجعلون مضمون جملة الشرط موضوعاً. ومضمون جملة الجزاء محمولاً **مضمون الجملة:** هو المصدر المتصيد من الخبر المضاف إلى المبتدأ. وعند أهل العربية: هكذا النهار موجود إن طلعت

الشمس أي بشرط طلوعها: والعدد يكون زوجاً إن لم يكن فرداً (أي بشرط ألا يكون فرداً) فموضوع الجزاء بحسب الأصل هو الموضوع حين الحكم. ومحموله هو المحمول والشرط قيد.

أَقسام الشرطية: إما إجمالاً فإلى اثنتين متصلة ومنفصلة. وإما تفصيلاً فثمانية. (متصلة ومنفصلة مضروبتين في كلية وجزئية ومهملة وشخصية = ٨) كما يأتي:

١ ـ المتصلة ما حكم فيها بتعليق التالي على المقدم إيجاباً أو سلباً على سبيل اللزوم ولو اتفاقاً (بمعنى أنه كلما تحقق المقدم تحقق التالي في الموجبة وانتفى في السالبة) نحو: كلما اجتهدت في تحصيل دروسك فزت بالتقدم على أقرانك. لست مذموماً ما دمت مثابراً على عملك النافع. **أقسام المتصلة**: اثنتان: لزومية واتفاقية كما يأتي:

١ ـ اللزومية ما حكم فيها بتبعية التالي للمقدم إيجاباً أو سلباً بلا انفكاك بأن كان بينهما علاقة توجب ذلك كأن يكون المقدم علة عقلية في التالي نحو: كلما كان جملاً كان حيواناً أو سبباً عادياً. نحو: مهما وصلت النار إلى الورق انحرق، أو شرعياً نحو: كلما زالت الشمس عن كبد السماء وجب الظهر. أو هما معاً معلولين لعلة واحدة نحو: متى وجد النهار أضاء العالم حيث علتهما طلوع الشمس.

الاتفاقية: ما حكم فيها بتبعية التالي للمقدم إيجاباً أو سلباً على جهة الصُّدْفة وَسُنُوحِ الفُرصة بمعنى أن المقدم لا يستلزم التالي عقلاً لعدم علاقة توجب ذلك نحو: كلما جاء عثمان المسجد أحضر ولده معه يمَرِّنُه على الصلاة.

٢ ـ **المنفصلة**: ما حكم فيها بربط تاليها بمقدمها على سبيل العناد (التنافي) في الموجبة أو سلبه في السالبة صدقاً أو كذباً ولو بحسب الاتفاق:

أقسامها ستة: (عنادية بحسب الذات. وعنادية بحسب الاتفاق وكلاهما مانعة جمع أو خلو أو هما = ٦).

العنادية: ما كان التنافي بين طرفيها بحسب الذات (بمعنى أن ذاتيتهما تتنافيان في الإيجاب دون السلب).

الاتفاقية: ما كان التنافي بين طرفيها بحسب الصدفة (بمعنى أنه لا تنافي بينهما عقلاً لا إيجاباً ولا سلباً بل للصدفة. وكل منهما ثلاثة أقسام: مانعة جمع فقط، ومانعة خلو فقط، ومانعتهما وتسمى الحقيقية).

١ ـ **مانعة الجمع:** ما حكم فيها بتنافي طرفيها صدقاً فقط (تَحقُّقاً) بمعنى أنهما لا يجتمعان في الوجود نحو: هذا الجسم إما حيوان أو نبات. فإن كانت موجبة: تركبت من الشيء والأخص من نقيضه نحو المثال المذكور وإن كانت سالبة: تركبت من الشيء والأعم من نقيضه. نحو: ليس إما أن يكون هذا الشيء غير شجر أو غير حجر.

٢ ـ **مانعة الخلو:** ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدمه كذباً فقط (بمعنى أنهما لا ينتفيان). **فإن كانت موجبة** تركبت من الشيء والأعم من نقيضه. نحو: هذا الشيء إما غير أبيض أو أسود. وإن كانت سالبة. تركبت من الشيء والأخص من نقيضه. نحو: ليس إما أن يكون هذا الشيء أبيض أو أسود.

٣ ـ **مانعتهما (الحقيقية):** ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدمه صدقاً وكذباً بمعنى أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وتتركب من الشيء ونقيضه أو المساوي له في الإيجاب. نحو: العدد إما زوج أو غير زوج. أو فرد. ومن الشيء والمساوئ له في السلب. نحو: ليس إما أن يكون شرعياً أو سياسياً (أي لا تنافي بل كل شرعي بالمعنى الصحيح هو سياسي).

ملحوظة: تسمية هذه القضايا بالمتصلة والمنفصلة واللزومية والعنادية إنما تظهر في حالة الإيجاب. أما في حالة السلب فلا اتصال ولا انفصال ولا لزوم ولا عناد ضرورة أن النفي سلب ذلك. فالتسمية والحالة هذه خالية عن المناسبات اللفظية راجعة إلى مجرد الاصطلاح.

استلفات: قد علم في الحملية أن كليتها وجزئيتها وشخصيتها وإهمالها ترجع إلى حال موضوعها من حيث الحكم على جميع أفراده، أو بعضها أو خصوصه. أو على أفراده بقطع النظر عن كميتها. وإنما ترجع الأحوال الأربعة في الشرطية متصلة أو منفصلة إلى اعتبار الأحوال أو الأزمان جميعهما أو بعض منهما غير معين، أو معين، أو بلا نظر إلى ذلك عند الحكم باللزوم

أو العناد. فالأولى الكلية[١]، والثانية الجزئية[٢]، والثالثة المخصوصة[٣]، والرابعة المهملة[٤].

استنتاج: إذاً الأوضاع (أي الأحوال) في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية وتظهر بملاحظتها كليتها وجزئيتها، وخصوصها وإهمالها. وإنما يتجلى ذلك للمطلع بالسور المختص بكل. وإليك بيانه:

(١) نحو: مهما كان إنساناً فهو حيوان، ودائماً إما موجوداً أو معدوم.

(٢) نحو: قد يكون إذا كان كاتباً كان مفكراً، وقد يكون إما أن يكون هذا الجسم شجراً أو حجراً.

(٣) إن سرت راكباً. أو اليوم استرحت، إما أن يكون الطالب وهو في الدرس أو وقت الدرس فاهماً أو غير فاهم.

(٤) لو كان مؤدباً لكان محترماً، إما أن يكون سكيراً أو أميناً.

التكلم على السور
في الحمليات والشرطيات

السور لغة: ما أحاط بالبلد كلاً أو بعضاً.

واصطلاحاً: يعرف بأنه اللفظ الدال على الكلية والبعضية في الإيجاب أو السلب ككل وبعض. وقد يكون ولا شيء. ويعرَّف بتعريف أوسع بأنه الدال على كمية المحكوم عليه (أي نسبة رتبتها إلى العدد) سواء أكان لفظاً أم غير لفظ كوقوع النكرة في سياق النفي إلخ.

أقسامه في الحملية: أربعة كلي موجب، وسالب، وجزئي موجب وسالب:

١ ـ ما دل على عموم الثبوت لجميع الأفراد. ككل، وجميع وعامة، وطراً، وقاطبة، وكافة، وأجمعين، وتوابعها، وأل الاستغراقية.

٢ ـ ما دل على عموم النفي لجميع الأفراد. كلا شيء. ولا واحد. ولا عريب. ولا ديَّار. وكل نكرة في سياق النفي.

٣ ـ ما دل على تخصيص الثبوت لبعض الأفراد غير معين. كبعض وواحد. وكل جزء من كَمٍّ كنصف القوم وربعهم.

٤ ـ ما دل على تخصيص النفي ببعض الأفراد غير معين. كليس بعض وليس واحد ولم يجئ نصف القوم ولا ثلثهم.

أقسامه في الشرطية: أربعة أيضاً: كلي. موجب. وسالب. وجزئي كذلك.

١ ـ ما دل على تعميم الثبوت في جميع الأحوال أو الأزمان الممكنة. ككلما ومهما. ومتى في المتصلة. ودائماً في المنفصلة.

٢ ـ ما دل على تعميم النفي في جميع الأحوال أو الأزمان الممكنة كليس ألبتة فيهما.

٣ ـ ما دل على تخصيص الثبوت في بعض الأحوال أو الأزمان الممكنة كقد يكون فيهما.

٤ ـ ما دل على تخصيص النفي في بعض الأحوال أو الأزمان الممكنة. كقد لا يكون فيهما. وكل نفي دخل على السور الإيجابي.

تنبيه: يظهر الإهمال في المتصلة بذكر إن أو لو أو إذا. وفي المنفصلة بذكر إما وأو. أما إذا كان الحكم في الشرطية على وضع (أي حالٍ) معين فإنها تسمى مخصوصة نظير الشخصية في الحملية. وحينئذٍ تكون الشرطية متصلة أو منفصلة مخصوصة وغير مخصوصة وعلى كل إما كلية أو جزئية. أو مهملة موجبة أو سالبة في الجميع فالحاصل ٢٤ قضية وإليك بيانها:

الست المتصلات:

١ ـ مخصوصة كلية: ما كان الحكم فيها على وضع معين وسوّرت بالسور الكلي إيجاباً أو سلباً نحو: كلما أو ليس ألبتة إن جئتني راكباً أكرمتك.

٢ ـ مخصوصة جزئية: ما حكم فيها على وضع معين وسوّرت بالسور الجزئي إيجاباً أو سلباً. نحو: قد يكون أو قد لا يكون إن جئتني راكباً أكرمتك.

٣ ـ مخصوصة مهملة: ما حكم فيها على وضع معين ولم تسور بل ابتدأَت بأن أَو إذا أو لو إيجاباً أو سلباً. نحو: إذا جئتني راكباً أكرمتك.

٤ ـ غير مخصوصة كلية: ما لم يكن الحكم فيها على وضع معين وسوّرت بالسور الكلي إيجاباً أو سلباً نحو: كلما جئتني أو ليس ألبتة إن جئتني أكرمتك.

٥ ـ غير مخصوصة جزئية: ما لم يكن الحكم فيها على وضع معين وسوّرت بالسور الجزئي إيجاباً أو سلباً نحو: قد يكون أو قد لا يكون إن اتَّجرت ربحت.

٦ ـ غير مخصوصة مهملة: ما لم يكن الحكم فيها على وضع معين ولم تسور بل ابتدأت بعلامة الإهمال إيجاباً أَو سلباً نحو: إن اتجرت ربحت أو لم تربح.

الست المنفصلات:

١ ـ مخصوصة كلية: ما حكم فيها على وضع معين وسوّرت بالسور الكلي إيجاباً أو سلباً. نحو: دائماً أو ليس البتة إما أن تكون وأنت حي عالماً أو جاهلاً.

٢ ـ مخصوصة جزئية: ما حكم فيها على وضع معين وسورت بالسور الجزئي إيجاباً أو سلباً نحو: قد يكون أو قد لا يكون إما أن تكون وأنت حي عالماً أو جاهلاً.

٣ ـ مخصوصة مهملة: ما كان الحكم فيها على وضع معين ولم تسور بل بدأت بعلامة الإهمال إيجاباً أَو سلباً نحو: كان أو لو أو إذا كنت حياً فإما أن تكون عالماً أو جاهلاً.

٤ ـ غير مخصوصة كلية: ما لم يكن الحكم فيها على وضع معين وسورت بالسور الكلي إيجاباً أو سلباً نحو : كدائماً أو ليس ألبتة إما أن يكون الإنسان ملكاً أو رعية.

٥ ـ غير مخصوصة جزئية: ما لم يكن الحكم فيها على وضع معين وسورت بالسور الجزئي إيجاباً أو سلباً نحو: قد يكون أو قد لا يكون إما أن يكون الإنسان ملكاً أو رعية.

٦ ـ غير مخصوصة مهملة: ما لم يكن الحكم فيها على وضع معين ولم تسور بل بدأت بعلامة الإهمال إيجاباً أو سلباً نحو: كإذا كان إنساناً فهو إما ملك أو رعية أو ليس إما إلخ.

ملحوظة:

لا بد في القضية المتصلة اللزومية من ملاحظة علاقة بين مقدمها وتاليها توجب تحقق اللازم على تقدير تحقق الملزوم. والعلاقة أمر به يستلزم المقدم التالي إيجاباً أو سلباً لكونه سبباً فيه أو مسبباً عنه أو كونهما مسبَّبين عن شيء واحد، فإن لم تلاحظ أو لم توجد فاتفاقية. وشبه ذلك يقال في العناد الذاتي بين طرفي المنفصلة، واللَّه أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

التمرين الثالث

بَيِّنْ مبدأ التصديقات مع تعريف القضية لغة واصطلاحاً. وهل تكون من الإنشائيات؟ أذكر أسماءها الاصطلاحية، ثم أقسامها باعتبار هيئة الحكم فيها، بيّن مع التعريف والتمثيل أقسام كل من الحملية والشرطية، ولِمَ لم يبحثوا في العلوم عن القضية الطبيعية، كم أجزاء الحملية ثم الشرطية مع التمثيل، وأين محل الحكم فيهما عند المنطقيين ثم عند علماء العربية مع التطبيق، ما معنى قولهم قضية معدولة أو محصلة، وما حكمة التسمية، ما معنى قول المناطقة الموجبة تقتضي وجود الموضوع، وهل ذلك مطلقاً أم بشرط وما ذلك الشرط، ما هي كيفية القضية، ومتى تسمى جهة والقضية موجهة، وما عدد القضايا باعتبارها إجمالاً ثم تفصيلاً مع تعريف كل واحدة منها والتمثيل لها، ما معنى البسيط منها والمركب؟ حلل قضية عجزها مقيد بلا دائماً ثم لا بالضرورة. موضحاً معنى ذلك العجز وصدره، هل يكون اللزوم أو العناد بحسب الصدفة؟

الاتفاق: ما فائدة السور في القضية وما معناه لغة وعرفاً؟ أذكر أمثلته الاصطلاحية الخاصة بأقسام القضية، أَيُّ قسم من الشرطية يعادل الشخصية الحملية، وكم عدد الشرطية باعتبار الخصوص وعدمه، ما الفرق بين هاتين الكلمتين عندهم (أفراد وأوضاع) وأيهما المعتبر في الحملية ثم في الشرطية؟ بم تتحقق كلية الشرطية وجزئيتها وإهمالها، اشترط المنطقيون علاقة بين أجزاء المتصلة فما معنى تلك العلاقة، وما نوعها؟

مطلب التكلم على أحكام القضايا وهي التناقض والمعكوس

التناقض لغة: إثبات الشيء ورفعه سواء أكان بين مفردين أم قضيتين.
واصطلاحاً: ينقسم إلى تناقض بين المفردات، وتناقض في القضايا.

١ ـ **التناقض في المفردات:** عبارة عن إثبات المفرد وسلبه وبالعكس:

٢ ـ **التناقض في القضايا:** هو اختلاف القضيتين في الكيف (أي الإيجاب والسلب) فقط في غير المحصورات والموجهات ومع الكم والجهة فيهما بحيث يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى وبالعكس لزوماً مطرداً.
نحو: الجمل حيوان الجمل ليس بحيوان.

مقتضى التعريف: أنه لا يكون بين المفردين[١]. ولا مفرد[٢] وقضية. ولا في الإنشائيات[٣] وحدها أو قضية خبرية. ولا فيما يكذبان[٤] معاً. أو يصدقان[٥] معاً. أو يكون صدقهما[٦] أو كذبهما محتملاً. أو تصدق إحداهما وتكذب[٧] الأخرى مصادفة واتفاقاً وذلك لأن المنطقيين لا يعتبرون إلا الأمر الاطرادي. فإن صدق لمادة وتخلف لأخرى أهملوه.

---

(١) كزيد لا زيد. وقائم لا قائم.
(٢) كمحمد عثمان ليس بخائن.
(٣) نحو: قم يا علي لا تقم أمراً ونهياً أو قم لم تقم أمر له وخبر عنه.
(٤) بأن يكون محمولهما أخص من موضوعهما وهما كليتان. نحو: كل حيوان إنسان. ولا شيء من الحيوان بإنسان.
(٥) بأن يكون محمولهما أخص من موضوعهما وهما جزئيتان نحو: بعض الحيوان إنسان. بعض الحيوان ليس بإنسان.
(٦) بأن اختلفا موضوعاً أو محمولاً كزيد قائم عمرو ليس بقائم. بكر نائم بكر ليس بحجر.
(٧) بأن كان محمولهما أعم أو مساوياً. نحو: بعض الإنسان حيوان. بعض الإنسان ليس بحيوان وزيد ليس بإنسان زيد ناطق.

شروط التناقض في القضايا

إجمالاً: إما إجمالاً فوحدة نسبتهما. ولا يقال اتحدتا إلا حيث يتحدان موضوعاً، ومحمولاً، وزماناً، ومكاناً، وقوة، وفعلاً، وكلية، وجزئية، وعلة، وتمييزاً، ومفعولاً، وحالاً، وصفة، وشرطاً، وإضافة.

تفصيلاً: وإما تفصيلاً فاتحاد القضيتين في كل ما ذكر. والبعض يقول في الوحدات الثماني ويريد ما يجمع هذه المذكورات.

استنتاج: إذاً لا تناقض في ما يأتي وعليك استنباط ما فقِدَ فيها من الشروط. (أبو بكر أمين. الثقفي ليس بالأمين) (زيد قائم، زيد جالس) (محمد وصل أمس. محمد لم يصل قبل أمس). (عثمان في المسجد. عثمان ليس في المنزل) (الإنسان كله كاتب، أي بالقُوَّة. الإنسان كله ليس كاتباً أي بالفعل) (المنزل حجر أي بعضه. المنزل ليس بحجر أَي كله). (النجار يقطع الخشب منتظماً أي بالمنشار، النجار لا يقطع الخشب منتظماً أي بيده) (اشتريت قدحين أي تمراً. لم أشتر قدحين أي أرزاً) (عبد العزيز معلّمٌ أي ولده. عبد العزيز غير معلِّم أي ولد غيره) (جاء خالد أي راكباً. لم يجئ خالد أي ماشياً) (السَّفَّاحُ جميلٌ أي خلْقُهُ. السفاح ليس بجميل أي خُلقُهُ) (مصر مستقلة أي بشرط جلاء الأعداء. مصر غير مستقلة أي ما دام للغاصب بقاء) (سليمان أخ أي لسالم. سليمان ليس بأخ أي لحاتم) فكل قضيتين من هذه المذكورات فاقدة شرطاً مما توضح على هذا الترتيب السابق. ولا يخفى على الفطن التطبيق، وباللَّه التوفيق.

تفصيله في القضايا: القضايا إما محصورات بالسور (كلية أو جزئية) أو مهملة. أو شخصية ونقيض كُلٍّ كالآتي:

١ ـ **نقيض المحصورة كلية.** أو جزئية موجبة. أو سالبة: يحصل بقضية مسورة بضد سورها مع مخالفتها للأصل المعكوس في الكيف (الإيجاب والسلب) كما قال في السلّم:

(وإن تكن محصورةً بالسُّور فانْقُض بِضِدِّ سُورها المذكورِ)

نحو: كل إنسان حيوان. ن. بعض الإنسان ليس بحيوان.

٢ ـ نقيض المهملة موجبة. أو سالبة: يحصل بكلية مخالفة لها في الكيف عند جمهور المنطقيين ضرورة أنها في قوة الجزئية وإنما تنقض الجزئية بكلية وبالعكس، وبمهملة مخالفة لها في الكيف عند صاحب السلّم كما يعلم من نظمه الآتي: نحو: الإنسان حيوان. ن. عند الجمهور لا شيء من الإنسان بحيوان. وعند المصنف بعض. الإنسان ليس بحيوان. قال في سُلّمه:

فإن تكن شخصيةً أو مهملة فنقضها بالكيف إن تُبَدّلَهْ

٣ ـ **نقيض الشخصية:** موجبة أو سالبة هو شخصية مخالفة لها في الكيف. نحو: زيد إنسان. ن. زيد ليس بإنسان.

ملحوظتان:

١ ـ هذا التفصيل كما يجري في الحمليات يجري أيضاً في الشرطيات. متصلة أم منفصلة. فَيُقَال:

نقيض الشرطية المتصلة شرطية مثلها موافقة لها في الاتصال واللزوم والاتفاق. مخالفة لها في الكيف والكم. فلو قيل في المتصلة: كلما طلعت الشمس وجد النهار كان نقيضها. قد لا يكون إن طلعت الشمس وُجِدَ النهار. ولو قيل في المنفصلة دائماً إما أن يكون الإنسان صالحاً أو طالحاً. كان نقيضها: قد لا يكون إما أن يكون الإنسان صالحاً أو طالحاً. إلخ. فقس الباقي على ما رأيت.

استنتاج: يعلم من جريان التناقض في نوعي القضية أنه لا يختص بواحدة دون أخرى بخلاف العكس كما سيأتي.

٢ ـ نقض المنطقيون الكلية بجزئية وبالعكس دون أن ينقضوا كل واحدة

بمثلها. لجواز كذب الكليتين معاً وصدق الجزئيتين معاً في مادة يكون الموضوع فيها أَعم من المحمول. نحو: كل حيوان إنسان ولا شيء منه بإنسان. وبعض الجسم حيوان. وبعضه ليس بحيوان. والنقيضان لا يكذبان ولا يصدقان، واللَّه أعلم.

التناقض في الموجهات

قد سبق معنى كون القضية موجهة، كما سبق حصرها في أربع (ضروريات. وممكنات. ودوائم، ومطلقات) وتقسيمها إلى بسائط ومركبات. ولتناقضها تفاصيل كثيرة يرجع إجمالها إلى ما يأتي:

١ ـ بسائط الضروريات يناقضها بسائط الممكنات. وبسائط الدوائم يناقضها بسائط المطلقات. فإذا قلنا: كل إنسان حيوان بالضرورة. يكون نقيضها: بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام. أو دائماً كل إنسان حيوان يكون نقيضه: بعض الإنسان ليس بحيوان بالإطلاق وقد جمع ذلك بعضهم في قوله:

تُنَاقِضُ الضَّرُورَةُ الإمكان ونَقْضُ الإطلاق الدوام كان

وذلك لأن مفهوم الضرورة ثبوت الوجوب الذاتي للمنطوق به. ومفهوم الإمكان سلب الضرورة عن الطرف المخالف له، فإن كانت الأولى موجبة. كان الحكم فيها بالضرورة في جانب الإيجاب، والممكنة تسلبها عنه إذ معنى الضرورة في المثال المتقدم هكذا: ثبوت الحيوانية للإنسان واجب. ومعنى الممكنة السالبة بعدها باعتبار طرفها المخالف: ثبوت الحيوانية للإنسان ليس بواجب. فيتم التناقض. وأيضاً مفهوم الدوام في الموجبة ثبوت النسبة في جميع الأوقات ومفهوم الإطلاق في السالبة سلبها في بعض الأوقات. وما هذا إلا تناقض.

أما تفصيل تناقض الموجهات بسائط أو مركبات ففي الطبعة الثانية إن شاء اللَّه تعالى لهذا الوجيز.

التمرين الرابع

ما هي أحكام القضية: بيِّن التناقض واذكر أقسامه شارحاً المعتبر منها عند المنطقيين، هل للتناقض شروط وما هي إجمالاً ثم تفصيلاً، اعتبر

المنطقيون في حقيقة التناقض أن تصدق إحدى القضيتين وتكذب الأخرى فلماذا اعتبروه، وأي شيء يخرج به من القضايا، هل نقيض جميع القضايا متحد بالذات والشرط أم مختلف، وإذا كان فما تفصيل كل منهما في غير الموجهات. ثم في الموجهات؟ علّلْ رأي الجمهور في نقيض المهملة. ثم بَيِّن رأي صاحب السُّلَّم، هل يختص التناقض ببعض القضايا، ولمَ نقِضَت المحصورة بضد سورها. ولم تُنْقَضْ بمثلها، كيف ناقض الإمكان الضرورة. والإطلاق الدوام.

مطلب التكلم على العكس وهو الحكم الثاني للقضية

العكس لغة: القلب والتبديل يقال عكست حاشية الثوب إذا قلبت أعلاها أسفلها، واصطلاحاً يطلق على قلب القضية بكيفية مخصوصة. وعلى ذات القضية التي وقع التحويل إليها.

أقسامه ثلاثة: عكس مستو، وعكس نقيض موافق، وعكس نقيض مخالف.

١ ـ **العكس المستوي:** تبديل جزأي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الصدق والكيف على جهة اللزوم بمعنى جعل المحمول موضوعاً في الحملية. والتالي مقدماً في الشرطية بكيفية مخصوصة.

شرح التعريف: أما التقييد بجزأي القضية فيخرج جزأي المركب الإضافي كفخامة البنيان إذا قيل فيه بُنيانُ الفخامة وبذات الترتيب الطبيعي (وهو ما كان المتقدم فيه بحيث يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون علة كافية في حصوله) تخرج المنفصلة حيث إن أجزاءها تترتب بالوضع (أي الجعل والذكر) كما سبق بيانه وببقاء الصدق والكيف تخرج الكواذب في الواقع أو في الاعتقاد إذ المراد بالصدق ما يعم الواقعي والاعتقادي، وما تبدلت مع اختلاف الكيف وإن صدقت. وعلى جهة اللزوم يخرج ما كان ذلك فيها لاتفاق مساواة[١] المحمول للموضوع أو مباينته[٢]. سمي مستوياً لاستواء الطرفين فيه إيجاباً وسلباً.

ملحوظة: لم يشترطوا بقاء الكذب كما اشترطوا بقاء الصدق لأنه لا

---

(١) نحو: كل إنسان ناطق بعض أو كل ناطق إنسان.

(٢) نحو: بعض الإنسان ليس بحديد بعض الحديد ليس بإنسان.

يلزم من كذب الأصل كذب العكس كما إذا كان الموضوع في مادة أعم من المحمول نحو: كل حيوان إنسان، لازمه: بعض الإنسان حيوان.

تفصيل المستوي: إعلم أن القضايا التي يراد عكسها بالمستوي إما موجبات أو سوالب وعكسها كما يأتي:

١ ـ **الموجبات** الأربع أو الخمس (الكلية والشخصية والجزئية والمهملة وكذا الطبيعة) عكسها موجبة جزئية سواء أكان الأصل محصلاً أم معدولاً خارجياً أم ذهنياً أم حقيقياً نحو: كل إنسان حيوان: ع: بعض الحيوان إنسان زيد جسم: ع: بعض الجسم زيد وهذا في المحصلات وإذا قلت: كل إنسان غير حجر كان: ع: بعض غير الحجر إنسان وهكذا.

تنبيهان:

١ ـ الشخصية إنما تنعكس جزئية إذا كان محمولها كلياً كما سبق وإلا انعكست كنفسها نحو: زيد هذا: ع: هذا زيد.

٢ ـ كما ثبت هذا في الحمليات الموجبات يثبت أيضاً للشرطيات المتصلات الموجبات نحو: كلما فهمت فزت. ع: قد يكون إن فزت فهمت، أما المنفصلات فلا عكس لها لعدم وجود الترتيب الطبيعي بين طرفيها وأما سوالبها فكسوالب الحمليات كما يأتي:

٢ ـ **السوالب** الأربع أو الخمس المتقدمة لا ينعكس منها إلا ثلاث (الكلية والشخصية والطبيعية) وعكسها ثلاثتها كنفسها إن كان محمول الكلية كلياً، والشخصية جزئياً، وإلا انعكست الكلية شخصية والشخصية كلية.

مثال الحالة الأولى: لا شيء من الإنسان بحجر. ع: لا شيء من الحجر بإنسان، عُمر أبو حفص: ع: أبو حفص هو عمر، ليس التركي نوعاً. ع: ليس النوع التركي.

ومثال الحالة الثانية: لا شيء من الحجر بزيد. ع: زيد ليس بحجر، وزيد ليس بحجر. ع: لا شيء من الحجر بزيد وإنما لم تنعكس الجزئية والمهملة السالبتين لاجتماع الخستين وهما (السلب والجزئية) لأنهما قد يصدقان ولا يصدق عكسهما. وذلك في صورة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول حيث يصدق سلب المحمول الأخص عن بعض أفراد الموضوع

الأعم دون العكس. نحو: بعض الجسم ليس بشجر. الجسم ليس بشجر فهاتان القضيتان صادقتان ولا يصدق في عكسهما بعض الشجر ليس بجسم. الشجر ليس بجسم.

٢ ـ عكس النقيض الموافق

هو تبديل كل من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على جهة اللزوم. سمي موافقاً لتوافق طرفَيْه في السلب نحو: كل إنسان حيوان: ع: كل غير الحيوان غير إنسان.

شرح تعريفه: يُعْلَم مما سبق في العكس المستوي وله في القضايا تفاصيل:

تفصيله في القضايا: أما الموجبة الكلية فتنعكس فيه كنفسها (موجبة كلية). وأما السالبتان (الكلية والجزئية) فتنعكسان فيه سالبة جزئية. وأما الموجبة الجزئية وكذا المهملة فلا عكس لهما فيه. ولا في المخالف لتخلف صدق العكس في مادة يصدق فيها الأصل كما تقدم في المستوي. **وإجمال ذلك** أن يقال: حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوي وبالعكس (أي أن حكم السوالب فيه حكم الموجبات في المستوي). واللَّه أعلم.

٣ ـ عكس النقيض المخالف

هو تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على جهة اللزوم سمي مخالفاً لتخالف الطرفين فيه إيجاباً وسلباً. نحو: كل إنسان حيوان. ع: لا شيء من غير الحيوان إنسان.

شرح تعريفه: يُعْلَم من شرح المستوى. والمخالف هذا هو الذي أثبته متأخرو المنطقيين.

تفصيله في القضايا: الموجبة الكلية حملية أم شرطية متصلة تنعكس فيه سالبة كلية نحو: كل إنسان حيوان. ع: لا شيء من غير الحيوان إنسان. والسالبتان (الكلية والجزئية) كذلك تنعكسان فيه موجبة جزئية. نحو: لا شيء

من الحجر بإنسان. ع: بعض غير الإنسان حجر. **وإجماله**: أن يقال: حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوي من غير عكس (أي ليس حكم السوالب فيه حكم الموجبات في المستوي).

التمرين الخامس

أذكر معنى العكس عند العرب والمنطقيين، وعلى كم نوع يطلق اصطلاحاً؟ عَرّف كل نوع مع التمثيل، ما الذي يخرج من القضايا بقيود التعريف، هل تنعكس الشرطيات كلها أم ماذا معلّلاً لما لا ينعكس منها، ما معنى قولهم مع بقاء الصدق. هل يريدون في الواقع. وهل اشترطوا بقاءَ الكذب ولماذا لم يشترطوه؟ عَدّدْ الصُّوَرَ التي تخرج بقيد اللزوم ذاكراً ضابطها وأمثلتها، لماذا لم تنعكس المهملة والجزئية السالبتان في المستوي. والموجبتان في الموافق والمخالف؟ فَصّلْ العكس بأنواعه في القضايا بادئاً بالمستوي. ثم بالموافق. ثم بالمخالف، ثم بيّن إجماله. وهبنا اللّه وإياك الإجابة وحسن الإجادة.

مطلب التكلم
على القياس مقصد التصديقات

القياس في الحقيقة هو المطلب الأسْمَى، والمقصَد الأعلى للباحثين والمُسْتَدِلّين إذ عليه دعائم الدعاوَى تقام، وبغيره لا تقبل الأحكام، فلا تُقَلَّبُ ولا تسام، يُثبت الحجة مهما تداعت، ويدحضها مهما تسامت، بَيْدَ أنه سلاح المتناظرين وقانون المنطقيين، بل لا نكون متغالين، إذا قلنا أنه المنطق كل المنطق، ورائد تفكير كل محقّق مُدَقِّق، حتى إن ما سبقه من مهمات المباحث لم تخرج عن كونها وسيلة إليه، ومقدمة تستند عند إنكارها عليه، لذلك اعتنى بوضعه والبحث عنه أكابر الفلاسفة المتقدمون، ونفح مادته وهذب صورته المتأخرون، فأخرجاه صراطاً مستقيماً لا يضل السالك فيه المواقع، إذا ما تكشفت عن وجوه تفاصيله الحقة البراقع، وظهرت شروطه مظهر اللآلئ اللوامع، والمصابيح السواطع. وإليك البيان لتعرف مقدار البرهان.

القياس في اللغة: تقدير الشيء على مثال آخر. يقال: قاس ثوبه إذا ذرعه وقدّره بالذراع.

واصطلاحاً: قول (أي لفظ مستعمل مفيد. أو معقول كذلك) مؤلف (أي مركب) على هيئة خاصة من قضايا يلزمها لذاتها بعد تسليمها قول آخر.

شرح التعريف: القول: جنس شامل لكل مركب يخرج عنه كل مفرد مهما تعدد سرداً بلا حكم عليه كزيد، وعمرو، وخالد، ودار. **ومركب** أعني على صورة مخصوصة (هي استكماله لما يعتبر في إنتاجه على الوجه الذي يتكرر فيه الحد الوسط) يخرج القضايا المركبة التي لم ترتبط على هذا

الوجه[١] أو خلت[٢] عن شروط الإنتاج. **ومن قضايا** أي اثنتين فأكثر على سبيل الاستقلال. يخرج ما تألف من مفرد[٣] وقضية، أو قضية[٤]. وعكسها اللازم لها، وكذا القضية المركبة[٥] في الموجهات حيث لا يعد جزآها قضيتين مستقلتين، **ويلزمه لذاته**: يخرج قضايا الاستقراء[٦] والتمثيل[٧]، والمساواة[٨] الآتية حيث تنتج الأولى بواسطة التتبع، والثانية بواسطة العلة، والثالثة بواسطة مقدمة أجنبية تصدق معها إن صدقت، وتكذب إن كذبت، كمقدمة المساواة[٩]، والمباينة، والنصفية فلم يكن لزوم النتيجة في الثلاثة لذات قضايا القياس. **وقول آخر**: هو النتيجة اللازمة لذات مقدمتي القياس بحيث لا تكون عين إحداهما وإلا كان هذيان. ولا جزءاً منهما وإلا كان مصادرة ضد المطلوب حيث إن النتيجة هي المدعى ولا يؤخذ هو ولا جزؤه في الدليل.

ملحوظتان:

١ ـ قد ينتج القياس فاسد الصورة نتيجة صحيحة لخصوص المادة مع تخلف

---

(١) نحو: زيد فهم درسه. أبو بكر قاتل أهل الردة.

(٢) نحو: كل إنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان حيث فقد القياس كلية الكبرى بل لو أنتجت لخصوص المادة كلا شيء من الإنسان بفرس. وكل فرس صهال فهي خارجة لفقد القياس إيجاب الصغرى.

(٣) نحو: خالد بن الوليد. أبو بكر أمّره.

(٤) نحو: كل من جد وجد. حيث يلزمه عكسه: بعض من وجد جد.

(٥) نحو: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة لا دائماً.

(٦) كزيد يحرك فكه الأسفل عند المضغ. وعثمان كذلك. وزيد كذلك. وهكذا الجمل. والبقر إلخ. فكل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

(٧) نحو: النبيذ كالخمر في إسكاره فهو حرام مثله.

(٨) نحو: زيد مساو لعمرو. وعمرو مساوٍ لبكر. فزيد مساو لبكر.

(٩) هي أن مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء وهذه صادقة. والمباينة هي أن مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء وهي كاذبة وقياسها تبعاً لها نحو: أنت مباين للفرس والفرس مباين للناطق حيث ينتج: أنت مباين للناطق. والنصفية هي أن نصف النصف نصف وهي كالمباينة نحو: الاثنان نصف الأربعة والأربعة نصف الثمانية حيث ينتج: الاثنان نصف الثمانية.

الشروط وهذا بالطبع لا يعتبر عند المنطقيين نحو: لا شيء من الإنسان بفرس. وكل فرس صهال حيث ينتج: لا شيء من الإنسان بصهال مع أنه من الشكل الأول وشرطه لينتج إيجاب صغراه وإنما أنتج صدفة لمساواة الوسط للأكبر ومباينتهما للأصغر في السالبة الكلية.

٢ ـ أن إخراج قضايا الاستقراء والتمثيل من القياس المنطقي مفروض فيما لم يتركبا على هيئته المعتبرة وإلا كانا منه، كما سيتبين في لواحق القياس، وليعلم أيضاً أن تسليم قضايا القياس لا يشترط أن يكون بالفعل بل يصح ولو كان فرضاً ليدخل فيه ما يتركب من الكواذب والوهميات التي تكون بالتغافل عنها وعن قتلها بحثاً مسلمات كما سيذكر ذلك في أقسامه من حيث مادته إن شاء اللَّه تعالى. وحينئذٍ يكون معنى لزوم النتيجة للمقدمات تبعيتها لها وجوداً وإن لم تكن تابعة في الواقع، واللَّه أعلم.

أقسام القياس باعتبار حدوده الثلاثة

ينقسم القياس باعتبار حدوده الثلاثة (الحد الأصغر. والوسط. والأكبر) إلى قسمين اقتراني، واستثنائي:

مطلب التكلم على الاقتراني:

١ ـ **القياس الاقتراني**: هو الذي دل على النتيجة بالقوة. بمعنى أنها لم تذكر فيه بهيئتها بل مفرقة الأجزاء فيه كما تقول: كل أمين (وهو الأصغر) يحبه الصادقون، وكل من يحبه الصادقون (وهو الوسط) ذو شرف (وهو الأكبر) ينتج كل أمين ذو شرف، سمي بذلك لاقتران حدوده الثلاثة وعدم الفصل بينها بلكن. ويتركب من حمليات، أو شرطيات، أو مختلفات وإن قال صاحب السلّم، وهو الذي دل على النتيجة بقوة واختص بالحملية. فإن الرأي على خلافه، واللّه أعلم.

ما لا بد منه لينتج القياس:

لا يمكن أن ينتج القياس إلا إذا لوحظ فيه ثلاثة أمور:

١ ـ **الإتيان بوصف جامع** بين طرفي المطلوب (النتيجة) وذلك الوصف هو المكرر المسمى بالحد الوسط.

٢ ـ **اندراج الحد الأصغر** في الوسط بمعنى أن الوسط يكون صادقاً عليه وشاملاً له شمول الكلي لأفراده، ويظهر هذا الاندراج صريحاً في الاقتراني، وبعد التأويل في الاستثنائي الآتي. وبيان التأويل فيه أن يقال عند استثناء عين المقدم لينتج عين التالي: مضمون التالي أمر تحقق ملزومه. وكلما تحقق ملزومه تحقق. وعند استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم: مضمون المقدم أمر انتفى لازمه وكل ما انتفى لازمه منتف. وخلاصة معنى هذا الاندراج أن أفراد الأصغر تندرج في مفهوم

الأوسط المندرج هو في الأكبر لينسحب حكم الأكبر على ذلك الأصغر.

٣ ـ **ترتيب المقدمات** على الوجه الخاص (بأن تتقدم الصغرى على الكبرى في الاقتراني وبالعكس في الاستثنائي مع توفر شروط الإنتاج في كل ضرب وبعد النظر إليها من جهة مادتهما (أهما صادقتان أم كاذبتان)؟ ونظمهما (أهما موجبتان أم سالبتان)؟ فهذه الأمور الثلاثة لا بد من وجودها والعلم بتحققها لينتج القياس نتيجة معتبرة. نص عليه جمهور المنطقيين، واللَّه أعلم.

حدود القياس وأجزاؤه التي منها يتركب:

للقياس حدود ثلاثة تتألف حقيقة منها جميعها (حد أصغر. ووسط. وأكبر).

١ ـ **الحد الأصغر**: ما كان عند أخذ النتيجة موضوعاً أو مقدماً لها. سمي أصغر لقلة أفراده عن أفراد الأوسط والأكبر غالباً. ومن غير الغالب يكون مساوياً لهما. نحو: **كل إنسان ضاحك وكل** ضاحك ناطق. ينتج: كل إنسان ناطق.

٢ ـ **الحد الأوسط**: هو الوصف الجامع بين طرفي المطلوب المكرر بين هذين الحدين (الأصغر والأكبر) الذي بحذفه من القياس تظهر النتيجة، سُمي أوسط لتوسطه بين الحدين (الأصغر والأكبر).

٣ ـ **الحد الأكبر**: ما كان عند أخذ النتيجة محمولاً فيها أو تالياً. سمي أكبر لكثرة شموله عن الأصغر غالباً كما علم.

استلفات: سميت الثلاثة حدوداً لأنها أطراف للمقدمات والحد في اللغة الطرف. وإنما تنسب المقدمة للحد التي اشتملت عليه فالتي فيها الأصغر تسمى الصغرى والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، ويظهر ذلك في الاقتراني بلا تأويل. وفي الاستثنائي بالتأويل المتقدم، واللَّه أعلم.

التمرين السادس

ما هو مقصد التصديقات، وما اعتباره ودرجته في هذا الفن، إشرح

تعريف القياس بعد بيانه لغة واصطلاحاً مبيناً ما يخرج بقيوده قيداً قيداً هل يمكن صدق القياس مع تخلف شروط إنتاجه المعتبرة وكيف صدق ممثلاً ومعللاً، وهل يعتبر، هل تخرج عنه قضايا الاستقراء والتمثيل مطلقاً أم ماذا، ما معنى تسليم مقدمات القياس، ولماذا لم يكن معناه بالفعل، وما الذي يحوجنا إلى التعميم؟ إلى كم ينقسم القياس باعتبار حدوده، ما الذي لا بد منه لينتج القياس، كم حد للقياس وما تعريف كل منها ممثلاً ومعللاً تسميتها، ما معنى مقدمة صغرى أو كبرى، هل يظهر ذلك في الاقتراني والاستثنائي على السواء أم بعد التأويل في الاستثنائي وما هو ذلك التأويل؟

مطلب التكلم
على أشكال الاقتراني الأربعة وضروبها

الشكل لغة: الهيئة والشبه يقال زيد على شكل بكر أي أنه شبيه به وعلى هيئته. واصطلاحاً: هيئة القياس (أي صفته الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار أنه موقع طرفي المطلوب) (أي الحد الأصغر والأكبر) من غير ملاحظة الأسوار. سمي شكلاً لكونه هيئة القياس.

الضرب لغة: الحدث المخصوص والنوع بمعنى القسم يقال: الناس على أضرب أي أقسام وأنواع. **واصطلاحاً:** هيئة القياس (أي صفته الحاصلة بسبب اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار موقع طرفي المطلوب اللذان هما الأصغر والأكبر مع ملاحظة الأسوار كما يقول صاحب السلّم:

الشكل عند هؤلاء الناس يُطلَقُ عَنْ قَضِيتي قياس
من غير أن تعتبر الأسوار إذ ذاك بالضرب له يشار[1]

سمي بذلك لأنه نوع من الشكل فهو أخص منه مفهوماً متحد معه ما صدقا (أي ذاتاً وتحققاً).

عددهما: أما الأشكال فأربعة خاصة بالاقتراني. وأما الضروب فأربعة وستون لكل شكل من الأربعة ستة عشر ضرباً عقلية حاصلة من ضرب أحوال الصغرى الأربعة (أي كونها كلية أو جزئية موجبة أو سالبة) في أحوال الكبرى الأربعة كذلك، لكن المنتج منها واحد وعشرون ضرباً. أربعة للشكل الأول

---

(١) مثال تطبيقها هكذا:

(المقدمة الصغرى	المقدمة الكبرى	النتيجة المطلوبة)
كل من فكر في عمله أتقنه	وكل من أتقن عمله حكيم	ينتج: كل من فكر في عمله حكيم

سور الأصغر طرف المطلوب ١ الوسط المكرر الأكبر طرف المطلوب ٢ الطرف ١ الطرف ٢.

وأربعة كذلك للثاني. وستة للثالث. وخمسة للرابع. وما عدا ذلك عقيم (لا ينتج) قال في السلّم:

فمنتج لأول أربعة كالثان ثم ثالث فستة
وربع بخمسة قد انتجا وغير ما ذكرته لن ينتجا

الشكل الأول: ما كان الحد الوسط فيه محمولاً أو تالياً في الصغرى موضوعاً أو مقدماً في الكبرى نحو: كلما اجتهدت فزت وكلما فزت نجحت.

شرطه إنتاجه اثنان:

١ ـ إيجاب صغراه.

٢ ـ كلية كبراه وبهما ينتج من ضروبه الستة عشر أربعة بطريق التحصيل (أي أخذ المنتج لوجود شرط) أو الإسقاط (أي نفي غير المنتج لتخلف شرطه) ولنبين لك الحالتين ليهديك اللَّه وإيانا إلى النّجْدَيْنِ.

طريق التحصيل: أن يقال: حيث إن صغراه لا تكون إلا موجبة فهي إما كلية أو جزئية. وكبراه لا تكون إلا كلية فهي إما موجبة أو سالبة فـ ٢ في ٢ = ٤ وهي المنتجة.

طريق الإسقاط: أن يقال: إذا لم تكن صغراه موجبة فهي سالبة إما كلية أو جزئية، ولا تنتج مع الكبرى بأحوالها الأربع (أي كونها كلية أو جزئية) موجبة أو سالبة (فـ ٢ في ٤ = ٨ ساقطة بالشرط الأول، وإذا لم تكن كبراه كلية فهي جزئية موجبة أو سالبة ولا تنتج مع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية فـ ٢ في ٢ = ٤ ساقطة بالشرط الثاني، فإذا ضُمتْ إلى ما سقط بالأول بلغت اثني عشر ضرباً عقيمة وبقي المنتج منه على كلا الطريقين أربعة كما يأتي:

١ ـ مركب من كليتين موجبتين نحو: كل محب للَّه سعيد. وكل سعيد مهتد.

٢ ـ مركب من كليتين والكبرى سالبة نحو: كل محب للَّه سعيد ولا شيء من الفاجر بسعيد.

٣ ـ مركب من موجبتين والصغرى جزئية نحو: بعض محب للَّه سعيد. وكل سعيد مهتد.

٤ ـ مركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض محب للَّه سعيد. ولا شيء من السعيد بفاجر.

الشكل الثاني: ما كان الحد الوسط فيه محمولاً أو تالياً في الصغرى والكبرى: نحو: كل شجر نبات. ولا شيء من الحجر بنبات.

شرط إنتاجه: اثنان:

١ ـ اختلاف مقدمتيه في الكيف (أي الإيجاب والسلب).

٢ ـ كلية كبراه.

ضروبه: هي كبقية ضروب الأشكال ستة عشر عقلية. حاصلة من ضرب أحوال الصغرى الأربعة في أحوال الكبرى الأربعة لكن المنتج منها أربعة بطريق الإسقاط أو التحصيل كما يأتي:

طريق الإسقاط: أن يقال بتخلف الشرط الأول وهو اختلافهما بالكيف تخرج ثمانية أضرب عقيمة ما إذا كانت المقدمتان موجبتين (كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين) (أو سالبتين كليتين أو جزئيتين) أو مختلفين فتلك ثمانية وبتخلف الثاني (أي كلية الكبرى) أربعة عقيمة أيضاً ما إذا كانت الكبرى موجبة جزئية مع الصغرى السالبة كلية أم جزئية وما إذا كانت سالبة جزئية مع الصغرى الموجبة، كلية أم جزئية فتلك أربعة تضم إلى الثمانية الخارجة بتخلف الأول تبقى أربعة هي المنتجة.

طريق التحصيل: أن يقال حيث إن الكبرى لا تكون إلا كلية فإما سالبة فتنتج مع الموجبتين الصغريين وإما موجبة فتنتج مع السالبتين الصغريين فتلك الأربعة المنتجة وبيانها كالآتي:

الضرب الأول: مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كلما اجتهدت فأنت فائز ولا شيء من الكسول بفائز.

الضرب الثاني: مركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: لا شيء من الجماد بإنسان وكل مفكر إنسان.

الضرب الثالث: مركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض المجتهد فائز، ولا شيء من الكسول بفائز.

الضرب الرابع: مركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: ليس بعض معصية اللَّه خيراً. وكل طاعة للَّه خير.

الشكل الثالث: ما كان الحد الوسط فيه موضوعاً أو مقدماً فيهما نحو: كلما كان إنساناً كان حيواناً. وكلما كان إنساناً كان ناطقاً.

شرط إنتاجه: اثنان:

١ ـ إيجاب صغراه.

٢ ـ كلية إحدى مقدمتيه نحو: كل إنسان حيوان. وبعض الإنسان ليس بحجر.

ضروبه: ستة عشر كبقية ضروب الأشكال. لكن المنتج منها ستة بطريق الإسقاط أو التحصيل:

طريق الإسقاط: أن يقال الصغرى إذا لم تكن موجبة وهو الشرط الأول فهي سالبة، كلية أو جزئية. وفي كلتا الحالتين لا تنتج مع الكبرى بأحوالها الأربع فتلك ثمانية ساقطة بالشرط الأول. وإذا لم تكن إحداهما كلية وهو الشرط الثاني لم تنتج الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة أو السالبة كبرى، فهذان الضربان سقطا بالشرط الثاني تُضَمُّ إلى الثمانية الخارجة بتخلف الأول تبلغ عشرة عقيمة.

طريق التحصيل: أن يقال حيث إن الصغرى لا تكون إلا موجبة فإن كانت كلية أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع وإن كانت جزئية أنتجت مع الكبرى الكلية موجبة أو سالبة فـ ٤ + ٢ = ٦ أضرب هي المنتجة:

١ ـ مركب من كليتين موجبتين نحو: كل تقي طائع لربه. وكلما كان تقياً كان وفياً.

٢ ـ مركب من كليتين والكبرى سالبة نحو: كل تقي طائع لربه. ولا شيء من التقي بخاسر.

٣ ـ مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو: بعض التقي طائع لربه. ولا شيء من التقي بخاسر.

٤ ـ مركب من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو: كل مجتهد له حظّ حسن. وبعض المجتهد مسرور.

٥ ـ مركب من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى نحو: بعض المجتهد له حظ حسن. ولا شيء من المجتهد بكسول.

٦ ـ مركب من موجبة كلية صغرى وجزئية سالبة كبرى نحو: كل مجتهد لا يُحْرَم من ثمرة عمله. وبعض المجتهد ليس بكسول.

ملحوظة: عند التطبيق على تخلف أحد شرطين مثلاً يلاحظ أن الثاني محقق ثابت وحينئذٍ لا يتكرر الإخراج.

الشكل الرابع: ما كان الحد الأوسط فيه موضوعاً أو مقدماً في الصغرى محمولاً أو تالياً في الكبرى نحو: كل عاقل إنسان وكل مفكر عاقل.

شرط إنتاجه: أحد أمرين:

١ ـ عدم جمع الخستين (الجزئية والسلب) إذا لم تكن صغراه موجبة جزئية (بأن كانت موجبة كلية أو سالبة كلية أو جزئية).

٢ ـ كون الكبرى فيه سالبة كلية إذا كانت صغراه موجبة جزئية.

ضروبه: ستة عشر كبقية الأشكال. لكن المنتج منها خمسة بطريق الإسقاط أو التحصيل.

طريق الإسقاط: أَن يقال إذا لم ينتف اجتِماع الخستين (وهو شرط الحالة الأولى) بأن كانت صغراه سالبة جزئية لم تنتج مع الكبرى بأحوالها الأربع. وكذا إن كانت الصغرى سالبة كلية لم تنتج مع كبرى موجبة جزئية أَو سالبة كلية أو جزئية فتلك سبعة. وكذا إذا كانت الصغرى موجبة كلية لم تنتج مع الكبرى السالبة الجزئية فتلك ثمانية أضرب في كل منهما اجتماع الخستين ساقطة بهذا الشرط. وإذا لم يتحقق الثاني (وهو كون الكبرى سالبة كلية في حال أن الصغرى موجبة جزئية) بأن كانت الكبرى موجبة جزئية أو كلية أو سالبة جزئية لم ينتج أيضاً فتلك ثلاثة عقيمة إلى الثمانية تبلغ أحد عشر ضرباً.

ملحوظة: اجتماع الخستين موجب للعقم سواء أكان في مقدمة واحدة أو مقدمتين. ومن جنس واحد كالسلب فيهما أم من جنسين كالسلب والجزئية فتفطن لذلك هداك اللَّه.

طريق التحصيل: أن يقال إذا كانت الصغرى موجبة كلية أنتجت مع الكبريات الثلاث (الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية) لعدم اجتماع الخستين فيها. وإن كانت موجبة جزئية أنتجت مع الكبرى السالبة الكلية. وإن

كانت سالبة كلية أنتجت مع الكبرى الموجبة الكلية فهذه هي الخمسة المنتجة كما يأتي:

١ ـ مركب من موجبتين كليتين نحو: كل شجاع ذو نجدة. وكل ذي همة شجاع.

٢ ـ مركب من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية نحو: كل شجاع ذو نجدة. وبعض ذي الهمة شجاع.

٣ ـ مركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية: لا شيء مما يزيل العقل بممدوح، وكل مسكر مزيل للعقل.

٤ ـ مركب من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية نحو: كل جبان القلب مذموم. ولا شيء من الممدوح بجبان.

٥ ـ مركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية: بعض جبان القلب مذموم، ولا شيء من الممدوح بجبان.

استلفات: بهذا التفصيل يتبين لك أيها القارئ الحكيم أن جملة المنتج من الأشكال الأربعة واحد وعشرون ضرباً على رأي المتقدمين كما قال [في] السلّم:

فمنتج لأول أربعة ... كالثان ثم ثالث فستة
ورابع بخمسة قد أنتجا ... وغير ما ذكرته لن ينتجا

ملحوظة: حيث إن النتيجة مترتبة على مقدمتي القياس، والمنطقيون إنما يحكمون بالأحوط فهي تابعة لأخسهما كيفاً وكماً، وخسة الكيف السلب كما أنَّ خسة الكم الجزئية، سواء وجدت الخسة منهما معاً أو من أحدهما في مقدمة واحدة أو اثنتين، واللَّه أعلم.

مطلب الاستدلال
على اعتبار شروط الإنتاج في كل شكل

الشكل الأول: شرطوا في إنتاجه إيجاب صغراه وكلية كبراه. **وأما شرطهم**: إيجاب صغراه فلأنها لو كانت سالبة لم يندرج الحد الأصغر في الأوسط. وحينئذٍ لا يطرد صدق النتيجة فتارة تصدق[١] وتارة تكذب[٢]. **وأما شرطهم**: كلية كبراه فلأنها لو كانت جزئية: لجاز أن يكون المحكوم عليه في الصغرى (وهو الأصغر) غير المحكوم به في الكبرى (وهو الأكبر) فلا يتحد طرفا المطلوب. وحينئذٍ يضطرب صدق النتيجة فتارة تصدق[٣] وتارة تكذب[٤] والمعتبر الصدق دائماً.

الشكل الثاني: شرط إنتاجه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية كبراه **أما اختلاف مقدمتيه** كيفاً؛ فلأنهما لو اتحدتا إيجاباً لم يلزم تساوي المحكوم به في الصغرى للمحكوم به في الكبرى. ولو اتحدتا سلباً لم يلزم تباين المحكوم به فيهما وحينئذٍ تضطرب النتيجة فتارة تصدق[٥]. وتارة تكذب[٦]. **وأما كلية كبراه فلأنها** لو كانت جزئية لم يلزم نفي الأكبر عن شيء من أفراد الأصغر لجواز اختلافهما حينئذٍ مع أنه العمدة في إنتاج هذا الشكل. وحينئذٍ تضطرب النتيجة فتصدق[٧] تارة وتكذب[٨] أخرى.

---

(١) نحو لا شيء من الإنسان بحديد. وكل حديد جماد.
(٢) نحو لا شيء من الإنسان بجماد. وكل جماد جسم.
(٣) نحو كل إنسان حيوان. وبعض الحيوان ناطق.
(٤) نحو كل إنسان حيوان. وبعض الحيوان جمل.
(٥) نحو كل ضاحك حيوان وكل كاتب حيوان.
(٦) لا شيء من الإنسان بحجر. ولا شيء من الكاتب بحجر.
(٧) بعض الحجر ليس بحيوان وكل إنسان حيوان.
(٨) نحو كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان.

الشكل الثالث: شرطوا في إنتاجه إيجاب صغراه وكلية إحدى مقدمتيه (بأن لا تكونا جزئيتين) فلا يمنع كليتهما معاً، **أما إيجاب صغراه فلأنها** لو كانت سالبة لم يلزم اجتماع الأصغر بالأكبر إثباتاً ولا نفياً (بمعنى أن ثبوته له وسلبه عنه ليس دائماً) بل قد يثبت وينفي حيناً آخر وحينئذٍ تضطرب النتيجة فتصدق[١] تارة. وتكذب[٢] أخرى. **وأما كلية إحداهما**، فلأنهما لو كانتا جزئيتين معاً لجاز أن المحكوم عليه بالأصغر غير المحكوم عليه بالأكبر. وحينئذٍ تضطرب النتيجة فتصدق مرة[٣] وتكذب[٤] أخرى.

الشكل الرابع: شرطوا في إنتاجه عدم اجتماع الخستين إذا لم تكن صغراه موجبة جزئية وكون الكبرى سالبة كلية إذا كانت صغراه موجبة جزئية، **أما عدم اجتماع** الخستين فلأن اجتماعهما مؤد لعقم النتيجة واضطرابها حيث تصدق[٥] مرة وتكذب[٦] أخرى **وأما** كون الكبرى سالبة كلية فلأنها لو كانت موجبة مطلقاً أو سالبة جزئية لزم عدم اطراد صدق النتيجة أيضاً في بعض تلك الصور واجتماع الخستين في بعضها أيضاً فتصدق[٧] مرة وتكذب[٨] أخرى، وإنما يعتبر المنطقيون ما يصدق دائماً، والله أعلم.

---

(١) نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل إنسان ناطق.
(٢) نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل إنسان جسم.
(٣) نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ناطق.
(٤) نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان جمل.
(٥) نحو لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الجمل بإنسان.
(٦) نحو لا شيء من الإنسان بنبات ولا شيء من النبات بإنسان.
(٧) بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان.
(٨) بعض الحيوان إنسان وكل صاهل حيوان.

بيان مراتب الأشكال من حيث نتائجها وإشارة القرآن الكريم إليها

الشكل الأول: يعتبر في المرتبة الأولى حيث ينتج المطالب الأربعة (الموجبتين والسالبتين) ولأنه جار على النظم الطبيعي المألوف حيث ننتقل فيه من الموضوع إلى الحد الأوسط ثم منه إلى الأكبر فيلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول. ضرورة أن الموضوع من أفراد الوسط الذي شمله الأكبر ويسمى عندهم بالشكل الكامل لما علمت. وفي القرآن الكريم الإشارة إليه قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ينتظم هكذا: أنت غير قادر على أن تأتي بالشمس من المغرب. وكل من هذا شأنه ليس بربي. ج: أنت لست بربي.

الشكل الثاني: يعتبر في الدرجة الثانية بعد الأول لاشتمال صغراه على موضوع المطلوب كالأول. لكنه لا ينتج إلا سالبة كلية أو جزئية حيث اشترطوا في إنتاجه اختلاف مقدمتيه كيفاً. والنتيجة دائماً تتبع الأخس كما يقول الشاعر:

إن الـزمـان لَـتَـابـع أَرْذَالَـهُ تَـبَـعَ الـنـتـيـجـة لـلأَخَـسّ الأَرْذَلِ

هذا وفي القرآن الكريم إشارة إليه قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾ [الأنعام: ٧٦] ﴿فَلَمَّآ أَفَلَتۡ﴾ [الأنعام: ٧٨] الآية. حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه السلام ينتظم هكذا. هذا آفل أو هذه آفلة. ولا شيء من الإله بآفل. ج: هذا أو هذه ليست بإله.

الشكل الثالث: منزلته هي الثالثة بعد سابقيه لمشاركته للأول في إيجاب صغراه. لكنه لا ينتج إلا جزئية موجبة أو سالبة، وذلك لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر فلا يلزم من إثبات الأصغر إثبات الأكبر ولا من نفي

الأكبر نفي الأصغر للقاعدة القائلة لا يلزم من إثبات الأعم إثبات الأخص ولا من نفي الأخص نفي الأعم.

إشارة القرآن الكريم إليه: قال تعالى رداً على اليهود القائلين ما أنزل اللَّه على بشر من شيء: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١] ينتظم هكذا: موسى بشر، موسى أنزل اللَّه عليه الكتاب. ينتج: بعض البشر أنزل اللَّه عليه الكتاب.

الشكل الرابع: ليست له منزلة إلا تأخيره عن الثلاثة لبعده عن الطبع جداً، حيث ننتقل فيه من الحد الأوسط إلى الأصغر مع أن المناسب للطبع العكس، ولأنه يحتاج إلى تغييرين حيث كان موضوع المطلوب محمولاً في صغراه موضوعاً في كبراه، فعند تركيب النتيجة: يجعل ما كان محمولاً موضوعاً، ثم ما كان موضوعاً محمولاً بخلاف البقية، واللَّه أعلم. ولهذا قال بعضهم: ليس في القرآن الكريم إليه إشارة. لكنها ثابتة على الرغم من إنكاره قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ينتظم منها هكذا: كل غير القادر على أن يأتي بالشمس من المغرب ليس بربي، وأنت من غير القادر على ذلك. ينتج: فلست ربي أنت.

وعلى هذا الإنتاج أورد المنكر: أن تركيب النتيجة ليس على نسق عربي. فزيف إيراده بأن المنطقيين أسراء المعنى لا همة لهم في تصحيح التركيب على نسق عربي. **أما النتيجة:** فتارة تكون جزئية موجبة. كما في ضربيه (الأول، والثاني) ولم تكن فيهما كلية لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، وقد سبق تعليله، ولأن شرط كلية النتيجة (وهو عموم وضع الأصغر في الصغرى أو في عكسها) (بمعنى أنه لا يكون مقيداً بحالة خاصة) ليس بموجود فيهما. وتارة سالبة كلية كما في ضربه الثالث، وذلك لانتفاء جواز كون الأصغر غير مباين فيه للأكبر، وأيضاً الأصغر فيه عام الوضع في العكس، وتارة سالبة جزئية كما في ضربيه (الرابع، والخامس) وذلك لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر ولا يجوز سلب الأعم عن الأخص بحال، نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان.

تنبيه: ما ذكر هو رأي المتقدمين في إنتاج هذا الشكل. أما المتأخرون فشرطوا في إنتاجه أحد أمرين:

١ ـ إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى.

٢ ـ اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما، وبمقتضى هذين الشرطين ينتج: ثمانية يمكنك أيها الفطن استخراجها فلا داعي للإطالة بذكرها.

التمرين السابع

ما معنى الشكل في لغة العرب وفي عرف المنطقيين ثم الضرب أيضاً، ثم النسبة بينهما عرفاً، كم عدد الأشكال وضروبها العقلية ثم المنتجة وكيفية أخذها إجمالاً؟ عرّف كل شكل على حدته ذاكراً ضروبه المنتجة مستخرجاً لها بكلتا الطريقتين (التحصيل والإسقاط) ممثلاً لما تذكره، أذكر الدليل على اعتبار شروط الإنتاج في كل شكل، أذكر درجة كل بالنسبة لغيره، هل يشير القرآن الكريم إليها وكيف ذلك؟ بيّن ذلك بالأمثلة المختصة بكل شكل، ما الذي ينتج المطالب الأربعة ويسمى بالكامل، لم أنتج الثاني سالبة دائماً والثالث جزئية دائماً؟ علل جزئيتها وسلبها جزئياً أو كلياً في الشكل الرابع.

تنبيهات:

١ ـ هذه الأشكال الأربعة بما لها مختصة بالقياس الاقتراني، لا توجد في الاستثنائي.

٢ ـ قد يحذف من القياس إحدى مقدمتيه للعلم بها كما تحذف النتيجة كثيراً لذلك، إلا أنه لا يجوز حذف المقدمتين جميعاً اكتفاء بذكر النتيجة فإنه لا يعلم المحذوف حينئذٍ. **مثال حذف** الصغرى أن يقال: هذا يُحَبُّ لأن كل حلو يحب أصل نظمه هكذا: هذا حلو. وكل حلو يحب وذلك للقاعدة الآتية في التنبيه الرابع. **ومثال حذف** الكبرى هكذا: هذا يحب لأنه حلو، أصل نظمه هكذا: هذا حلو. وكل حلو يحب، وهو مثال لحذف النتيجة أيضاً تقديرها بعده هكذا. فهذا يحب.

٣ ـ يجب أن تنتهي مقدمات القياس إلى الضرورة بحيث يكون مشعوراً بها تماماً مسلمة عند العقل حتى يمكن التوسل بها إلى المطلوب، إذ لو كانت نظرية لم تصلح أن تكون موصلاً لخفائها، ولو توقفت على شيء نظري يتوقف على المدعي لزم الدوران انتهت إلى غاية، أو التسلسل إن لم

تنته، كأن يقال في بيان المعلوم: المعلوم ما تعلق به العلم. والعلم ما تعلق بالمعلوم. فإن شرح أحدهما موقوف على العلم بالآخر.

٤ ـ إذا ذكرت أي دعوى وعللت بشيء بعد إذ أو اللام مثلاً فطريق نظم الدليل على النظام المنطقي: أن يجعل موضوع المدعي حداً أصغر، ومدخول أداة التعليل حداً أوسط. والحال المحكوم به الذي هو محمول الدعوى حداً أكبر. وهذا في الاقتراني ولو أريد استثنائياً: جعل نقيض الدعوى مقدماً، ونقيض مدخول أداة التعليل تالياً. ثم يستثنى نقيض التالي لينتج نقيض المقدم، أو يُجْعَل مدخول الأداة مقدماً، والدعوى تالياً.

التطبيق: إذا قيل شأن مصر ارتفع ليقظة أبنائها العاملين. نظم اقترانياً هكذا: شأن مصر مقارن ليقظة أبنائها. وكل ما هو كذلك فهو مرتفع ينتج: شأن مصر مرتفع، ونظم استثنائياً هكذا: لو لم يكن شأن الأمة مرتفعاً لما تيقّظ أبناؤها، لكنهم يقظون أو: لو ثبتت يقظة أبناء مصر لصار شأنها مرتفعاً. لكنهم يقظون: ينتج: فشأنها مرتفع.

٥ ـ رمز بعض الشيوخ إلى المنتج من كل شكل مشيراً بمبدأ كل كلمة إلى صفة كل مقدمة كيفاً وكماً، وقد أشرنا بالرقم لعدده قال:

في الشكل الأول:

كوى كبدي كريرُ لِمَى بلحظٍ، كأن به لقلب الحب نارا
(١) (٢) (٣) (٤)

وفي الثاني:

كفي لِمَ لَاكَرمْتَ بوصل لَاهٍ سَباهُ كمَال قَدٍّ فيه حارا
(١) (٢) (٣) (٤)

وفي الثالث:

كفاني كَفُّ كن لي بالصفا كمْ بَنى لي كَفُّ بعدَكمو ستارَا
(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦)

وفي الرابع:

كتبتمْ كلَّ كائنة بخد لكم كم كَانَ لو بتنا لَنارا
١ ٢ ٣ ٤ ٥

كـرهـت سـواكـمـو لارى بـوصـل فـتـلـك رمـوز شـكـلـكـمـو جـهـارا
فـخـذ كـافـاً لـمـوجـبـة وكـلـي وبـا لـلـمـوجـب الـجـزئـي أشـارا
وخـذ لامـاً لـسـالـبـة وكـلـي لـجـزئـي سـلـبـتَ الـسـيـن صـارا
فَـهـاك وراع شـكـلَ تَـقِـيّ ربـي كـسـاه جـلالـة فـذكـا ونـارا

مطلب التكلم على القياس الاستثنائي

تعريفه: هو ثاني أقسام القياس المنطقي، وهو ما تركب من مقدمتين إحداهما شرطية في أوله وتسمى الكبرى، والثانية بعدها مبدوءة بأداة استثناء وتسمى الصغرى. وهو بهذا الترتيب عكس الافترائي. **ويرسم** بأنه: ما دل على صورة النتيجة في نظمه بالفعل. نحو: كلما طلعت الشمس فالنهار موجود. لكنها طلعت. ينتج: فالنهار موجود.

أقسامه: ينقسم إلى قسمين (اتصالي، وانفصالي):

١ ـ الاتصالي: ما كانت كبراه (أي مقدمته الأولى) شرطية اتصالية.

٢ ـ الانفصالي: ما كانت كبراه (أي مقدمته الأولى) شرطية انفصالية.

ضروب الاتصالي: أما العقلية فأربعة (استثناء عين المقدم أو نقيضه، أو عين التالي أو نقيضه) لكن المنتج منها اثنان:

١ ـ (استثناء عين المقدم لينتج عين التالي) وذلك لأن المقدم ملزوم، والتالي لازم، ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم، سواء أكان اللازم مساوياً لملزومه أم أعم منه. ولا يكون اللازم العقلي أخص من ملزومه لاقتضاء ذلك وجود الملزوم بلا لازم وهو بديهي البطلان.

٢ ـ (استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم) وذلك لأن انتفاء اللازم يوجب في الملزوم. **وإنما لم ينتج** استثناء نقيض[١] المقدم، ولا عين[٢] التالي: لأنه لا يلزم من نفي الملزوم نفي اللازم، ولا من وجود اللازم وجود الملزوم، لجواز أن يكون اللازم أعم. وقد ينتجان لخصوص المادة[٣] قال في السلّم:

---

(١) نحو لو كان إنساناً لكان حيواناً. لكنه ليس بإنسان. فلا ينتج أنه ليس بحيوان.

(٢) كما يقال في المثال لكنه حيوان. فلا ينتج أنه إنسان لأن الحيوان أعم.

(٣) نحو كلما كان إنساناً كان ناطقاً. فإنه ينتج في الأربعة لمساواة اللازم الملزوم.

ورفـــعُ تـــال رنـــعَ أول ولا يـلـزم في عـكـسـهـمـا لـمـا انـجـلا

ضروب الانفصالي: هي على ثلاثة أقسام بحسب كبراه (لأنها إما حقيقية، أو مانعة جمع، أو خلو) ويختلف الإنتاج بحسبها.

الأول: كبراه حقيقية وينتج في أربعة. لكن شرطها هنا أن تتركب من الشيء والمساوي لنقيضه وإلا كانت الاستثنائية عين النتيجة[١] في بعض الصور فيلزم الاستدلال على الشيء بنفسه.

١ ـ استثناء عين المقدم لينتج نقيض التالي. نحو: العدد إما زوج أو فرد، لكنه زوج، ينتج فليس بفرد.

٢ ـ استثناء عين التالي لينتج نقيض المقدم نحو: العدد إما زوج أو فرد. لكنه فرد. ينتج فليس بزوج.

٣ ـ استثناء نقيض المقدم لينتج عين التالي. نحو: العدد إما زوج أو فرد. لكنه ليس بزوج. ينتج فهو فرد.

٤ ـ استثناء نقيض التالي لينتج عين المقدم. نحو: العدد إما زوج أو فرد. لكنه ليس بفرد. ينتج: فهو زوج.

والثاني: كبراه مانعة جمع وينتج منه اثنان (عين أحدهما).

١ ـ استثناء عين المقدم لينتج نقيض التالي. نحو: هذا الجسم إما أحمر أو أخضر. لكنه أحمر. ج. فليس بأخضر.

٢ ـ استثناء عين التالي لينتج نقيض المقدم. نحو: هذا الجسم إما أحمر أو أخضر لكنه أخضر ينتج فليس بأحمر.

الخلاصة إن وضع أحدهما (أي إثباته) رفع للآخر. حيث كانا ضدين. والضدان لا يجتمعان في الوجود، **ولم** ينتج رفع أحدهما عين الآخر في الصورتين. حيث لا يلزم من رفع أحد الضدين إثبات الآخر ولا نفيه.

والثالث: كبراه مانعة خلو. وينتج منه اثنان (رفع أحدهما).

١ ـ استثناء نقيض المقدم لينتج عين التالي. نحو: هذا إما أن يرى النور أو لا يبصر. لكنه لا يرى النور. ج. فهو لا يبصر.

---

(١) نحو إما أن يكون الموجود قديماً أو غير قديم. لكنه غير قديم. حيث ينتج فهو غير قديم.

٢ ـ استثناء نقيض التالي لينتج عين المقدم. نحو: هذا إما أن يرى النور أو لا يبصر. لكنه يبصر. ج. فهو يرى النور. ولم ينتج وضع أحدهما رفع الآخر. لجواز اجتماعهما في الوجود.

شروط إنتاج الاستثنائي بقسميه (الاتصالي والانفصالي) ثلاثة:

١ ـ أن تكون الشرطية موجبة. إذ لو كانت سالبة لسلبت اللزوم أو العناد فلا يكون بين المقدم والتالي اتصال ولا انفصال. وحينئذٍ لا يلزم من إثبات المقدم إثبات التالي. ولا من رفع التالي رفع المقدم.

٢ ـ أن تكون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية. إذ لو كانت اتفاقية لتوقف العلم بها على العلم بصدق التالي. والعلم بصدق التالي قد يتوقف على العلم بصدقها فيلزم الدور الباطل.

٣ ـ كلية إحدى مقدمتيه. إذ لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم أو العناد في بعض الأوقات والاستثناء في بعض آخر. فلم يلزم من إثبات أحدهما ولا نفيه إثبات الآخر ولا نفيه مع أنه يشترط اتحادهما فيه وقتاً ووضعاً. واللَّه ورسوله أَعلم.

مطلب التكلم على لواحق القياس

يلحق بالقياس المنطقي في الاستدلال أربعة: (القياس المركب. وقياس الخلف والاستقراء والتمثيل).

١ ـ **القياس المركب**: ما تألف من قياسين بسيطين فأكثر. وإن لم يذكرا في نظمه بتمامهما وهو قسمان: متصل النتائج، ومفصولهما.

أ ـ **متصل النتائج**: ما ذكرت فيه النتائج على أن يجعل كل منها صغرى لمقدمة تُجتلَب بعدها مما ترتبط بها في المعنى، نحو: كلما حافظت الشبيبة على دينها القويم حفظت قوتها وسلمت ماليتها وكملت آدابها ودامت قوميتها. وكلما توفر لديها ذلك نالت سعادتها. ينتج: كلما حافظت الشبيبة على دينها القويم نالت سعادتها فتجعل صغرى لهذه الكبرى المناسبة، وكل من نالت سعادتها وصلت إلى عز الاستقلال وسكنت ذرى الكمال. وهكذا.

ب ـ مفصول النتائج: ما لم تذكر فيه النتائج للعلم بها. نحو: لو لم يكن لهذا العالم مدبر حكيم قدير يخص كل نوع بمزاياه لوُجد بالطبيعة كما يقول المخَرّفُونَ. ولو وجد بالطبيعة لما اختلف في نبات يُسْقَى بماء واحد وتخلف مع توفر أسبابه العادية. لكنه يختلف ويتخلف ينتج: فليس يوجد بالطبيعة، وإنما كان من اللواحق بقسميه. لمخالفته في الصورة للقياس البسيط.

٢ ـ **قياس الخلف**: ما تركب من قياسين: أحدهما اقتراني. وثانيهما استثنائي بحيث يكون الفرض منه إثبات الشيء بإبطال نقيضه. ويرجع إجمالهما إلى ما يأتي:

لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه، ولو تحقق نقيضه لتحقق المحال. ج: لو لم يتحقق المطلوب لتحقق المحال تجعل كبرى للقياس الاستثناء هكذا: لو لم يتحقق المطلوب لتحقق المحال. لكن المحال ليس

بمتحقق. ج: فالمطلوب ليس بمتحقق. وبالمثال في الفقه مثلاً: لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة في مال الصبي لتحقق وجوبها عليه، ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة عليه. ينتج: لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة عليه لتحقق وجوب الصلاة عليه. فنجعل كبرى للاستثنائي ويقال لكن وجوب الصلاة عليه محال. ينتج: فعدم انتفاء وجوب الزكاة محال. فثبت أنها لا تجب وهو المطلوب.

٣ ـ **الاستقراء**: هو تصفح (أي تتبع) الجزئيات للحكم على كلّيها بحكمها. فإن كان للكل فتام. وإلا فناقص. إلا أن الاستقراء التام يفيد اليقين والقطع بالنتيجة فلا يعد من لواحق القياس وإنما يُعَدُّ منه الناقص. حيث يفيد الظن بها، لجواز وجود جزئي لم يستقرأ يكون حكمه مخالفاً لما استقرئ. وسبق أيضاً أنه إنما يجعل من اللواحق إذا لم يُرَدَّ إلى القياس المنطقي (بأن يركب على صورته المعتبرة في الإنتاج). **مثاله قبل الرد**: الإنسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والبهائم تحرك فكها كذلك. والطيور تحرك منقارها الأسفل عند اللقط فكل حيوان يحرك فكه أو منقاره الأسفل عند المضغ أو اللقط. **ومثاله بعد الرد**: كل حيوان إما إنسان أو بهائم أو طيور. وكل واحد منها يحرك فكه أو منقاره الأسفل عند المضغ أو اللقط. ينتج: كل حيوان يحرك إلخ سمي بالاستقراء لابتناء مقدماته على التتبع. وكان يسمى بقسميه بالقياس المقسم إلا أنهم خصوا هذا الاسم بالتام. والاستقراء بالناقص طلباً للفرق بينهما.

٤ ـ **التمثيل**: وهو التشبيه عند البيانيين. والقياس في أصول الفقه، ومحصله إلحاق جزئي بآخر مشارك له في علة الحكم ليثبت للأول الحكم الثابت للآخر. ولا بد من فرق بينه وبين التشبيه عند البيانيين حيث تكفي عندهم المشاركة الادعائية دون الأصوليين والمنطقيين إلخ إلخ.

مطلب التكلم
على أقسام الحجة باعتبار المادة

تنقسم الحجة (أي الدليل) باعتبار مادتها (أي أجزائها التي تتركب منها) إلى قسمين نقلية وعقلية.

١ ـ **الحجة النقلية**: ما كانت من قِبَلِ الشرع الشريف من كتاب (أي قرآن). أو سُنة أو إجماع. أو قياس أصولي أو استدلال، بمعنى أن حجيتها ثابتة باعتبار ورودها من الشرع الموثوق به.

٢ ـ **الحجة العقلية**: ما كانت دليلاً من قبل العقل بحيث لا تتوقف على النقل.

أقسامها: هي الصناعات الخمس المنظومة في قول السُّلم:

خطابة شعر وبرهان جدل وخامس سفسطة نلت الأمل

وهي خمستها محك أنظار، ومواقع عثار، جديرة بالالتفات إليها، والإحاطة بما لها وعليها، وقد اعتنى بها القدماء ونوه بشأنها الإمام الغزالي في كتابيه (محك النظر ومعيار العلم) وكفاها أنها سبيل التغلب على الخصوم، والمنبه الوحيد، على ما بكلامه من كلوم، وبالجملة من لم يعرفها لم يكن بالنقد بصيراً ولا بالمنطق خبيراً.

أولها: البرهان: وهو قياس مؤلف من مقدمات كلها يقينية. أي مجزوم بها بحيث لا تقبل الزوال.

واليقين: هو اعتقاد الذهن الجازم الذي لا يقبل الزوال أيضاً.

ما يتركب منه البرهان: إنما يتركب من القضايا اليقينية التي لا تقبل الزوال وهي على قسمين: (ضروريات، ونظريات).

فالضروريات: ست:

١ ـ **الأوليات**: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين بلا توقف على شيء آخر متى كان المتصور سليم الفطرة، سواء أكان تصور الطرفين أو أحدهما بديهياً أم كسبياً نحو: الكل أعظم من الجزء والعالَم المختلف المزاج في حاجة إلى من يخصصه. **ويلحق بالأوليات**: القضايا التي قياسها معها: وهي ما توقف الحكم فيها على واسطة لا تغيب عن الذهن. نحو: الأربعة زوج. فإن تسليم نسبتها متوقف على هذا القياس الحاضر هكذا. الأربعة تنقسم بمتساويين. وكل ما هو كذلك فهو زوج.

٢ ـ **المشاهدات**: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بالحس الظاهر، ولذا تسمى بالمحسوسات. نحو النار مسخنة والشمس مشرقة.

٣ ـ **المجربات**: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة تكرار المشاهدة بحيث يفيد اليقين نحو: السنامكي مسهل، والأخ التقي صغى.

٤ ـ **المتواترات**: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع من قوم يستحيل في العادة اتفاقهم على الكذب نحو: مكة في الحجاز.

٥ ـ **الحدسيات**: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة تكرار المشاهدة وسبب معلوم السببية والماهية معاً. نحو: نور القمر مستفاد من نور الشمس. **والحدس**: بفتح الحاء وسكون الدال سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب أي سنوح الأدلة وحضورها مع النتائج في الذهن دفعة واحدة.

٦ ـ **الوجدانيات**: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بالحس الباطن وسماها السلم بالمشاهدات كأن لنا حلماً وكرماً وعلماً.

ملحوظتان:

أ ـ تتميز المجربات عن الحدسيات بأمرين.

١ ـ أن السبب في الحدسيات يلزم أن يكون معلوم السببية (أي العلية) والماهية معاً، وفي المجربات يلزم أن يكون معلوم السببية لا غير.

٢ ـ أن المعنى في الحدسيات يحصل بلا اختيار للإنسان فيه. والمجربات بالعكس.

ب ـ تنازع المنطقيون في القضايا التي قياساتها معها:

فالرأي الأول: أنها داخلة في الأوليات وتعرف حينئذٍ بأنها التي لا تحتاج في الجزم بها إلى استعانة من الحس وإن توقفت على وسط (أي دليل) حاضر.

والرأي الثاني: إدخالها في المحسوسات بالحس الباطن. ويرى تقسيم المحسوسات إلى قسمين: ظاهرة كما تقدم وباطنة كهذه.

والرأي الثالث: أنها في الأصل نظرية. والآن أصبحت ضرورية لا يتوقف العلم بها على شيء. وحسنوا هذا الأخير، واللَّه أعلم.

٢ ـ النظريات من اليقينيات: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة الدليل وإعمال الفكر. نحو: العالم الممكن مفتقر إلى من يرجحه. حيث يقال: العالم قابل للوجود والعدم على السواء. وكل ما هو كذلك مفتقر إلى من يرجح وجوده على عدمه. ينتج: العالم مفتقر إلى من يرجح وجوده على عدمه نتيجة يقينية.

أقسام البرهان: ينقسم البرهان إلى قسمين لِميٌّ وأنيٌّ:

أ ـ البرهان اللمي: ما كان الحد الوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر ذهناً وخارجاً. بمعنى أنه يستدل فيه بالعلة على المعلول والمؤثرعلى الأثر نحو: كل خائن معدوم الشرف، وكل معدوم الشرف مهان سمي لمياً لإفادته اللمية (أي العلية) وابتنائه عليها.

ب ـ البرهان الأني: ما كان الحد الوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر ذهناً فقط بمعنى أنه يستدل فيه بالمعلول على العلة والأثر على المؤثر نحو: هذا معدوم الشرف. ولا شيء من معدوم الشرف بمخلص سمي أنياً لإفادته ثبوت الحكم في الخارج دون عليته فيه حيث إن ما فيه بعكسه في الترتيب. ولهذا لا يسمى لمياً.

ما يتركب منه غير البرهان:

يتركب غير البرهان وهو بقية الصناعات الخمس من القضايا الغير

اليقينيات، وعدتها ست (مشهورات. ومسلمات. ومقبولات. ومظنونات. ومخيلات. ووهميات) قال الشاعر:

مِنَ المُسَلَّم ومشهورٍ جَدَل خطابةٌ من ظنٍ أو ما يُقْتَبَلْ
شعر من المَخيلات سفسطة من وهمٍ أو شبيهِ اعلمْ ضابطه

٢ ـ الجدل: هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصمين بحسب أمزجة المتخاطبين واصطلاحهم في تكالمهم. **والغرض** منه إلزام القاصر عن إدراك البرهان. أو التعمية على الخصم القادر حتى يضل سبيل التغلب نحو: هذا يراعي حقوق صاحبه ويرضيه وكل ما هو كذلك فهو محمود، إذ ليست تصح على إطلاقها.

٣ ـ الخطابة: هي قياس مؤلف من مقدمات مظنونة أو مقبولة تورد بصيغة الجزم ممن يعتقد فيه ويوثق به كعالم ديني أو زعيم سياسي. وخطيب عرف بالوعظ والإرشاد، **والغرض منه** ترغيب الناس فيما ينفعهم، وتنفيرهم مما يضرهم نحو: سفور المرأة معرة لأهلها ولزوجها وكل ما هو كذلك يجب الرجوع عنه ومحاربته.

٤ ـ الشعر: وهو قياس مؤلف من مقدمات مخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض ومما يزيده تأثيراً في النفوس صدورها موزونة مقفاة. أو من ذي صوت حسن يتغنى بها. **والمقصود منه** التأثير والانفعال نحو: هذه الحائط ينتشر منها التراب. وكل ما هي كذلك فهي تنهدم.

استنتاج: من هذا يعلم أنه لا يشترط فيه وزن. فإنه وضع يوناني لا يلتزم الوزن العربي.

٥ ـ السفسطة: وهي قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة أو شبيهة بالحق أو بالمشهور فهي ثلاثة **أُولاها** هذه.

و٢ ـ منها المغالطة: وهي قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة شبيهة بالحق كقولك: هذه فرس (مشيراً إلى صورة منقوشة على ورق) وكل فرس تجري فإنه ينتج: هذه تجري.

و٣ ـ منها المشاغبة: وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالمشهور نحو: هذا يتكلم بالعربية أو بكلام العلماء وكل ماهو كذلك عالم. **ومن**

المشاغبة نوع يسمى بالمشاغبة الخارجية وهو شغل الخصم بكلام يعيبه أو إشارة يستاء منها ليكسر حدة ذكائه فيتغلب عليه. وقد تدعو إليها ضرورة المناظرة. فكل من المغالطة، والمشاغبة سفسطة. ومستعملها سوفسطائي (أي محب الحكمة المموهة) إن خاطب بها الحكيم، ومشاغبيٌّ إن خاطب بها الجدلي. ومغالط لنفسه إن لم يعرف منار غلطه. **ترتيب الخمسة في القوة:** هي في القوة على هذا الترتيب. البرهان فالجدل، فالخطاب. فالشعر. فالسفسطة.

ارتباط الدليل بالنتيجة:

اختلف أهل المنطق في ارتباط العلم أو الظن بالمقدمات بالعلم أو الظن بالنتيجة على أقوال أربعة كالآتي:

١ ـ **لإمام الحرمين:** قال: الارتباط بينهما عقلي بلا تعليل (أي تأثير) أو تولد (أي تأثر قهري) بشرط عدم المنافي كالغفلة ووجود الشرط الذي هو توجه النفس مع الاستعداد الكافي للفهم.

٢ ـ **للمعتزلة:** قالوا الارتباط بينهما بالتعليل (أي الوجوب والتأثير) على معنى أن إدراك المقدمات يوجد الإدراك بالنتيجة بلا تخلف.

٣ ـ **للمعتزلة:** قالوا أيضاً هو بالتولد (أي التأثر) على معنى أن إدراك المقدمات تأثر بالقدرة الحادثة للمستدل فنشأ عنه إدراك النتيجة بلا تخلف.

٤ ـ **للشيخ الأشعري:** قال هو عادي. على معنى أن الحاصل عادة بعد إدراك المقدمات إدراك النتيجة وقد يتخلف. وأوجه هذه الأقوال أولها، واللَّه أعلم.

استنتاج: يؤخذ من هذا أن هناك ارتباطاً بين الظن بالمقدمات والظن بالنتيجة متى صحت صورة القياس. ولا يزيل ذلك عروض نسيان. أو إمكان ما ينافيه. فإن إمكان الزوال يعارضه إمكان الحصول العقلي على ما هو الأوجه، أو العادي على الرأي الأخير.

كيف يخطئ القياس. ومثار ذلك:

يرجع الخطأ في القياس إلى سببين جوهريين:

١ ـ الخطأ في مادته.

٢ ـ في صورته وكم خفيا على كثير، وذل فيهما الجم الغفير.

١ ـ الخطأ في مادة القياس: سواء أكان في اللفظ، أم في المعنى:

أما في اللفظ: فبأن يكون لفظ الحد الوسط مشتركاً اشتراكاً لفظياً بين معاني متعددة، ثم يراد به في الصغرى معنى، وفي الكبرى معنى آخر، فتصدق المقدمتان دون النتيجة. نحو هذا قرء (تعني طهراً) وكل قرء يحرم الوطء فيه (تعني حيضاً) فإنه لا ينتج على عمومه كل قرء يحرم الوطء فيه لكذب كليتها بالطهر الذي لا يحرم فيه، أو بإطلاق المباين على مباينه إطلاق المترادفين. نحو هذا صارم (ومعناه السيف القاطع لكنك تريد غير القاطع). وكل صارم سيف (ومعناه السلاح المخصوص قاطعاً أم غير قاطع). وحينئذٍ تكذب الصغرى فلا تثبت النتيجة.

وأما في المعنى: فبأن يجعل العرضي ذاتياً أو بالعكس. نحو: الجالس في القاطرة متحرك. وكل متحرك لا يثبت في موضع. فإن الصغرى تكذب، إذا أريد بالتحرك فيهما التحرك بالذات وتكذب الكبرى، إذا أريد فيهما التحرك بالعرض (أي بالتبع) فإذا خالفنا بينهما لم يتكرر الوسط. **فمثار الغلط والخطأ** حينئذٍ: التباس المقدمة الصادقة بالكاذبة على المستدل أو المستمع ومرجع ذلك اشتراك اللفظ. أو تخالف المعنى **وقد يكون** الخطأ في المادة من غير التباس ولا كذب، بل لتخلف ما يعتبر في حقيقة القياس، كأن تكون النتيجة أو مرادفها عين إحدى المقدمتين. نحو: هذه نقلة، وكل نقلة حركة. فإن النقلة هي الحركة. فليست النتيجة قولاً آخر كما هو المعتبر. **ومع الكذب بلا التباس.** كأن يحكم على أفراد جنس بحكم النوع. نحو: الفرس حيوان، وكل حيوان ناطق. وهذا لماع أصفر، وكل لماع أصفر ذهب. ويسمى هذا الأخير إيهام العكس. وحقيقته: أن يقلب الغالط. أو المغالط أحد جزأي القضية مكان الآخر ومما يشبه هذا أن يجعل غير القطعي بمنزلة القطعي: كأن يقول في جسم لونه كالذهب: هذا ذهب، وكل ذهب يصلح ثمناً إلخ إلخ.

٢ ـ الخطأ في صورة القياس: وذلك يحصل بتخلف أحد الشروط المعتبرة في إنتاج القياس، أو ما به يتكون. فهذان السببان مما يلتفت إلى بحثهما

من هو في الاستدلال وآداب البحث حكيم. واللَّه بكل شيء عليم. اللهم اجعله لدى عزتك عملاً مقبولاً، وعند خلقك خيراً وأحسن مقيلاً، وصلِّ اللهم على صفوة خلقك بكرة وأصيلاً، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، واكتب السعادة ربنا للعاملين آمين آمين.

في ١٤ صفر الخير من سنة ١٣٤٦ هجرية على صاحبها أفضل التسليمات وأذكى التحية.

خاتمة الكتاب في الاستدلال الاستنباطي

زعم الحديثون أن الاستدلال المنطقي في العصر القديم، كان قاصراً على القياس الاستدلالي. بمعنى إقامة قضيتين فأكثر على ترتيب خاص لإثبات قضية أخرى إن توفر هذا الترتيب صدقت النتيجة وإلا فلا. وسموه لهذا استدلالاً غير مباشر. ثم قالوا!!: إن المنطقي في العصر القديم فاته الإلمام بقسم لا يستهان به، ولا يقل أهمية عن سابقه. ذلك هو الاستدلال الاستنباطي. أي الاستدلال المباشر، يعنون به الاستدلال على أية دعوى، **بالملاحظة** الحسية، التي تشتمل التجارب العلمية، ونقل الخلف عن السلف إلخ. **والافتراض**. «أي إعمال الفكر في فهم ما يدرك حسياً». **وبالاستدلال والبرهان**. «أي إثبات المفروض بالأدلة المبنية على التجربة» **وبالتطبيق** على الجزئيات الخارجية إلخ وفضل هذا على سابقه أنه لا يتوقف في إثبات المدعي على قضيتين إلى آخر ما قالوا من غلغلة المستحدثين.

رأينا في ذلك: أن ما توهموه زائداً هو في الحقيقة نوع من سابقه، وغاية ما في الأمر أن المقدمات لم تذكر عند الاستدلال، إما للاكتفاء بأن الدعوى بلغت حد الضرورة، فلا تحتاج والحالة هذه للبرهنة، بل يكتفى فيها بالملاحظة والتطبيق. أو للعلم بالمحذوف، على ما يتبين من المذكور في التنبيهات صحيفة ١١٥ من هذا الكتاب. وما ذكروه من الأربعة، شروط مثل التي ذكرت فيما لا بد منه لينتج القياس. صحيفة ١٠٠ من هذا الكتاب: فلم يفت الأقدمين الإلمام به كما زعموه. أجل. فاتهم هم تطبيق نظريتهم وإدراك رمزهم، فقالوا في حقهم ما قالوا.

هدانا اللَّه جميعاً لما فيه السداد، وسلك بنا سبيل الرشاد، حسبنا اللَّه وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

فهرس المحتويات

مقدمة ٥
ترجمة المؤلف ٧
اسمه ونسبه ٧
ولادته ونشأته ووفاته ٧
الدراسة والوظائف ٧
بعض مؤلفاته ٨
بعض ما قام بتصحيحه من الكتب ٨
الباعث على تأليف الكتاب ١٢
مقدمة في نشأة فن المنطق وتاريخ تدوينه ١٤
التربية الفكرية وآلَاتُهَا والغاية منها ١٨
رأي الحاضرين في القوى الباطنة ٢٠
رأَي الحكماء المتقدمين في القوى الباطنية ٢١
المقدمة في مبادئ الشروع في الفن على بصيرة ٢٣
ولبعض المتأخرين ٢٣
كيفية التوصل بالمعلوم إلى المجهول ٢٥
التطبيق على ذلك ٢٧
مطلب التكلم على الدلالة وأنواعها وحاجة المنطقي إليها ٢٩
تعبير الحديثين عنها ٣١
حقيقة الشيء وأعراضها ٣٤

تعبير الحديثين عن الذاتي والعرضي ننقله بتصرف واختصار ٣٦
التكلم على لازم الماهية ٣٩
التكلم على العلم الحادث وأقسامه ٤١
انقسام موضوع المنطق إلى مبادئ ومقاصد ٤٣
التكلم على مبادئ التصورات البعيدة ٤٤
التمرين الأول ٤٥
التطبيق الأول ٤٦
مطلب التكلم على نسبة الألفاظ إلى معانيها ونسبة معنى لفظ لمعنى لفظ آخر .. ٤٨
مطلب في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية ٥١
التكلم على الكليات الخمس مبادئ التصورات القريبة ٥٣
تعبير الحديثين عن الكليات الخمس ٥٦
التمرين الثاني ٥٧
التطبيق الثاني ٥٨
خلاصة قول الحديثين في القول الشارح ٦٠
أقسام التعريف أربعة ٦٠
شروط التقسيم الصحيح ثلاثة ٦١
التكلم على المعرفات على نظام المتقدمين ٦٤
خلاصة ما تقدم مع الإيجاز ٦٧
القسم الثاني في التصديقات أوله مبادئها القريبة ٧١
العدول والتحصيل في القضية ٧٤
مطلب التكلم على أجزاء الشرطية وأقسامها ٨٠
التكلم على السور في الحمليات والشرطيات ٨٤
ملحوظة ٨٦
التمرين الثالث ٨٧
مطلب التكلم على أحكام القضايا وهي التناقض والمعكوس ٨٨

شروط التناقض في القضايا ٨٩
ملحوظتان ٩٠
التناقض في الموجهات ٩٢
التمرين الرابع ٩٢
مطلب التكلم على العكس وهو الحكم الثاني للقضية ٩٤
٢ ـ عكس النقيض الموافق ٩٦
٣ ـ عكس النقيض المخالف ٩٦
التمرين الخامس ٩٧
مطلب التكلم على القياس مقصد التصديقات ٩٨
ملحوظتان ٩٩
أقسام القياس باعتبار حدوده الثلاثة ١٠١
مطلب التكلم على الاقتراني ١٠١
ما لا بد منه لينتج القياس ١٠١
حدود القياس وأجزاؤه التي منها يتركب ١٠٢
التمرين السادس ١٠٢
مطلب التكلم على أشكال الاقتراني الأربعة وضروبها ١٠٤
شرطه إنتاجه اثنان ١٠٥
مطلب الاستدلال على اعتبار شروط الإنتاج في كل شكل ١١٠
بيان مراتب الأشكال من حيث نتائجها وإشارة القرآن الكريم إليها ١١٢
التمرين السابع ١١٤
مطلب التكلم على القياس الاستثنائي ١١٧
مطلب التكلم على لواحق القياس ١٢٠
مطلب التكلم على أقسام الحجة باعتبار المادة ١٢٢
فالضروريات ست ١٢٣
ملحوظتان ١٢٣

ما يتركب منه غير البرهان ١٢٤
ارتباط الدليل بالنتيجة ١٢٦
كيف يخطئ القياس. ومثار ذلك ١٢٦
خاتمة الكتاب في الاستدلال الاستنباطي ١٢٩